

رئيس جمعية العلماء المسلمين
الجزائريين، الدكتور عبد الرزاق قسوم:

«المطبّعون»



لا يعبرون عن الواقع
العربي الإسلامي

24

حدث

مجلس الحكومة يدرس
مشاريع مراسيم تنفيذية
تصميم وإعداد
إطار الميزانية
على المدى المتوسط
■ ممارسة نشاط
الإعلام عبر الأنترنت

سياسة

تستهدف أكثر
من 23 مليون ناخب
تجمعات شعبية وأنشطة
جوارية لإقناع
الناخبين بالتصويت

حوار

رئيس النقابة الوطنية للقضاة
يسعد مبروك لـ «الشعب ويكاند»:
الوثيقة الدستورية
تؤسس لعهد جديد
للسلطة القضائية

تعليم

أكبر تحد للجزائر المستقلة
هكذا جرى أول دخول
مدرسي في 1962

الدخول المدرسي بعد الاستقلال بثلاثة أشهر شكّل أكبر
تحد للجزائر، بحكم نقص الأموال والأساتذة، ومغادرة
الفرنسيين والكلون، والذين بقوا أوقفوا رواتبهم.
في تلك الفترة، استدعت السلطات كل جزائري يعرف
القراءة والكتابة للتدريس ومحو الأمية التي تركتها
الإدارة الاستعمارية (99 بالمائة أميين)، حسب شهادة
المجاهد صالح قوجيل لـ «الشعب ويكاند».

الشعب ويكاند

جمعية إخبارية وطنية جزائرية تأسست في 11 ديسمبر 1962

اعتبره «وثيقة مقدسة»

الرئيس تبون: لا أحد يغيّر الدستور من أجل عهدة ثالثة

■ الرئاسيات.. الأصعب فيها كان استعادة ثقة الشعب

■ «التوقيفات لا تتم على أساس الأفكار أو بفعل المعارضة»

■ «هناك منظمات غير حكومية معروفة بعلاقاتها المشبوهة»



أكد رئيس الجمهورية،
عبد المجيد تبون، أن
الدستور وثيقة
«مقدسة» وأنه لا يمكن
من الآن فصاعدا لأي
كان تغييره قصد
الترشح لعهدة ثالثة.

03

بيدرو سانشير يشرع في زيارة رسمية إلى الجزائر

الخارجية، السيد صبري بوقدوم، وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، كمال بلجود، وسيلتقي رئيس الحكومة الإسباني، خلال هذه الزيارة، برئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، كما سيعقد جلسة عمل مع الوزير الأول.

ضمن التعاون العسكري بين البلدين

مديرية الحرس المدني الإسباني تزور الجزائر

بعدها عقد جلسة عمل تطرق فيها الطرفان إلى سبل التعاون وتبادل الخبرات بين الدرك الوطني ونظيره الإسباني، في مجال الأمن العمومي ومكافحة الجريمة المنظمة. وكانت المحطة الثانية للزيارة، حسب البيان بمقر قيادة القوات البحرية، أين استقبل الوفد من طرف السيد العميد شعلال عبد العزيز، قائد المصلحة الوطنية لحرس السواحل لقيادة القوات البحرية حيث تم عقد اجتماع عمل، تم خلاله التطرق إلى مجالات التعاون والتنسيق بين البلدين في مجال الأمن البحري، ليتم بعدها زيارة عينة من الوحدات العائمة من حرس السواحل.

مستمدة من بيان أول نوفمبر ووثيقة الصومام

مرجعيات الدبلوماسية الجزائرية تحت مجهر الباحثين



المستمدة من النصوص الأساسية للدولة لاسيما بيان أول نوفمبر. وأشار إلى أن التواصل بين الدبلوماسية الجزائرية للثورة التحريرية والدبلوماسية اليوم هي مسألة مرجعية مستمدة من بيان أول نوفمبر 1954، ووثيقة الصومام وبرنامج طرابلس 1962 وتعتمد في جميعها على الحل السياسي للقضايا العادلة المطروحة على المستوى الدولي.

في هذا السياق، أشاد الأمين العام للوزارة برواد الدبلوماسية الجزائرية من المجاهدين وما بذلوه من تضحيات جسام في سبيل الوطن، وكذا أعضاء السلك الدبلوماسية الرائدة. وقال إن ممثلي الجزائر من قادة الثورة على رأسهم حسين آيت احمد وامحمد يزيد، برعوا في تدويل القضية من خلال رسالة الجزائر في السلم والحق في الحرية، كما أن تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية يعد حدثا مفصليا في تطور تنظيم الثورة التحريرية بالنظر لدورها في كسر الحصار الاستعماري ونقل القضية الجزائرية في المحافل الدولية والتعريف بها.

و تمكنت دبلوماسية الثورة في ظرف وجيز من كسب اعتراف العديد من الدول، ودعم دبلوماسي دولي كما ساهمت مشاركتها في المحافل الدولية الكبرى، وإجراء ممثلها للقاءات مع قادة دول صديقة وشقيقة لتوسيع دائرة المتعاطفين مع قضيتنا العادلة واستمالة الرأي العام لمضاعفة الضغط على السلطات الاستعمارية إلى غاية تحقيق النصر بعد مفاوضات شاقة أبدى فيها المفاوضون الأبطال حكمة سياسية.

وقال المجاهد والدبلوماسي محمد الصالح بلقيني، إن الجزائر كانت دائمة حريصة على دور الوحدة في المنطقة المغاربية، مؤكدا أن القضية الجزائرية تختلف تماما عن القضايا الاستعمارية الأخرى. وأبرز الأستاذ محمد ودور المتخصص في تاريخ الثورة، أن قوة الدبلوماسية الجزائرية تجلت في الاعتماد على أبعاد الدبلوماسية الشعبية كفريق جبهة التحرير الوطني، للتعريف بقضيتنا العادلة. كما أن العمل الدبلوماسي كركيزة دعم الكفاح المسلح، حيث نصبت مكاتب في الدول للدفاع عن القضية الجزائرية تحت وفود عربي، لكن رغم الصعوبات فقد حققت عدة انتصارات.

شرع رئيس الحكومة الإسبانية، بيدرو سانشير، مساء أمس الأربعاء، في زيارة رسمية على رأس وفد هام إلى الجزائر تدوم يومين.

وكان في استقبال سانشير لدى وصوله إلى مطار هواري بومدين الدولي، الوزير الأول، السيد عبد العزيز جراد، وزير الشؤون

أجرت المديرية العامة للحرس المدني الإسباني، مارية غاميز غاميز، أول أمس، زيارة إلى الجزائر لمدة يوم واحد، تندرج في إطار التعاون العسكري بين البلدين، حسب ما أفاد به، أمس، بيان لوزارة الدفاع الوطني.

أوضح البيان أن «المديرية العامة للحرس المدني الإسباني، حلت أول أمس 06 أكتوبر 2020، في زيارة لمدة يوم واحد إلى الجزائر، في إطار التعاون العسكري بين الجزائر وإسبانيا». وأضاف البيان أن «العميد قواسمية نور الدين قائد الدرك الوطني، استقبل المديرية العامة للحرس المدني الإسباني والوفد المرافق لها بمقر قيادة الدرك الوطني، ليتم

أكد المتدخلون خلال الندوة التاريخية التي نظمها، أمس، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، أن مرجعية الدبلوماسية الجزائرية هي بيان أول نوفمبر 1954، ووثيقة الصومام وبرنامج طرابلس 1962 التي تعتمد على الحل السياسي للقضايا العادلة المطروحة على المستوى الدولي.

سهام بوعموشة

تصوير: فواز بوطارن

أكد الأمين العام لوزارة المجاهدين وذوي الحقوق العبد ربيعة في مداخلته خلال الندوة التاريخية المنظمة بالمركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 إحياء لليوم الوطني للدبلوماسية، النجاح المشهود له دوليا الذي تحصدته دبلوماسيتنا اليوم على الصعيدين الإقليمي والقاري بقيادة رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون ومساهماتها الفعالة في استتباب الأمن، والتزامها الراسخ بصون وتوطيد السلم العالمي وتعزيز فرص الحوار والتعاون في المجتمع الدولي، وذلك بما يتناسب ومركزها كقوة إقليمية.

وأضاف أن الظروف تضاعفت معها المسؤوليات الملقة على عاتق دبلوماسيتنا الحكيمة التي سظلت دوما في الريادة بعقيدتها الثابتة، ومواقفها العادلة ونشاطها الدؤوب ومقاربتها الحكيمة لحل الأزمات والصراعات، مبرزاً تجنيدها في خدمة هذه الأهداف النبيلة إقليميا ودوليا انطلاقا من قيمها ومبادئها

مستشار رئيس الجمهورية المكلف بمناطق الظل إبراهيم مراد: دعم سكان مناطق الظل للمحافظة على مصادر رزقهم

أكد مستشار رئيس الجمهورية المكلف بمناطق الظل إبراهيم مراد، أمس، من عناية، «استعداد السلطات العمومية على مختلف مستوياتها لتوفير الدعم والمراقبة الضروريين لتمكين سكان هذه المناطق من المحافظة على مصادر رزقهم وترقيتها » . أوضح مراد في ثاني يوم من زيارته لولاية عنابة بأن «التجمعات السكنية التي صُنفت كمناطق ظل يجري بها حاليا تجسيد عمليات تنمية عاجلة من شأنها تحسين ظروف الحياة اليومية للسكان بهذه المناطق»، مضيفاً بأن «الحفاظ على نشاطات سكان هذه المناطق وترقيتها تعتبر ضرورة ملحة سيتم التكفل بها من خلال البحث عن حلول عملية تمكن من التكفل بإشكاليات السقي واستغلال المساحات الفلاحية والغابية لبعث نشاطات منتجة.» ووصف مراد مستوى التكفل بإنشغالات سكان مناطق الظل بولاية عنابة بـ «المريح» وذلك من خلال التكفل بمجالات فك العزلة والتزويد بمياه الشرب وتحسين ظروف التمدرس والنقل إلى جانب التغطية الصحية وتهيئة فضاءات للشباب، مشددا على ضرورة «التنسيق والتعاون بين مسؤولي مختلف القطاعات لتوفير شروط بعث النشاطات المنتجة ذات الآثار الإيجابية على مداخيل العائلات والمنطقة ككل».

مجلس الحكومة يدرس مشاريع مراسيم تنفيذية

تصميم وإعداد إطار الميزانية على المدى المتوسط

■ ممارسة نشاط الإعلام عبر الأنترنت



مرسوم تنفيذي قدمه وزير الاتصال، الناطق الرسمي للحكومة، يحدد كفاءات ممارسة نشاط الإعلام عبر الإنترنت ونشر الرد أو التصحيح عبر الموقع الإلكتروني.

يهدف مشروع هذا المرسوم التنفيذي إلى تطبيق الأحكام التشريعية للقانون رقم 12 - 05 المؤرخ في 12/01/2012 المتعلق بالإعلام، من خلال تأطير الصحافة المكتوبة الإلكترونية وتوطين استضافتها على الصعيد القانوني، وذلك بغرض مواكبة التطور السريع الذي يشهده هذا الجانب الهام من الصحافة الوطنية.

فضلا عن ذلك، استتمعت الحكومة إلى عرض قدمه وزير النقل يتعلق بمشروع مرسوم تنفيذي يتضمن اعتماد البرنامج الوطني لأمن الطيران المدني. يأتي مشروع المرسوم التنفيذي المتضمن اعتماد البرنامج الوطني لأمن الطيران المدني «PNSAC» تطبيقا لأحكام القانون

لجنة الشؤون القانونية بمجلس الأمة:

دراسة طلب رفع الحصانة عن العضو مختارية شنتوف

شنتوف، حسب ما أفاد به بيان للمجلس. وأوضح ذات المصدر أن هذا الإجراء يأتي «عملا بأحكام المادة 127 من الدستور والمادة 125 (الفقرة 2) من النظام الداخلي للمجلس»، مضيفا أن اللجنة

لجنة الشؤون القانونية والإدارية والحريات

واعلي يتمسك بالحصانة وبلعباس لم يستجب للاستدعاء

التنازل عن حصانته البرلمانية، في حين سجلت اللجنة عدم استجابة النائب محسن بلعباس لدعوتها من أجل الاستماع إليه وذلك بعد أن تمت دعوته مجددا لجلسة نهار أمس، قبل تطبيق الإجراءات القانونية ذات الصلة.

كما درست اللجنة «مختلف الإجراءات القانونية المتعلقة بالمسألة ومناقشة التدابير التشريعية والتنظيمية الخاصة بموضوع التقرير المتعلق بطلب رفع الحصانة البرلمانية عن النابئين

بمشاركة 529 مترشح ومترشحة

بلمهدي يشرف على انطلاق مسابقة الانتداب لدى مسجد باريس

ومرشدات تم توزيعهم على مستوى ثانوية عيان رمضان والمدرسة الوطنية لتكوين وتحسين مستوى إطارات الشؤون الدينية والأوقاف بدار الإمام يتنافسون على 60 منصبا ماليا.

وسيجتاز الناجحون في المسابقة الكتابية امتحانا آخر في الثقافة الشفوية للتعرف أكثر على قدراتهم العلمية والدينية واللسانية التي سوف يحدد تاريخها لاحقا، مشيرا إلى أن الأئمة الذين يتم انتقاؤهم نهائيا سوف يخضعون لدورة تكوينية.

ترأس الوزير الأول، السيد عبد العزيز جراد، أمس، اجتماعا للحكومة بتقنية التحاضر المرئي عن بعد، خصص لدراسة مشاريع مراسيم تنفيذية تخص عدة قطاعات، حسب ما أورده بيان لمصالح الوزير الأول، هذا نصه الكامل :

«ترأس الوزير الأول، السيد عبد العزيز جراد، يوم الأربعاء 07 أكتوبر 2020، اجتماعا للحكومة، جرى بتقنية التحاضر المرئي عن بعد.

وطبقا لجدول الأعمال، درس أعضاء الحكومة أربعة (04) مشاريع مراسيم تنفيذية قدمها وزراء المالية والاتصال والنقل والموارد المائية.

كما قدم عرض من قبل وزير الأشغال العمومية حول إبرام ثلاث (03) صفقات عمومية بالتراضي البسيط مع مؤسسات عمومية.

استتمعت الحكومة إلى عرض قدمه وزير المالية حول مشروع مرسوم تنفيذي يحدد كفاءات تصميم وإعداد الإطار الميزانياتي المتوسط المدى.

ينص مشروع هذا المرسوم التنفيذي الذي اتخذ تطبيقا لأحكام القانون العضوي رقم 18 - 15 المؤرخ في 2 سبتمبر 2018 المتعلق بقوانين المالية، على أن الإطار الميزانياتي المتوسط المدى هو أداة برمجة تحدد أهداف الميزانية متعددة السنوات في مجال الإنفاق، ومنح الموارد للقطاعات المختلفة وفق الأولويات التي تحددها السلطات العمومية. كما يهدف الإطار الميزانياتي المتوسط المدى إلى تعزيز فعالية ونجاعة الإنفاق العمومي وإضفاء مزيد من الشفافية في تسير الأموال العمومية. بعد ذلك، درست الحكومة مشروع

اجتمعت لجنة الشؤون القانونية والإدارية لمجلس الأمة، أمس، لدراسة طلب وزير العدل حافظ الأختام بخصوص تفعيل إجراءات رفع الحصانة البرلمانية عن عضو مجلس الأمة، السيدة مختارية

واصلت لجنة الشؤون القانونية والإدارية والحريات بالمجلس الشعبي الوطني، أمس، النظر في طلب رفع الحصانة البرلمانية عن النابئين عبد القادر واعلي ومحسن بلعباس، حسب ما أفاد به بيان لذات الهيئة التشريعية.

وأوضح ذات المصدر أن اللجنة التي يرأسها عبد الحميد سي عفيف، «استمعت مجددا للنائب عبد القادر واعلي الذي رد على ما نسب إليه من أعباء مع تسجيل تمسك النائب المعني بعدم

أشرف وزير الشؤون الدينية والأوقاف، يوسف بلمهدي، أمس، بدار الإمام بالمحمدية (الجزائر العاصمة) على انطلاق فعاليات مسابقة الإطارات من الأئمة والمرشدات الانتداب لتأطير الشأن الديني لدى مسجد باريس لسنة الجارية.

وبالمناسبة أوضح بلمهدي في تصريح للصحافة، بأنه «يشارك في هذه المسابقة 529 مترشح ومترشحة تشمل ثلاث فئات من مختلف التخصصات للإمامة (إمام أستاذ رئيسي وإمام أستاذ وإمام مدرّس)

يومية وطنية إخبارية تصدر عن المؤسسة العمومية

الاقتصادية(شركة ذات أسهم)

رأس مالها الاجتماعي: 200.000.000 دج

39 شارع الشهداء الجزائر

البريد الإلكتروني: contact@echaab.dz / الموقع الإلكتروني: www.echaab.dz

أمانة المديرية العامة

الهاتف: 023 4691 80

الفاكس: 023 4691 77

التحرير

التحرير: 023 46 91 87

الفاكس: 023 46 91 79

الإدارة والمالية

60.70.40 (021)

لإعلاناتكم اتصلوا | تليفاكس: (021) 73.60.59

بالقسم التجاري؛ السرعة والجودة

■ ملاحظة:

المقالات والوثائق التي ترسل أوتسلم للجريدة لا ترد إلى أصحابها نشرت أو لم تنشر ولا مجال لمطالبة الجريدة بها

المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار
1 شارع باستور - الجزائر
الهاتف: (021)73.71.28....
(021)73.76.78
(021)73.30.43
الفاكس: (021)73.95.59....

تطبع بالمؤسسات التالية: الوسط: مطبعة S.I.A. الغرب: شركة الطباعة S.I.E. الجنوب: S.I.A. مطبعة ورقلة مطبعة إشهار S.I.A.

كلام
آخر

■ فنيديس بن بلة

خلف الصورة

في كل الأزمات والطوارئ، فرض المجتمع المدني نفسه طرفا في مراقبة العمل السياسي مقدما مقترحات حلول دون البقاء على الهامش. من خلاله أظهر المجتمع المدني أن له مكانة في مسار التحول وإدارة الشأن العام، متقاسما الدور مع الطبقة السياسية والنخب، منها احتكار الممارسة السياسية.

يتضح لنا الدور وتبرز دلالاته في مسار التحول الذي تخوضه الجزائر لاستكمال بناء الدولة الوطنية، استجابة لمطالب مشروعة من قاعدة تناشد التغيير، لإعطاء ديناميكية أكبر لوظائف أجهزة الدولة ونظام الحكم والمنظومة الاقتصادية، واستجابة لروح العصر.

المجتمع المدني، الذي برز دوره في الوضعية الصحية، منخرط في محاربة انتشار وباء كورونا، شارك في عمليات تضامن واسعة مع عائلات تحت العزل المنزلي والحجر الصحي.. يعود هذه الأيام إلى الواجهة للقيام بمهمة تحسيس وتعبئة للاستفتاء على مشروع تعديل الدستور.

يقوم المجتمع المدني بهذه الوظيفة، مقدما شروحا مستفيضة بشأن تعديلات واردة في الدستور، الذي يحدد أرضية انطلاق مسار تقويم وإصلاحات عميقة في مختلف أوجه الحياة العامة، بعيدا عن حسابات الربح والخسارة، وغاياته المساهمة في مرحلة التحول السياسي والممارسة الديمقراطية التعددية، التي تقوم على مبدأ التداول على السلطة وترفض احتكار القرار.

من خلال هذه الممارسة، ودائرة تحركه وتنظيم ندوات ولقاءات في حملة الاستفتاء على تعديل الدستور، يؤسس المجتمع المدني لعلاقات جديدة مع مؤسسات الدولة والجماعات المحلية، تكشف انه شريك كامل في معادلة البناء الوطني، مزيلا صور نمطية وكليشيهات تعتبره جمعيات ريعية تجري وراء منافع..

من المفيد التذكير بلقاءات عديدة حول المجتمع المدني ومطالب مرفوعة بإحداث تناسق وانسجام في مكوناته وغاياته، لإظهار كم هو مجدي الدور المحوري للجمعيات الفاعلة في التواصل والاتصال، ليس فقط مع السلطات العمومية، بل المواطن الذي يطالب بالتكفل به، بعيدا عن اعتباره مجرد ورقة انتخابية عابرة.

في زمن حراك مواطني يطالب بتغيير قواعد ممارسة السلطة، يبرز دور المجتمع المدني وتتعاظم إرادته في أن يكون الشريك الفاعل والفعل في مسار تغيير ديمقراطي هادئ يؤسس لجزائر جديدة.

مجلة الجيش في عددها الأخير :

مشروع التعديل أولى
لبنات التغيير الجذري

أكدت مجلة الجيش في عددها الأخير أن الاستفتاء على مشروع تعديل الدستور المقرر في الفاتح نوفمبر القادم يشكل «أولى لبنات التغيير الجذري الذي طالب به الشعب» ويعد «انطلاقة حقيقية لبناء جزائر جديدة متحررة من كل المظالم والمفاسد والسلبيات». وأبرزت المجلة في افتتاحيتها لعدد شهر أكتوبر الجاري، أن «رمزية اختيار الفاتح نوفمبر لإجراء هذه الانتخابات تحمل عديد الدلالات،

مفادها إصرار رئيس الجمهورية على جعل هذا اليوم المشهود انطلاقة حقيقية لبناء جزائر جديدة متحررة من كل المظالم والمفاسد والسلبيات»، واصفة هذا الموعد بـ«الانطلاقة الحقيقية لبناء دولة قوية مهابة، وبالتالي سيكون الاستفتاء على الدستور أولى لبنات التغيير الجذري الذي طالب به الشعب».

وأبرزت المجلة أن «بلادنا قطعت أشواطاً مهمة في طريق التحضير للاستفتاء على مشروع الدستور الجديد ومنح الكلمة الفصل للشعب، وبالتالي تجسيد تطلعات الأجيال في بناء جزائر جديدة، جزائر العدل والقانون»، مشيرة إلى أن «المشروع يحمل بين طياته عديد المسائل التي تعالج وتفتح له أفق الأمل، على غرار الحقوق والحريات والشفافية في تسيير دواليب الحكم والوقاية من الفساد ومحاربته وكل الممارسات السلبية التي كانت سائدة».

كما أكدت المجلة أن الاستفتاء «سيجري في ظروف عادية تسودها شفافية ونزاهة تامة ويدشن لعهد جديد مثملا وعد به رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة وزير الدفاع الوطني، السيد عبد المجيد تبون»، مشيرة الى توفير «كل الضمانات لنزاهة الاستفتاء».

وفي ذات الصدد، أبرزت المجلة أن القيادة العليا للجيش الوطني الشعبي «ستبذل كل جهدها في سبيل انجاح هذا العرس الوطني من خلال توفير كل الظروف الملائمة لتمكين المواطنين من أداء حقهم وواجبهم الانتخابي في جو من السكينة والاستقرار، وهو ما ألح عليه السيد الفريق، ريس أركان الجيش الوطني الشعبي».

وفي هذا الشأن، خلصت المجلة إلى أن «إرساء دولة القانون وتحقيق مطالب الشعب تقتضي تضافر جهود كل الخبيرين لحلحلة المشاكل المتراكمة ولم الشمل وزرع الأمل في غد واعد يجسد تطلعات أجيال المستقبل بما يحقق أحلام شهدائنا الأبرار ومجاهدينا الأشاوس».

اعتبره « وثيقة مقدسة»

الرئيس تبون: لا أحد يغير الدستور من أجل عهدة ثالثة
الرئاسيات.. الأصعب فيها كان استعادة ثقة الشعب

أكد رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، أن الدستور وثيقة «مقدسة» وأنه لا يمكن من الآن فصاعدا لأي كان تغييره قصد الترشح لعهدة ثالثة.

قال الرئيس تبون، في حوار خص به الجريدة الفرنسية «لوبينون» (الراي)، إن «الدستور وثيقة مقدسة وإذا كان الشعب ملزما باحترامها فإن الحكام ملزمون بذلك أكثر. فلن يمكن لأي كان في الجزائر تغييره تحقيقا لعهدة ثالثة».

وأضاف الرئيس يقول «لن أسمح لنفسي بتوجيه أصابع الاتهام لمن سبقني من رؤساء، ولكننا شاهدنا عواقب هذه الامتدادات المتتالية. فقد حدد الرئيس زروال العهدة باثنتين، وأنا حريص شخصيا على ذلك سواء بالنسبة للرئاسة أو البرلمان»، معتبرا أن «عشر سنوات كافية للتعبير عن أفكار المنتخب وتطوير المخطط الذي يقترح للتنمية السياسية».

وعن سؤال حول المضايقات المزعومة الممارسة ضد الصحفيين ومناضلي الحراك الشعبي، فند الرئيس تبون «توقيف أي صحفي بسبب مهنته»، مشددا يقول «أنا ومنذ أن كنت وزيرا للاتصال والثقافة أكن كل الاحترام للصحافة ولا أفرق بين الصحافة العمومية والخاصة».

وأضاف تبون «ممارسة مهنة الصحافة لا تمنح أي حصانة عندما يتعلق الأمر بالمساس بالنظام العام»، يقول الرئيس، مؤكدا أن «التوقيفات لا تتم على أساس الأفكار أو الشعارات أو بفعل المعارضة».

واعتبر رئيس الجمهورية أن «الأصوات المخالفة ستكون دائما موجودة لأن كل واحد له رؤيته الخاصة للأمور»، مشيرا إلى أن «الجمهورية التي تسعى إلى ديمقراطية الحياة العامة حقا تأخذ بعين الاعتبار رأي الأغلبية وتحترم آراء الأقلية».

«هناك منظمات غير حكومية معروفة بعلاقاتها المشبوهة أو نظرتها للأشياء ونزعتها السلبية في حين أن هناك منظمات أخرى جد محترمة ونحن نعتد على رأيها. فلا وجود لتعسف، وإنما هناك حماية للنظام العام»، شدد رئيس الجمهورية موضعا أنه «عندما يكون هناك خرق لحق المواطن في الطمأنينة والحياة الهادئة فلا بد على الدولة أن تتدخل».

وقال رئيس الجمهورية، في رده على سؤال حول القرارات المتخذة لإعادة بسط هيبة الدولة، «لقد قمنا بتغييرات في جميع أسلاك الدولة وعملنا

جاهدين ليكون مشروع الدستور مرة حقيقية للمطلب الشعبي بالتغيير كما التزمت بذلك خلال الحملة».

وذكر أن الشعب برمته تقريبا خرج يوم 22 فبراير 2019 للتعبير عن ضجره لكل ما حدث في السنتين أو السنوات الثلاث السابقة والتي انتهت بكميديا تحضير انتخابات لعهد خامسة، علما أن الرئيس بوتفليقة كان عاجزا. فقام الحراك المبارك آنذاك بوضع حد لتلك الكوميديا».

واستمر الرئيس تبون أن «هذا الحراك الشعبي والمتحضر استطاع بفضل حماية الجيش ومصالح الأمن التعبير بطريقة سياسية وسلمية للغاية بحيث كان لمثليه عدة مطالب: توقيف المسار الانتخابي، وضع حد للعهد الرابعة وإحداث تغيير جذري في نظام الحكم».

واعتبر أن الرئاسيات «كانت أول انتخابات نزيهة وشفافة، بحيث أن الأمر الأصعب فيها كان استعادة ثقة الشعب الذي خيب آماله بفعل سنوات من التسيير الفولكلوري المميز لأنظمة جمهوريات الموز. لذا كان لا بد من إعطاء الدليل بأن التغيير الجذري على مستوى التسيير المحلي والجهوي والوطني».

وأما بخصوص «الدعوة إلى تجديد الأجيال»، ذكر الرئيس تبون أن «هذا كان أحد التزاماتي الأساسية»، مضيفا أنه شرع يوم السبت الفارط في «تكريس هذا التغيير من أجل بروز جيل جديد من المقاولين والسماح للشباب بالتحرر اقتصاديا وعدم الاضطرار للخضوع إلى أي كان من

الأمين العام للاتحاد العام
للعامل الجزائريين، لعباطشة :

الوثيقة ستؤمن مكتسبات الشعب والعمال

أكد الأمين العام للاتحاد العام للعمال الجزائريين، سليم لعباطشة، أمس، بعنابة، أن الدستور الجديد المقترح لاستفتاء شعبي يوم الفاتح نوفمبر المقبل «سيؤمن مكتسبات الشعب والفئة العمالية».

وأوضح لعباطشة خلال تجمع عمالي ترأسه بمقر المعهد النقابي بمدينة عنابة، بأن «المطالب الشرعية التي رفعها حراك 22 فبراير السلمي ستجسد بفضل مشروع تعديل الدستور الذي يتضمن مكتسبات ستفتح عهدا جديدا للجزائر ويحافظ على مكتسباتها»، داعيا الإطارات النقابية والعمال المنخرطين تحت لواء الاتحاد العام للعمال الجزائريين إلى التجاوب مع هذا المسعى.

وذكر الأمين العام لاتحاد العمال الجزائريين بأن «28 مقترحا تقدمت بهم منظمته العمالية في إطار النقاش حول وثيقة التعديل الدستوري تم أخذها بعين الاعتبار في الدستور المقترح

لاستفتاء شعبي»، معتبرا ترجمة مطالب المنظمة في وثيقة الدستور «إرادة قوية لحماية مكاسب العمال وترقيتها». وإلى جانب تدعيم الحريات والفصل بين السلطات، تم في وثيقة تعديل الدستور، دسرة مكافحة الوقاية من الفساد ومكافحته في مسعى يرمي، كما أضاف لعباطشة، إلى «حماية الاقتصاد الوطني ومكاسب العمال»، مذكرا بأن البلاد «تواجه صعوبات وتحديات ناتجة عن انحرافات وتراكمات نمط التسيير الفاسد». ودعا في هذا الشأن إلى «التجند لتخطي آثار هذه المرحلة وإعادة بناء عهد جديد للجزائر».

الفرقاء التقوا (في الماضي) بالجزائر وقبلوا منهجية تسوية هذه القضية واستئناف اندماج حقيقي بين الشمال والجنوب من خلال أعمال اجتماعية وسياسية واقتصادية وتنظيمية»، مؤكدا أن «الحل يكمن في اتفاقات الجزائر».

وبشأن الأزمة الليبية، اعتبر السيد تبون أن «إعادة بناء ليبيا تقتضي أولا الشروع في إرساء الشرعية الشعبية» مضيفا أنه «لا بد إذا من تنظيم انتخابات حتى لو تطلب الأمر البدء بمنطقة تلو الأخرى». واعتبر في هذا الصدد أن العملية تتمثل بعد ذلك في «إعادة بناء جميع المؤسسات: المجلس الوطني وانتخاب رئيس وزراء وربما حتى رئيس الجمهورية».

ويرى الرئيس تبون أنه من الضروري «إعادة النظر في أساس الدستور وتوازن القوى السياسية من أجل إرساء علاقات جيدة واحترام بين مؤسسات الدولة».

وبخصوص تعاون محتمل مع الرئيس ماكرون لحل هذه الأزمات، قال رئيس الجمهورية إنه «يمكن العمل سويا دون أن تكون أعمال طرف متناقضة مع أعمال الطرف الآخر. العمل كشركاء متساوين وألح على «متساوين».

واعتبر رئيس الجمهورية أن هؤلاء الشباب «سيمثلون الشعب تمثيلا عصريا أكثر» بحيث أنهم ظلوا نزهاء ولم يستجيبوا لنداءات الأوليغارشيين وعليه فهم أجدر بتسيير البلاد بمساعدة ونصائح الأكبر سنا وآمل أن تكون هناك أغلبية من الشباب في المجالس الوطنية واللوائية والبلدية.

وردا على سؤال حول «الاضطرابات السياسية العديدة التي شهدتها افريقيا منذ 2011»، أوضح الرئيس تبون أن الجزائر «لم تشهد الربيع العربي. لقد عشنا «الربيع الجزائري» يوم 5 أكتوبر 1988».

وفي هذا السياق، أضاف رئيس الجمهورية أن «المجتمع تحول تحولا كبيرا والأمركزية بالنسبة للسلطة» مشيرا إلى أن «التعددية الحزبية ساعدت على بروز أفكار سياسية واقتصادية جديدة بحيث شرعت البلاد في الدخول إلى الليبرالية والخروج من الاقتصاد الاشتراكي المسير». لكن وللأسف، يقول الرئيس، «حدث انزلاق سنة 1992 مع استيلاء الحركة الإسلامية على هذه الديمقراطية الفتية التي كان الجميع يطمح إليها».



وأضاف «حينها دخلنا في ظلمات مرحلة انتقالية دامت عشر سنوات مع عدد لا يحصى من الضحايا وخسائر اقتصادية قدرت بعشرات الملايير من الدولارات... وحاولنا بعدها العودة بالأمور إلى مجراها الطبيعي» مذكرا كذلك أننا «عشنا من جديد في نهايات 2012-2014 نفس الانزلاقات من خلال الانفراد بالسلطة المستند إلى +الكلبيوتوقراطية+(نظام اللصوص) الذي استولى على ثروات البلاد مما أدى إلى ميلاد «الحراك المبارك».

وعن الثورات الأخيرة، أوضح الرئيس تبون أن البلدان المغاربية مثل تونس «قد عاشت تحولها» مضيفا «لقد عشنا نحن كذلك تحولنا لكن وللأسف لازال باقي القارة الأفريقية رهين الإرث الاستعماري» معتبرا أن «البؤس والفقر وعدم الهيكل الحقيقية للدول انعكس بنوع من هشاشة الحكم وشخصيا أتمنى ألا يكون ما حدث في مالي بداية +ربيع أفريقي+».

عن سؤال حول أزمة مالي، أكد الرئيس تبون أن الحل جزائري بنسبة 90٪، مشددا على أن «الجزائر ما فتئت منذ استقلالها تعمل على حل الخلافات العرقية والجغرافية لدول المنطقة».

وذكر رئيس الجمهورية بأن «جميع المعنيين بالحملة يتوجب عليهم شرح مضامين الدستور وبالتعديلات المدرجة فيه، والتي تصب في خانة بناء الجمهورية الجديدة التي تلبي آمال الشعب وتطلعاته في إحداث فعالية مع الممارسات السابقة، تكون فيها الجزائر حاضنة لجميع بناتها وأبنائها».

وقال الرئيس تبون «لن أسمح لنفسي بتوجيه أصابع الاتهام لمن سبقني من رؤساء، ولكننا شاهدنا عواقب هذه الامتدادات المتتالية. فقد حدد الرئيس زروال العهدة باثنتين، وأنا حريص شخصيا على ذلك سواء بالنسبة للرئاسة أو البرلمان»، معتبرا أن «عشر سنوات كافية للتعبير عن أفكار المنتخب وتطوير المخطط الذي يقترح للتنمية السياسية».

وعن سؤال حول المضايقات المزعومة الممارسة ضد الصحفيين ومناضلي الحراك الشعبي، فند الرئيس تبون «توقيف أي صحفي بسبب مهنته»، مشددا يقول «أنا ومنذ أن كنت وزيرا للاتصال والثقافة أكن كل الاحترام للصحافة ولا أفرق بين الصحافة العمومية والخاصة».

وأضاف تبون «ممارسة مهنة الصحافة لا تمنح أي حصانة عندما يتعلق الأمر بالمساس بالنظام العام»، يقول الرئيس، مؤكدا أن «التوقيفات لا تتم على أساس الأفكار أو الشعارات أو بفعل المعارضة».

واعتبر رئيس الجمهورية أن «الأصوات المخالفة ستكون دائما موجودة لأن كل واحد له رؤيته الخاصة للأمور»، مشيرا إلى أن «الجمهورية التي تسعى إلى ديمقراطية الحياة العامة حقا تأخذ بعين الاعتبار رأي الأغلبية وتحترم آراء الأقلية».

«هناك منظمات غير حكومية معروفة بعلاقاتها المشبوهة أو نظرتها للأشياء ونزعتها السلبية في حين أن هناك منظمات أخرى جد محترمة ونحن نعتد على رأيها. فلا وجود لتعسف، وإنما هناك حماية للنظام العام»، شدد رئيس الجمهورية موضعا أنه «عندما يكون هناك خرق لحق المواطن في الطمأنينة والحياة الهادئة فلا بد على الدولة أن تتدخل».

وقال رئيس الجمهورية، في رده على سؤال حول القرارات المتخذة لإعادة بسط هيبة الدولة، «لقد قمنا بتغييرات في جميع أسلاك الدولة وعملنا

رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات الدستور رهان الديمقراطية وحتمية لإحداث التغيير

أكد رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات محمد شرفي، أمس، أن هيئته «وضعت ترسانة من الإجراءات التنظيمية لتأطير حملة الاستفتاء الخاصة بالتعديل الدستوري»، مشددا على أن الدستور يمثل «رهان الديمقراطية» وضرورة حتمية لإحداث التغيير الذي طالب به الشعب في حراكه.

وأوضح شرفي خلال نزوله ضيفا على برنامج «ضيف الصباح» على القناة الاذاعية الثانية، تزامنا مع الانطلاق الرسمي للحملة الخاصة بالاستفتاء على تعديل الدستور، ان السلطة الوطنية هيأت كل الظروف لإنجاح الحملة حيث وضعت لأول مرة في تاريخ الجزائر المستقلة ترسانة من الانظمة لتأطيرها بما في ذلك الشق السمعي البصري وكذا ما يتعلق بالنشاط الميداني، مشيرا إلى أن هذه الإجراءات ستسمح بسير الأمور بشكل منظم في هذه المرحلة «الحاسمة» في بناء دولة القانون.

وفي ذات السياق، شدد رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات على أن الدستور يمثل رهان الديمقراطية، ويقدر ما يتماشى مع القواعد الديمقراطية المتعارف عليها دوليا بقدر ما يكون أداة فعالة للحكومة، وبالتالي فإن التعديل الدستوري الذي نحن مقبلون عليه ضرورة حتمية لإحداث التغيير الذي خرج من اجله الشعب الجزائري وطالب به في حراكه السلمي.

ومن هذا المنطلق، دعا الجميع إلى المشاركة في الاستفتاء القادم لأن التعديل الدستوري في فائدة الشعب، وكلما كانت المشاركة قوية كلما فرض نفسه بقوة.

ويخصوص الإجراءات التنظيمية التي اتخذتها السلطة تحدث السيد شرفي عن شرط إيداع الملفات الخاصة بالراغبين في تنشيط حملة الاستفتاء 5 ايام قبل انطلاقها إلى جانب تقسيم الحيز الخاص بالتدخل عبر وسائل الإعلام السمعي البصري حتى يكون بصفة عادلة، حيث تم في هذا الصدد اعتماد من 20 إلى 25 تسجيل يوميا موزعة على 5 فترات في اليوم كل فترة مقسمة إلى أجزاء من 6 إلى 10 دقائق ، كاشفا أن هيأته استكملت إلى حد الآن الرزنامة الخاصة بالأسبوع الأول من الحملة.

تستهدف إقناع أكثر من 23 مليون ناخب

تجمعات شعبية وأنشطة جوارية لإقناع الناخبين بالتصويت



يمكن بالتصويت بـ«الورقة البيضاء» يوم 1 نوفمبر المقبل، و اعتماد المشروع وثيقة أسمى للبلاد تحتكم إليها الجزائر الجديدة، و تحدث التغيير الذي نادى به الشعب في حراك 22 فيفري.

في اجتماع سبتمبر الماضي، باستغلال كل الوسائط الإلكترونية لاستمالة أصوات الناخبين سيما الشباب منهم الأكثر استمالا لهذه الوسائل. بدورها ضببطت جبهة المستقبل برنامجها الخاص بتنشيط الحملة الانتخابية للاستفتاء على مشروع تعديل الدستور، وقال المكلف بالإعلام رؤوف معمري لـ «الشعب»، إن رئيس الجبهة عبد العزيز بلعيد، سيتولى تنشيط 4 تجمعات جهوية، تنطلق يوم السبت من ولاية الأغواط، ثم تشمل ولايات غليزان، قسنطينة، باتنة، ويختتم بالعاصمة، على أن ينظم أعضاء المكتب الوطني بدورهم تجمعات ولائية تشمل جميع مناطق الوطن. و يركز برنامج الحملة التحسيسية على جميع النقاط الايجابية المتضمنة في مشروع تعديل الدستور، ويستهدف أكثر من 23 مليون ناخب، من أجل إقناع أكبر عدد

المنظمة الوطنية للمجاهدين الشعب الجزائري أمام واجب التعبير عن إرادته يوم أول نوفمبر

أكدت المنظمة الوطنية للمجاهدين في بيان لها، أمس، أن الاستفتاء على مشروع الدستور المقرر يوم الفاتح نوفمبر القادم، يشكل «منطلقا لمرحلة جديدة في المسيرة النضالية المتميزة للشعب الجزائري».

وأوضحت المنظمة أن إحياء الذكرى 66 لاندلاع الثورة التحريرية المجيدة «يقترن بحدث وطني بالغ الأهمية يقدم فيه الشعب الجزائري على أداء استحقاق وطني من شأنه أن يشكل منطلقا لمرحلة جديدة في مسيرته النضالية المتميزة بتحقيق مكاسب وطنية لا يمكن إنكار أهميتها التاريخية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية».

وأكدت المنظمة أن «الشعب الجزائري أمام واجب التعبير عن إرادته يوم أول نوفمبر 2020 والفصل في التعديل الدستوري الذي كان ثمرة حدث وطني بالغ الدلالة عاشته السامية الوطنية طيلة السنة الماضية، والمتمثلة في الحراك الشعبي الذي عم في مختلف مناطق البلاد وأنهى عشرينين من الاستبداد والعبث بقدرات البلاد».

مقترحات تعديل الدستور تؤسس لدولة جديدة

الاحتكام إلى الإرادة الشعبية وتجاوز احتكار القرار

ندوات ولقاءات عدة تنظم هذه الأيام في إطار الحملة الانتخابية تحسبا لاستفتاء نوفمبر حول تعديل الدستور المهد الأراضية لورشات إصلاحات عميقة بشأن النظام السياسي ومنظومة الحكم وصلاحيات المؤسسات السامحة بالممارسة الديمقراطية السليمة. وهي ممارسة تشكل عصب التحول السياسي الذي يحتكم إلى القاعدة الشعبية والإرادة بعيدا عن مركزية القرار وأحادية التوجه.

يطبق برنامجا سياسيا بدل الاكتفاء بتجسيد مخطط أعمل منبثق عن برنامج رئيس الجمهورية.

مع التذكير أنه في حالة عجز رئيس الحكومة المعين عن تشكيل حكومته في ظرف 30 يوما، فإن رئيس الجمهورية مطالب في هذه الوضعية بتعيين بديل عنه وتكليفه بتشكيل طاقمه الوزاري، بحسب المادة 110 من الفصل الخاص بالحوكمة. نذكر أيضا بأن الوزير الأول أو رئيس الحكومة مطالب بتقديم إلى البرلمان بغرفتيه سنويا بيانا عن السياسة العامة تعقبه مناقشة عمل الحكومة والتصويت عليه. كما يمكن للوزير الأول أو رئيس الحكومة أن يطلب من الغرفة السفلى تصويتا بالثقة. وفي حالة عدم التصويت على اللائحة يقدم استقالته التي يمكن لرئيس الجمهورية رفضها وتطبيق المادة 151 الخاصة بحل البرلمان وإجراء انتخابات تشريعية مسبقة بعد استشارة رؤساء مجلس الأمة، المجلس الشعبي الوطني والمحكمة الدستورية والوزير الأول أو رئيس الحكومة.

الحصانة البرلمانية.. جدل يُحسم

كل هذه المسائل تحتل الصدارة في الحملة الانتخابية التي انطلقت أمس عارضة شروحات مستفيضة عن مشروع تعديل الدستور الذي أسقطت مشاورات والنقاشات قبل المصادقة عليه من البرلمان، وصدوره في الجريدة الرسمية. كثيرا من المواد. ويخص بعضها إلغاء منصب رئيس الجمهورية الذي أثار حفيظة أحزاب وقانونيين رأوا في الوظيفة المقترحة في المشروع التمهيدي تناقض طبيعة النظام شبه الرئاسي المعتمد في الجزائر.

في المقابل حسم المشروع الجدل حول الحصانة البرلمانية التي أسالت الحبر حيث حصرها في الأعمال المرتبطة بممارسة النواب لمهامهم ليس إلا. بذلك أسقط المقترح ممارسات سابقة وسلوكيات نواب وظفوا الحصانة لحماية أنفسهم من متابعات قضائية نظير تورطهم في قضايا فساد.

كل هذه التعديلات غايتها إضفاء الشفافية في ممارسات المهام وتأدية المسؤوليات للحد من أي انحراف واستغلال الوظيفة لأغراض خاصة، وهي مسألة وردت في النسخة النهائية لوثيقة اسمي القوانين التي نست في احد بنودها على إطلاق سلطة عليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته. وهي هيئة تابعة لرئاسة الجمهورية تطبيقا للالتزامات حول أخلقة العمل السياسي ومحاربة الفساد الذي بلغ درجة من الخطورة لا تقبل إغماض العين عنه وبات أمر السكوت عنه جريمة.

من هنا تقرأ أبعاد نصوص واردة في التعديلات، ويفهم مغزاها ودلالاتها، هي نصوص قانونية تحظر الجمع بين الوظائف العامة والمهن الحرة، وتشتترط لإزامية التصريح بالممتلكات بداية استلام الوظائف والمهام العمومية وعند التخلي عنها. وتخص العملية كل من يتقلد مناصب عليا في أجهزة الدولة ومجالس منتخبة، وغيرها من قطاعات حساسة تفرض رؤى جديدة ومقاربة تحدث قطيعة مع حقب سابقة، وتعزز الإستراتيجية الوقائية من مظاهر المحسوبة والفساد الذي تجاوز مستوى 200 مليار دولار خلال 20 سنة مضت.

للمساس والخرق. وهي الفقرة التي وردت على الشكل التالي:

«أن الشعب الجزائري ناضل ويتناضل دوما في سبيل الحرية والديمقراطية، وهو متمسك بسيادته واستقلاله الوطنيين، ويعتزم أن يبنى بهذا الدستور مؤسسات أساسها مشاركة كل المواطنين والمجتمع المدني بما فيه الجالية الجزائرية بالخارج في تسيير الشؤون العمومية، والقدرة على تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة وضمان الحرية لكل فرد في إطار دولة قانون جمهورية وديمقراطية، ويتطلع أن يجعل من الدستور الإطار الأمثل لتعزيزي الروابط الوطنية وضمان الحريات الديمقراطية للمواطن».

هكذا تبرز الجدلية بين نوفمبر تقرير المصير ونوفمبر التغيير والإصلاحات الواردة في التعديل الدستوري الذي يستجيب لمطالب الحراك وتطلعاته في مسار تقويم وتجدد محل استفتاء الشهر الداخل.

تمثلا أنهى بيان أول نوفمبر عبادة الشخصية ومنع احتكار القرار وأحادية الرؤى وفرض القيادة الجماعية، واضعا ثقة مطلقة في الشعب الجزائري لاحتضان الثورة ونصرها، يحرص مشروع تعديل الدستور على مبدأ اختيار الشعب ويضفي المشروعية على ممارسة السلطات ويكرس التداول الديمقراطي عبر انتخابات دورية تتولى السلطة الوطنية مهام الإشراف عنها بدل الإدارة ضمانا للنزاهة والشفافية.

عهدتان رئاسيتان غير قابلتين للتמיד

تحدثت عن هذا، مواد تتعلق بصلاحيات رئيس الجمهورية، مؤكدة عدم السماح له بشغل أكثر من عهديتين مدة الواحدة منها، 5 سنوات بغرض الحفاظ على الطابع الديمقراطي القائم على التعددية وفتح المجال لتنافس الأجيال الفعلي لاعتلاء قمة الهرم السياسي، اعتمادا على أقوى البرامج قاعدة ثابتة والكفاءة والنزاهة معيارا، دون حسابات أخرى تقسد للعبة السياسية قيمتها ومدلولها وتمس بقديسياتها وتجعل الرئيس في هذه الحالة غير السليمة في وضعية يفقد خلالها للقدرة على إدارة الدوايب الحكم في المواقف الصعبة. إنها وضعية يجد فيها الرئيس نفسه في حالة عجز لافتقاده الحرية المبادرة والمناورة بحكم الولاء لأشخاص أو جهة أكثر من الولاء للوطن والسمهر على خدمته ورفع شأن مواطنيه والتكفل بانشغالاتهم في كل الظروف، جاعلا منهم شركاء في التحول والبناء

الوطني.

وهناك مواد أخرى تعزز الممارسة التعددية حيث يتولى منصب رئيس الحكومة وزير أول، إذا أسفرت الانتخابات التشريعية عن أغلبية رئاسية ويكلف بتشكيل حكومته وإعداد برنامج الأغلبية المذكورة، بينما يقودها رئيس حكومة، في حالة إفضاء التشريعات عن أغلبية برلمانية.

وفي الإجراء، توسع لصلاحيات الهيئة الحكومية بإشراك رئيسها الوزير الأول في تسيير مقاليد الحكم وإدارة شؤون الرعية في حالة وجود أغلبية رئاسية في البرلمان

ضببطت تشكيلات سياسية أجددتها على تجمعات جهوية ووطنية وأنشطة جوارية بولايات الوطن، طيلة 21 يوما من عمر الحملة الانتخابية للاستفتاء على مشروع تعديل الدستور، لإقناع أزيد من 23 مليون ناخب بالتصويت بـ «الورقة البيضاء»، وتعني «نعم» يوم 1 نوفمبر الداخل.

زهراء ب

اختارت الأحزاب السياسية، النزول للميدان في بعض الولايات، لتنشيط تجمعات جهوية و أنشطة جوارية في إطار الحملة الانتخابية، واختارت أغلب التشكيلات الانطلاقة من الغرب الجزائري، حيث نشطت رئيسة حزب تجمع أمل الجزائر «تاج»فاطمة الزهراء زرواطي، أمس، بولاية الشلف، تجمعا شعبيا، و هي نفس الوجهة التي اختارها الأمين العام لحزب التجمع الوطني الطيب زيتوني بالإضافة إلى ولاية وهران التي اختارها أول محطة له يوم السبت المقبل لتنظيم تجمعين جهويين.

وقال عضو الأمانة الوطنية للأرندي منذر بouden «الشعب»، إن الأمين العام للتجمع الوطني الديمقراطي سينشط 8 تجمعات شعبية في ظرف ثلاثة أسابيع، تم الاتفاق مبدئيا أن يكون التجمعان الأولان بكل من ولايتي وهران والشلف، ويوم 17 أكتوبر القادم بكل من قسنطينة وقالمة، والتجمع الكبير يكون بالعاصمة، في انتظار تحديد الثلاث ولايات المتبقية في الأيام القليلة القادمة.

ولن يقتصر تنشيط الحملة التحسيسية الخاصة بالاستفتاء على مشروع التعديل الدستور على قيادة الحزب، حيث سينظم أعضاء المكتب الوطني للأرندي، تجمعات ولائية على مستوى 48 ولاية و نشاطات جوارية، وينزل كل منسق ولائي للميدان من أجل المشاركة في عمليات التحسيس بأهمية المشاركة القوية في الاستفتاء الشعبي المقرر يوم 1 نوفمبر، وتشمل 1541 بلدية، وحتى في الخارج سيتم برمجة لقاء مع الجالية الجزائرية في فرنسا.

وأوضح بouden أن قيادة الحزب أعطت توجيهات

فينيس بن بلة

يتضح هذا في ديباجة مشروع تعديل الدستور الذي يتضمن محاور كبرى تستدعي التوقف عندها وشرح إبعادها وخلفيات بموضوعية تستدعيها فلسفة التغيير الجذري لمختلف القطاعات وأوجه الحياة العامة بعيدا عن الأفكار المسبقة وخطاب الكراهية والعنف والانتقام.

الأداء الوظيفي السليم للدولة الوطنية

تشمل المحاور التي تتضمن نصوصا قانونية تراهن على الأداء الوظيفي السليم للدولة الوطنية، الرقابة التشريعية واستقلالية القضاء، المبادئ العامة التي تحكم المجتمع الحقوق الأساسية والحريات، تنظيم السلطات والفصل بينها، القضاء، مؤسسات الرقابة، الهيئات الاستشارية والتعديل الدستوري.

وتجيب الديباجة عن أسئلة مطروحة وتتداول عبر وسائل الإعلام التقليدية والحديثة، لماذا التعديل الدستوري وسبب اختيار نوفمبر موعد للاستفتاء على المشروع الذي يشدد على أخلقة الحياة العامة ومكافحة الفساد الذي بلغ ذروته في حقب سابقة كادت أن تؤدي إلى انهيار الدولة ووظيفتها السياسية الاجتماعية، وبدت مؤسسات الرقابة والقضاء شبه عاجزة أمام نفوذ عصابات المال والأعمال، الأمر الذي فرض هبة شعبية هشتت في مسيرات سلمية كفى انحرافا، مناشدة بالتغيير الاستعجالي والقطيعة مع ممارسات الماضي.

من هنا، جاء التحول السياسي الذي تضمنه التعديل الدستوري واختيار نوفمبر محطة فاصلة للإفلاق باعتباره مرجعية يستند إلى أسسها في كل انطلاقة بنائية وتطورية جديدة ويوصله بتحدد خيارات الحاضر والمستقبل. بقدر ما وجد نوفمبر الشعب الجزائري، والتف حول الثورة المجيدة مقتنعا بتقرير المصير، أعاد حراك 22 فيفري إلى الأذهان أهمية مقومات الأمة، هويتها وإرادتها في استكمال بناء الدولة الوطنية تطبيقا لوصية رواد التحرر ومفجري الملحمة الثورية: «إذا استشهدنا حافظوا على ذاكرتنا».

تحولات اجتماعية سياسية عميقة

توضح هذه المقاربة وتظهر دلالتها السياسية أكبر في فقرة وردت بالديباجة، جاء فيها بالتفصيل: «يعتبر الشعب الجزائري عن حرصه لترجمة طموحاته في هذا الدستور بإحداث تحولات اجتماعية سياسية عميقة من أجل بناء جزائر جديدة طالب بها سلميا من خلال الحراك الشعبي الأصيل الذي انطلق في 22 فيفري 2019».

وتدغم هذا الخيار، فقرة مكملة بالديباجة تستدعي التوقف عندها، وإحاطتها بالشرح الوافي الكافي لأنها تلخص معزى التحول الوطني وقواعده الثابتة غير القابلة

ناشطون وأساتذة جامعِيون لـ «الشعب ويكأند»:

منح المجتمع المدني صفة «مراقب» يعزز مكافحة الفساد

المتناثرة لتوحيد الرؤى وتقريبها من المؤسسات الرسمية».

وما دام أننا نتحدث عن مكافحة الفساد ودور المجتمع المدني، اقترح أستاذ القانون التركيز على العنصر البشري من خلال تكوين خاص لفواعله، ووضع شروط مختلفة لتأسيسه عما كان عليه من قبل، مثل تحديد شروط ضرورية في الأعضاء المؤسسين والمنتمين للجمعيات كي لا يكون الأمر فوضى، وكل من هب ودب يقوم بإنشاء جمعية مادام أننا نتحدث عن النزاهة والمسؤولية، وهؤلاء يجب كذلك أن يكونوا مسؤولين.

ويمكن أن تتجسد مشاركة المجتمع المدني في تسيير الشأن العام ومكافحة الفساد، وفق الأستاذ طحطاح في طريقة غير مباشرة وهي التحسيس عن طريق ملتقيات توعية للمجتمع ككل بخطورة الفساد على المجتمع والأمة والنتائج السلبية على الدولة ومكوناتها، وأخرى مباشرة عن طريق تعديل القوانين، بحيث يتطلب الوضع، حسبه، إعطاء إطار ومكانة للمجتمع المدني في مراقبة تسيير الشأن العمل، كأن يسمح لمنظمات المجتمع المدني حضور مداولات المجالس الشعبية والولائية والوطنية كمراقب وملاحظ على مدى تطبيق النصوص القانونية، وله أن يتدخل بواسطة الهيئات التي تمثله لدى السلطات العمومية إذا رأى انحراف في مجال الصفقات العمومية أو في مجال الشأن العام.

وأكد أنّ الجمعيات تحتاج إلى إطار قانوني تتحرك ضمنه وتراقب عن قرب، ما دام أننا نتحدث عن تزويد المجتمع المدني بالمعلومات من أجل خلق الشفافية، هذه المعلومات قد تتأتى من خلال مشاركته الفعلية ووجوده في الهيئات التداولية وعند الاجتماعات وغير ذلك، كمراقب على مدى احترام النصوص القانونية دون أن يتدخل في النقاش حتى لا يكون خلط في المهام أو صراع مع المنتخبين والمسؤولين، ويكتفي بإعطاء الاقتراحات ورفع الشكاوى، لأن المعلومات التي تستقى عند تطبيق النصوص غير المعلومات التي تصل في شكل تقرير، ولهذا المشاركة المباشرة في المراقبة تكون أكثر فاعلية. أما في المجال القضائي، فاقترح أستاذ القانون النص صراحة على حق الجمعيات في تحريك الدعاوى العمومية والطقن الإداري أمام الجهات الإدارية وتفعيل دورها، ولكن يجب إحاطة هذا الإجراء بالالتزامات الخاصة بأعضاء الجمعيات حتى لا تستغل لأغراض شخصية أو لتصفية الحسابات، ما دام أننا نتحدث عن أخلاق الحياة العامة، لذلك لابد من إطار قانوني يعطي للجمعية دورا في تحريك الدعاوى العمومية، ولكن بالمقابل لابد من ترتيب مسؤولياتها حتى تكبح ظاهرة تصفية الحسابات الشخصية.

أجلها، إلا في حالات الاستثناء كالأزمة الصحية الناجمة عن كورونا التي فرضت انخراط الجميع في الجهود الوطنية لمحاربة الوباء. واسترسل قائلا: «لا ينبغي البقاء في السياسة القديمة، لذا يجب إشراك الجمعيات الفاعلة والنشطة حتى تمنح الإضافة في المجال، والتكوين يسمح بعدم الوقوع في فخ التبليغ الكاذب أو تصفية الحسابات، ويحدد بدقة المسار أو الرواق الذي تمشي عليه الجمعيات وهي تحارب الفساد، أو تشارك في تسيير الشأن العام».

وثمن بن تركي «النية الخالصة لرئيس الجمهورية في إشراك المجتمع المدني في كل المجالات منها التثوية والاقتصادية ومكافحة الفساد، بعد أن غيّب لعدة سنوات، ورأى في دعواته المتكررة لفتح الأبواب أمام الجمعيات، حافزا على بذل مجهود أكبر على مستوى القواعد لبناء الجزائر الجديدة».

إعادة هيكلة

يقول علال طحطاح، أستاذ قانون بجامعة جيلالي بوعنامة خميس مليانة، إن المجتمع المدني يحتاج إلى إعادة هيكلة من خلال تعديل قانون الجمعيات والأطر القانونية الأخرى لإعطائه أكثر فعالية، وجعله يتواءم ويتوأكب مع النصوص الدستورية خاصة.

وعليه لابد من وضع إطار هيكلي خاص بالمجتمع المدني في شكل مرصد وطني للمجتمع المدني مثلما تضمنه مشروع تعديل الدستور لأن هيئات ومنظمات المجتمع المدني كثيرة وعديدة، ومن أجل عدم تشتيت أفكارها لابد أن تصب كلها في هيئة واحدة مرتبطة بالمجتمع المدني، وهي التي يمكن أن تتعامل مع الجهات

الجمعيات تحتاج إحاطة بالالتزامات حتى لا تتحرف

المجتمع المدني والهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته، كفيل بمحاربة هذه الآفة في العمق». ويدعم التشاور مع الهيئات المختصة في مكافحة الفساد، قدرات الجمعيات – حسب رئيس جمعية ابن الهيثم – الذي أشار إلى أن مخطط عمل الحكومة تضمن عدة تدابير لمكافحة الفساد، منها تحديد العهديات في المنظمات المهنية والجمعيات الوطنية، وهو ما يجب أن تتطرق منه الجمعيات من باب «لا تنته عن خلق وتأتي بمثله»، لذلك الجمعيات التي تستفيد من تمويل من الخزينة العمومية عليها «أن تطبق هي أولا ما تطالب به غيرها، وأن تكون حليفا أساسيا قادرا على تحمل المسؤولية التاريخية والأخلاقية، وتستحق المكانة التي خصها بها رئيس الجمهورية».

استيعاب الدور الجديد يحتاج تكويننا خاصا

بعد التكوين في نظر خالد بن تركي رئيس جمعية مستقبل الشباب لولاية الجزائر، شرطا أساسيا لنجاح المجتمع المدني في مهامه الجديدة، فحسبه «لا يمكن بين ليلة وضحاها استيعاب الدور الجديد للجمعيات» في لقاءين، وهو ما يقتضي تنظيم اجتماعات أخرى، غير تلك التي جمعت الناشطين الجمعويين مع مستشار رئيس الجمهورية المكلف بالجمعيات، والهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته مؤخرا، لتحديد بدقة دور الجمعيات حتى لا تتحرف عن الإطار القانوني المؤطر لنشاطها.

واقتر بن تركي بصعوبة انخراط جميع فعاليات المجتمع المدني في مسار مكافحة الفساد، لأنه يوجد مجالات لتدخل المجتمع المدني يجب تحديدها وتوضيحها بدقة، خاصة ما

يتعلق بميكانيزمات وطريقة التبليغ عن الفساد، وهي مسؤولية قال إنها تقع على عاتق الهيئات والمؤسسات المختصة وهذا عن طريق تكوين النخبة وأعضاء الحركة الجمعوية، وحسبه «محاربة الفساد تقتضي التخصص والتحكم في المعارف والقوانين التي تسمح بمكافحة هذه الآفة والوقاية منها، وهذا لن يكون بالارتجالية أو الخوض في تفاصيل غير معروفة».

ولأن العمل جاري على إنشاء أكاديمية للمجتمع المدني، تحضيرا لإطلاق المرصد الوطني، يتطلب الأمر – يقول بن تركي – «فتح ورشات كبرى لتصنيف الجمعيات كل حسب أهدافها، حتى نرقى بدورها وعملها يكون نوعيا ويقوم على المنافسة الشريفة، فالنشاط الجموي الفعال يقتضي التزام كل جمعية بالأهداف التي أنشئت من

يحتاج المجتمع المدني حسب ناشطين جمعويين ومختصين في القانون، إلى تكوين خاص، وصفة «مراقب» يمنحها له التنظيم، تتيح له المشاركة في تسيير الشأن العام ومكافحة الفساد بشكل فعال، وتحصنه من «الانحراف» عن مساره، والوقوع في فخ «التبليغ الكاذب وتصفية الحسابات» حتى يكون حليفا أساسيا للدولة، وقادرا على تحمل مسؤولياته «التاريخية والأخلاقية».

زهراء - ب

تغيّرت النظرة للمجتمع المدني كثيرا بعد الهية الشعبية في السنة الماضية، وأخذ نوعا من «الاعتراف» من طرف السلطات العمومية بدوره وأهمية مشاركة في فعالياته الحياة العامة، على حد قول شلبي عبد الرحمن عضو جمعية ابن الهيثم للنشاطات العلمية، في تصريحه لـ «الشعب ويكأند»، فبعد أن كان يقتصر دوره على تنشيط الحياة الثقافية والشبانية والخيرية، وظل مستوى تدخله ناقصا، مقارنة بمستوى تدخل الدولة والقطاع الخاص بحكم مهامهما ووظائفهما أصبح اليوم يستفيد من تكوينات في مجال محاربة الفساد.

ويعود الفضل في ذلك حسب المتحدث، إلى «السياسة الإصلاحية لرئيس الجمهورية عبد المجيد تبون، التي دسترت وجود المجتمع المدني في كل مناحي الحياة، ومنحته علاقة وظيفية مع الهيئات العمومية. خاصة وأن من أهم أسس الحكم الراشد العلاقة بين الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني»، واعتبر هذه بادرة خير لرفع مكانة المجتمع المدني، مادام أن وثيقة مشروع تعديل الدستور - التي ستكون بعد الاستفتاء عليها وثيقة أسمى للدولة تستتب منها جميع القوانين، حملت مطلب العديد من الجمعيات بدسترة المجتمع المدني والديمقراطية التشاركية، لأن موضوع التنمية والتسيير شأن العام يهم الجميع وليس الدولة فقط.

ويقتضي الأمر قبل الحديث عن دور الجمعيات – حسب شلبي – تحديد المتدخلين في تسيير الحياة العامة، حيث توجد دولة لديها مسؤولية تهئية ظروف معيشة للمواطنين، وجمعيات تعد وسيطا بين المواطنين ومؤسسات الدولة.

وعند التحدث عن مكافحة الفساد، ينبغي أن تتطرق هذه المهمة – يقول – «من عملية التحسيس وشرح كل القوانين التي تسير الحياة العامة للإلمام بها، لأن عادة الفساد منطلقاته أو البيئة المحفزة له وجود أفراد تجهل القوانين والأمور المتعلقة بالحياة العامة، مثل الحقوق والواجبات، وبالتالي عدم معرفة هذه الأمور تجعل ميادين الفساد كثيرة، لكن مع مد جسور العلاقة التشاركية بين

رئيس منظمة التوعية الشبانية، أحمد نوري توفيق

ترقية أداء فواعل المجتمع المدني مكسب دستوري

ثمن رئيس المنظمة الوطنية للتوعية الشبانية ورئيس تكتل الجمعيات، أحمد نوري توفيق، في حوار خصّ به «الشعب ويكأند» توجه الدولة إلى دسترة العمل الجمعي في الدستور الجديد، معتبرا إياها خطوة جد ايجابية، سيكون لها الأثر مستقبلا في ترقية وتطوير أداء جمعيات المجتمع المدني، وتمكنها من تقديم الإضافة لبناء مجتمع واع ومسؤول.

مهمة صارت تطرح نفسها بقوة، حيث أن الحركة الجمعوية صنعت لها مؤخرا مكانة مرموقة في الفعل الوطني والمبادرات الجماعية، وأثبتت الأزمة الصحية في البلاد أن الأمر يتعلق بقوة براهن عليها في تفعيل أطر الديمقراطية التشاركية.

لمؤسسات المجتمع المدني أدوار مهمة يمكن أن تلعبها في سعيها لتحقيق أهدافها وغايتها، وتختلف هذه الأدوار فنجد أن لها دور تشريعي تكمن أهميته في حق تعزيز حرية الرأي والتعبير والتجمع السلمي..كما نجد أن لها أدوار تنظيمية كدفع الحكومة لتبني استراتيجيات وطنية لتأهيل وتدريب منظمات المجتمع الدولي، والتواصل مع الشعب لإنشاء حالة وعي عام ولديها الدور الإعلامي، الذي يشكل أهم أحد أدوات المجتمع المدني لتحقيق غاياته، حيث يلعب الإعلام دورا في إنشاء مجتمعات واعية وهادفة، وهذا ما يجب أن تسعى إليه منظمات المجتمع المدني..باختصار تلعب جمعيات المجتمع المدني دورا هاما في الديمقراطية وتجسيدها.

■ **بصفتكم رئيس لمنظمة شبانية، في رأيكم كيف يمكن تطوير واستغلال الطاقات الشبانية في الساحة السياسية؟**

■ **الشباب هم من يملكون الطاقة والقدرة على العطاء، وهم ثروة بشرية قادرة على العمل والإنتاج، وهم الحل لكافة مشاكل المجتمع.**

ولهذا فإن إشراك الشباب في أي عمل سياسي يعتبر شكلا من أشكال الديمقراطية التشاركية، ونوعا من أنواع الرقابة الشعبية على السلطة، هذه المشاركة ستتقوّ وتطوّر الحياة السياسية في أي مجتمع، وستقلل من حالة الفراغ السياسي الذي يعيشه الشباب في بلادنا لا سيما الفئة المهمشة، والتي لا يؤخذ لها برأي في برامج وأنشطة الأحزاب السياسية. الأمر الذي يتطلب إعادة النظر في كيفية تفعيل طاقات الشباب وإعادة جذبها الى الأحزاب وتفعيل دور المؤسسات الشبانية، وذلك من خلال صياغة أولوياتها وبرامجها لتتسجم مع الأجندة الوطنية بما يحقق التكامل في العمل بينها وبين مؤسسات الدولة.

■ **شاركتم مؤخرا في الملتقى الوطني حول دور المجتمع في مكافحة الفساد، كيف ستساهمون كمنظمة جمعوية في محاربة هذه الآفة؟**

■ **تطرق الملتقى الوطني حول دور المجتمع في مكافحة الفساد إلى العديد من النقاط المهمة، من بينها إشراك المجتمع المدني كشريك أساسي في محاربة الفساد، كما تطرق لآليات البحث عن المواد القانونية لحماية.** ونحن كمنظمة شبانية سنسعى للانخراط في الشبكة الوطنية للنزاهة، وسنقوم بهيكلة عملنا وفق ما تمليه هذه المنظمة، إضافة إلى هذا فإن دسترة هذا المسعى في الدستور الجديد مكسب للحركة الجمعوية، ويعكس إرادة السلطات العليا في البلاد للتغيير.



في هذه الحالة عدم الاكتفاء بالحقوق بل أداء الواجبات المطالبة بها، والجميع يعرف الكفاءات العالية الموجودة وسط الشباب، والتي في أحيان تستغلها الحركة الجمعوية، وفي أحيان أخرى يرفضها بعض الشباب لعدم وجود التأطير القانوني والسند التطبيقي. إضافة إلى ذلك، فإن التقنين لقوة مهمة في مجتمعنا سيسمح لفواعل المجتمع المدني العمل بديناميكية أكبر، وتضعه أمام رهانات في سياق متصل بالفعل الجمعي، وأيضا السياسي من خلال فتح نقاش البناء الديمقراطي والمشاركة فيه، ومذه بالأفكار في ظل مقاربة

سارة بوسنة

■ **الشعب ويكأند: لأول مرة تتم دسترة العمل الجمعي في العديد من المواد ضمن وثيقة تعديل الدستور لجعله شريكا في الحياة العامة؟**

■ **أحمد توفيق نوري:** دسترة العمل الجمعي سيمكّن الشباب والجمعيات بصفة عامة من المشاركة الفعلية في مختلف مناحي الحياة العامة وللتعبير عن تطلعاتهم، خاصة أن السياق السياسي والاجتماعي الذي جاء فيه الدستور لعبت فيه فئة الشباب والحراك الجمعي دورا كبيرا وفعالا في التغيير الحالي.

مسودة تعديل الدستور تضمنت مقترحات وضعت ترقية الشباب والحركة الجمعوية في مصاف الأولويات، وهناك مادة نصّت بكل صراحة على التزام الدولة بتشجيع الشباب على المشاركة في الحياة العامة، وهذا الأمر قد ثمناه وطلابنا بتجسيده على أرض الواقع في العديد من المناسبات.

إضافة إلى هذه المادة، هناك 15 مادة تطرقت لمسعى الدولة في هيكلة العمل الجمعي، وتحدثت معظمها عن هذا التوجه خاصة في محور جعل الشباب والجمعيات الشبانية الشريك الفعلي للسياسات العمومية الموجهة لهم، وكم تمنينا إشراكنا في عمليات المناقشة والاستشارة حتى لا تبقى العملية حكرا على الهيئات الرسمية فقط.

■ **رئيس الجمهورية شدد على منح الاعتماد للجمعيات وفواعل المجتمع المدني؟**

■ **تواجه منظمات وجمعيات المجتمع المدني العديد من الصعوبات والتحديات الموضوعية من أجل القيام بدورها، حيث تواجه مشاكل في التأسيس، ولا تزال القوانين بمجملها في المنطقة العربية تؤرق تأسيس الجمعيات الفاعلة في المجتمع المدني، بالإضافة إلى العقوبات في ممارسة النشاطات والفعاليات، ولازالت البيروقراطية الإدارية تعمل على تعطيل تأسيس الجمعيات.**

لكننا لمسنّا في الأشهر الماضية مرونة في التعامل مع النشاط في المجال، خاصة فيما يخص عملية منح الاعتماد وتراخيص إنشاء جمعيات، إضافة إلى إشراك العديد منها في اللقاءات التي خصصتها الدولة لمناقشة وثيقة تعديل الدستور.

■ **التوجه الجديد لبرنامج الرئيس هو إشراك الجمعيات في مراقبة تسيير الشأن العام.. ما رأيكم؟**

■ **هيكلة عمل جمعيات المجتمع المدني بالجزائر سيكون له دور في رصد مطالب الفئة الشبانية، التي تعتبر القوة الضاربة في البلاد ويصير من واجبها**

رئيس النقابة الوطنية للقضاة يسعد مبروك لـ «الشعب»:

الوثيقة الدستورية تؤسس لعهد جديد للسلطة القضائية تمثيل النقابة في المجلس الأعلى للقضاء إضافة نوعية

الاستقلالية الحقيقية يصنعها القاضي بالدرجة الأولى، وهذا لا ينفي وجود كم هائل من الضغوط متعددة المصادر سواء من السلطة أو من الشارع على السواء ومن شأن ذلك أن يؤثر بصورة أو بأخرى على أداء القاضي خاصة في غياب الحماية اللازمة مهنيًا أو اجتماعيًا ونتمنى أن نستفيد مما حدث لتصحيح الاختلالات السابقة على المستويين الوظيفي والقيمي.

يتولى القضاة منذ نوفمبر 2019 اجراء محاكمات تاريخية. المتهمون فيها شخصيات غير عادية متورطة في ملفات ثقيلة ومعقدة جدا. بالنظر للسياق العام الذي تجري فيه المحاكمات، كيف تعلقون على اداء السادة القضاة لحد الآن؟

■ أجبت في السؤال الرابع عن جزء من هذا السؤال، وأضيف بأن حجم الملفات ونوعية الأطراف غير مسبوق في تاريخ القضاء الجزائري ومع ذلك حاول السادة القضاة الالتزام بالقواعد اللازمة للمحاكمة العادلة ولو بحدودها الدنيا في بعض الحالات لأن الأمر مرتبط بسياق عام ينظر للقضاء بعين الريبة والتوجس بدلا من الثقة، والأطمئنان وهذه مقارنة أخرى تتطلب نقاشا أعمق قد

يتاح لنا الخوض فيه بمناسبة إعداد النصوص العضوية حال المصادقة على الدستور الجديد.

ستعقدون اجتماع المجلس الوطني للنقابة، ما هي أهم النقاط المطروحة في جدول الأعمال؟

■ دورة المجلس الوطني للنقابة الوطنية للقضاة المقررة ليومي 09 و 10 أكتوبر ستناقش الوضع العام للقضاة والقضاء لاسيما الجوانب المهنية والاجتماعية التي ظلت عالقة منذ أكثر من عقد كامل، كما سنتطرق لموضوع الحركة السنوية التي أصبحت هاجسا مؤرقا للقضاة بعدما استحكمت وزارة العدل على مقاليد إعداد الحركة وشروطها وتوقيتاتها دون مراعاة لحال القضاء وعائلاتهم لاسيما وأن المجلس الأعلى للقضاء بتركيبته الحالية أصبح مجرد غرفة تسجيل للمصادقة على قرارات الوزارة.

ورشة أخرى ستكون محورا للأشغال موضوعها تشكيل لجنتين لإعداد مقترحات تعديل القانون الأساسي للقضاء والقانون المنظم لعمل المجلس الأعلى للقضاء، فضلا عن مراجعة القانون الأساسي للنقابة ونظامها الداخلي ومدونة أخلاقيات القاضي.



جديرون بالاستقلالية من خلال حرصهم على أداء قضائي راقى ومنصف يجسد العدالة بصورة ملموسة واقعية.

لو نعود قليلا إلى الوراء، انتخبتم على رأس النقابة الوطنية للقضاة في ظرف خاص (الجزائر الشعبي، شغور منصب رئيس الجمهورية)، كيف تقيم دور القضاة في مرحلة كان فيها الغموض والضغوط والتجاذبات سيدة المرحلة؟

■ تجديد هياكل النقابة تم في خضم الحراك الشعبي ولكنه كان نتيجة مخاض سابق ظهرت بوادره منذ 2016، في الساحة القضائية بسعي أكثر من 1500 قاضي لتأسيس تنظيم نقابي جديد تحت مسمى نادي القضاة بادرت به مجموعة من 20 قاضيا معروفة لدى كل القضاة تقريبا وتم قمع المبادرة في حينها من طرف وزير العدل آنذاك وفريقه لكنها ظلت خامدة وعندما سنحت الفرصة بمناسبة الحراك اندمج مجموع القضاة في مسعى تجديد النقابة الوطنية للقضاة بصورة شفافة ونزيهة وهو ما أفرز الهياكل الجديدة للنقابة.

معالجة الملفات القضائية في فترة الحراك تمت بصورة متفاوتة بين قاض وآخر وهو ما يفيد أن

جعل المجلس الأعلى للقضاء هو الضامن لاستقلالية القضاء بدلا من رئيس الجمهورية، هو تطور نوعي نأمل أن يتجسد في القانون العضوي بأن تمنح الصلاحيات الكاملة للمجلس الأعلى حتى يمارس مهامه سيادية بعيدا عن كل التدخلات والمناورات مهما كان مصدرها.

بمعايير زبئية ويكرس الولاء على حساب الكفاءة والاستحقاق، ونأمل أن ننجح كنقابة في منح الإضافة اللازمة لتكريس معايير شفافة في التعيين والترقية كما في التأديب والعقوبة.

ومن عارضوا دخول النقابة للمجلس الأعلى للقضاء، لا يعرفون حقيقة ما يجري في كواليس قطاع العدالة والاملاءات المتكررة عبر عقود من الزمن التي جعلت الاستقلالية مجرد شعار أجوف تلوكة ألسن بيروقراطية لا تؤمن بسلطة القضاء إلا عندما يوظف لخدمة أجنداتهم، وفي المحصلة فإن عضوي النقابة في المجلس سيكونان إضافة نوعية في عمله مهما كانت تركيبته البشرية.

إلى جانب البنود التقنية التي تخص القاضي وتشكيله المجلس الأعلى للقضاء، إلى أي مدى يمكن القول أن الوثيقة الدستورية المعروضة للاستفتاء تكرر استقلالية القضاء؟

■ باب القضاء في مشروع الدستور تضمن الكثير من الأشياء الإيجابية التي كانت محل مطالبة دائمة من القضاة والمهتمين بالشأن القضائي لاسيما ما تعلق بتركيبة المجلس الأعلى للقضاء ومنح الأغلبية فيه للقضاة المنتخبين فضلا عن خروج وزير العدل من تشكيلة المجلس باعتباره عضو في الجهاز التنفيذي، فضلا عن منح الرئيس الأول للمحكمة العليا نيابة رئاسة المجلس الأعلى للقضاء مع إمكانية تكليفه برئاسته من طرف رئيس الجمهورية.

جعل المجلس الأعلى للقضاء هو الضامن لاستقلالية القضاء بدلا من رئيس الجمهورية، هو تطور نوعي نأمل أن يتجسد في القانون العضوي بأن تمنح الصلاحيات الكاملة للمجلس الأعلى حتى يمارس مهامه سيادية بعيدا عن كل التدخلات والمناورات مهما كان مصدرها. جزئية مهمة أيضا تضمنها مشروع الدستور وهي إعطاء القاضي الحق في إخطار المجلس الأعلى للقضاء بكل مساس باستقلاليته، وهو ما يتيح للقضاة ممارسة مهامهم بكل حياد بعيدا عن كل الضغوط وفي المقابل على القضاة أن يثبتوا أنهم

يخوض رئيس النقابة الوطنية للقضاة، يسعد مبروك، فيما تضمنته الوثيقة النهائية لمشروع تعديل الدستور، ويعتبر في هذا الحوار، أن ما حملته بشأن القضاء «مهما وواعدا». ويؤكد التزام القضاة بقواعد المحاكمات العادلة، في ما يعرف بمحاكمات «العصابة» رغم حجم الملفات ونوعية الأطراف غير مسبوق في تاريخ القضاء الجزائري وكشف في الوقت ذاته عن أهم النقاط المدرجة في جدول أعمال المجلس الوطني للنقابة الذي سينطلق غدا الجمعة.

أجرى الحوار: حمزة محمول

«الشعب»: نصت الوثيقة الدستورية التي ستعرض للاستفتاء الشعبي، في الفاتح نوفمبر المقبل، على اضافات جديدة، تخص القضاة، مثل «القاضي مستقل، ولا يعزل ولا ينقل، وأنه في منأى عن الاحتياج (الجانب الاجتماعي)، كيف تعلق نقابة القضاة على هذه التعديلات الجديدة؟ وهل ترى فيه ضامنا مهما لاستقلالية القاضي؟

يسعد مبروك: مشروع الدستور المعروض للاستفتاء تضمن في الباب المتعلق بالقضاء تعديلات مهمة وواعدة من شأنها أن تؤسس لعهد جديد للسلطة القضائية، بما يسمح لها أن تحقق خطوات ملموسة في طريق الاستقلالية المنشودة، من خلال تحصين القاضي وظيفيا واجتماعيا ونأمل أن تكرر القوانين العضوية بصورة فعلية هذا المنحى الدستوري وتتجسد الحماية اللازمة للقضاة مقابل تكفلهم بحماية مصالح المجتمع وحقوق الأفراد بالاحتكام للقانون والضمير دون سواهما.

أقر المؤسس الدستوري وجود قاضيين من التمثيل النقابي للقضاة ضمن تشكيلة المجلس الأعلى للقضاء، كيف يستفيد القضاة من هذا البند الذي أراد البعض سحبه من الوثيقة النهائية؟

■ نقابة القضاة بتركيبتها الحالية تتمتع بشرعية كاملة ولذلك تتمسك باستقلاليته وتسعى للدفاع عن القضاة والقضاء بكل الوسائل المتاحة، وفي هذا السياق يأتي تمثيلها داخل المجلس الأعلى للقضاء بنص دستوري كاعتراف بفاعليتها وقوة تمثيلها من أجل تكريس الشفافية في تسيير المسار المهني للقضاة الذي كان ولا يزال رهين تسيير إداري

وزارة التجارة شاورت متعاملين وخبراء ووزارات معنية في الأمر

إعادة تقييم الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ستعرض على الحكومة

أنهت وزارة التجارة تقييم اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، في إطار «إعادة التقييم» التي طلبها الرئيس عبد المجيد تبون، في انتظار الفصل في المسألة التي صُنِّفتها أوساط مالية ودبلوماسية في خانة «أكثر من خلاف وأقل من أزمة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي».



وامتيازات أخرى»، طالما أن السوق المستهدفة هذه المرة تزن 3000 مليار دولار، وبإمكان الجزائر ان تستقطب منها 2.5 مليار دولار، في تعاملاتها مع هذه السوق مستقبلا، وفي المحاولات الأولى، ذلك أن 53 بلدا إفريقيا معنيا بمنطقة التبادل التجاري الحر، التي تعني أيضا 1.2 مليار نسمة.

ولنجاح مرور الجزائر نحو منطقة التبادل الحر الجديدة المسماة «زليكاف»، ينبغي لها أن تعد «إستراتيجية وطنية للتصدير»، وهي إستراتيجية قال عنها وزير التجارة إنها «قيد التحضير»، وهي مسألة مهمة في إعادة التقييم الجارية للتعاملات الجزائرية التجارية مع الخارج.

إستراتيجية
وطنية للتصدير
قيد التحضير

في مشاورات موسّعة حيال الاتفاق المبراد مراجعته بشكل جذري، من الطرف الجزائري، وبموافقة الاتحاد الأوروبي، وخصوصا ما تعلق بالاتفاقيات الثنائية، «كل الاتفاقيات الثنائية سارية المفعول»، بحسب رزيق، والمقصود هنا «اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر، الاتفاق التفاضلي مع تونس، ومشروع منطقة التبادل الإقليمي الإفريقي (زليكاف)».

وقال رزيق: «ما على الحكومة غير الفصل في الاتفاق، والشروع في تفكيك التعريفة الجمركية الباقية مع الاتحاد الأوروبي أم لا». وتحضّر الجزائر، موازاة مع إعادة النظر في اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، للانضمام إلى منطقة التبادل الحر في إفريقيا، بداية من 2021، ويرؤّج وزير التجارة إلى فكرة تسويقية وسياسية مفادها أن وجود الجزائر في قائمة الدول المؤسسة لهذه المنطقة التجارية الحرة في القارة السمراء، «يعطيها نفوذا وقوة

م-ص

أكد وزير التجارة، كمال رزيق، انتهاء مصالـح وزارته، بالتعاون مع خبراء عاليي المستوى، ومتعاملين اقتصاديين شاورهم في الأمر، من تقييم اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي. وقال الوزير رزيق، على هامش الندوة الوطنية حول المؤسسات الناشئة، إن تقييم وزارة التجارة لهذا الاتفاق سيعرض على الحكومة قريبا جدا، تنفيذًا لما أمر به الرئيس، في مجلس وزراء مطلع أوت الماضي.

وذكر رزيق أنّ وزارة التجارة، ويهدف «إعادة تقييم» دقيقة لاتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، أشركت متعاملين اقتصاديين وخبراء ووزارات معنية بالاتفاق،

تقييم وزارة
التجارة لهذا
الاتفاق سيعرض
على الحكومة
قريبا جدا

اتّفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي
الجزائر في حاجة للرفع
من قدرتها الاستيعابية لبرامج
دعم تنافسية المؤسسات

عبد القادر مشدال
أستاذ جامعي مختص في التنمية

إعادة النظر في اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي أمر أساسي بالنسبة للطرف الجزائري، على اعتبار أن الضغوط التي يكتنفها من حيث فرض آجال للفتح الكامل للسوق الجزائرية أمام المنتجات الأوروبية، لا يخدم توجه السلطات العمومية في الجزائر التي تريد الحفاظ على احتياطات الصرف المتوفرة حاليا لخدمة التوجهات الجديدة الداعمة للإنتاج الوطني والحد من الاستيراد، كسبيل لدعم قدرات النمو في الاقتصاد.

فالرقم الذي يطرح على أنه خسارة تكبّدها الجزائر بمستوى 15 مليار دولار جراء الإعفاءات الجبائية الممنوحة لبعض المنتجات الأوروبية، هو في الحقيقة مستوى جديد من العجز التجاري الذي واجهته الدولة جراء عدم قدرة منظومتها الاقتصادية على فرض تموقع المنتجات الوطنية على مستوى السوق الأوروبية، إما لنقص الإنتاج الوطني القابل للتصدير وفي بعض الأحيان انعدامه، أو لاعتبارات تطبيق الطرف الأوروبي للحواجز غير الجمركية أي كل ما تعلق بالمقاييس الأوروبية، وعندما يتوفر المنتج القابل للتصدير فالإمكانات اللوجستكية لا تتماشى مع حجم التدفقات من السلع التي يمكن أن تصدر للسوق الأوروبية، ولا تسمح باحترام آجال التسليم أمام زبائن يشتغلون في إطار مقاييس دولية. وعلى سبيل المثال لا الحصر، فإن إنتاج التمور ذات الجودة والمطلوبة في الأسواق الخارجية، يعجز الطرف الجزائري على تصديره حسب شروط الأسواق الموجه إليها ممّا يجعله عرضة للبيع بأسعار ضئيلة في صالح متعاملين من دول الجوار، الذين يتولون تصديره من بلدانهم ويوسم دولتهم.

المشكلة الأساسية الأخرى التي تطرح بالنسبة لاتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي تتعلق بسوء أداء برامج التأهيل الموجهة للرفع من القدرة التنافسية للشركات الجزائرية، حيث أن عدد المؤسسات التي انخرطت في مثل هذه البرامج ضئيل جدا لا يتعدى حدود 5 ٪ من العدد الإجمالي المستهدف من الشركات، في حين أن عدد المؤسسات التي تستفيد فعليا من البرنامج حتى نهايته ينزل عن هذا المستوى. فإذا كانت المسألة تتعلق بعدم كفاية برامج المرافقة المقترحة من الطرف الأوروبي، فإن هذا الأخير وفي تقارير رسمية، يشتكي من كون أن الطرف الجزائري يبدي قدرات ضعيفة في استيعاب المشاريع المطروحة لدعم الشركات، حيث أن الأغلفة المالية المرصودة غالبا ما تبقى دون استخدام من قبل الجزائريين، وهو ما يعد ضعفا هيكليا لا يسمح بالتقدم في طرح مبادرات جديدة للرفع من أداء المؤسسات الجزائرية وتنافسيتها.

تلك هي الظروف التي تجعل القيادة الجديدة في الجزائر تلح على إعادة النظر فيما تم تطبيقه إلى حد الآن في هذا المجال، مع إصرارها على الحفاظ على مستوى من التعاون المتميز مع الاتحاد الأوروبي. ..

بطلب من الرئيس تبون

لهذه الأسباب تُعيد الجزائر النظر في الاتفاق متعدد الأطراف



يواجه اتفاق
التبادل التجاري
الحر انتقادات
كثيرة، سواء من
سياسيين
تقنوقراط وخبراء
في الجزائر، وسبق
وقال اقتصاديون
ورجال أعمال إن
الاتفاق غير
متوازن.

بدأت الجزائر «إعادة تقييم» اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي اعتباراً من الأول من سبتمبر. مطلع أوت الماضي، طالب الرئيس عبد المجيد تبون الحكومة بمراجعة الاتفاقيات التجارية متعددة الأطراف، الشراكة مع الاتحاد الأوروبي. وأكد الرئيس تبون أن اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي يجب أن يكون «محل عناية خاصة تسمح بترقية مصالح الجزائر من أجل علاقات متوازنة». وأوصى الرئيس وزير التجارة بالاستعداد وخصوصا اتفاق

للتبادل الحر، باستكمال دراسة مسألة قواعد المنشأ، والاستفادة من دروس الانضمام إلى المنطقة العربية للتبادل الحر. ويواجه اتفاق التبادل التجاري الحر انتقادات كثيرة، سواء من سياسيين وتقنوقراط وخبراء في الجزائر، وسبق وقال اقتصاديون ورجال أعمال إن الاتفاق غير متوازن.

وكانت السلطات الجزائرية طالبت مرارا بإعادة التفاوض على نص الاتفاق، بعدما تبين أن الاتفاق غير موات لجزائر لا يتمتع اقتصادها بقدرة تنافسية كبرى، ولا تصدر سلعا تنافسية باستثناء مشتقات النفط.

وبرزت خلافات كبيرة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، في السنوات الأخيرة بشأن هذا الاتفاق المثير للجدل، لأنه لا يخدم الجزائر، ويخدم المصالح الأوروبية فقط. ولم ترق الخلافات بين الجزائر والشركاء الأوروبيين إلى أزمة، مثلما يقول متابعون للشؤون التجارية والمالية. وسبق وأثهمت المفوضة الأوروبية للتجارة، سيسيليا مالمستروم، السلطات الجزائرية بعدم احترام بنود اتفاقية التبادل التجاري الحرّ مع الاتحاد لجهة تفضيل الجزائر السلع الصينية. وأظهرت بيانات رسمية خللا كبيرا في الميزان التجاري، حيث لم يتعد مجموع الصادرات الجزائرية لأوروبا من خارج المحروقات، في العقد الأخير، 14 مليار دولار، بينما بلغت وارداتها من دول الاتحاد

الأوروبي 220 مليار دولار. وبحسب بيانات الديوان الوطني للإحصاء في ديسمبر 2018، احتلت الصين المرتبة الأولى كأكبر مورد للجزائر بـ 17.2 بالمئة أو ما يعادل 7 مليارات دولار، تليها فرنسا بـ 4.25 مليار دولار وإيطاليا بـ 3.31 مليار دولار ثم اسبانيا بـ 3.17 مليار دولار وألمانيا بـ 2.76 مليار دولار. ومن أجل تقليص فاتورة الواردات، وتقليص عجز الميزان التجاري، منعت الحكومة الجزائرية استيراد 900 منتج أوروبي، فيما أبقت الأفضلية للمنتجات الصينية في 2019.

واستوردت الجزائر من الاتحاد الأوروبي بضائع بقيمة 320 مليار دولار بين 2005 ونهاية 2019، ولم تصدر إلى الاتحاد، خارج النفط والغاز، سلعا قيمتها أكثر من 15 مليار دولار، بحسب رئيس الجمعية للمصدرين الجزائريين علي باي ناصري.

استوردت الجزائر
من الاتحاد
الأوروبي بضائع
بقيمة 320 مليار
دولار في 15 سنة،
ولم تصدر للاتحاد
غير 15 مليار
دولار

سوابق منطقة التبادل الحر

بدأ الإعداد لإنشاء منطقة التبادل الحر بين الجزائر والاتحاد الأوروبي في الفاتح سبتمبر 2005، وتضمن اتفاق الشراكة فتح الطرفين أسواقهما بشكل متبادل.

ونص الاتفاق على فترة انتقالية من 12 عاما منحت للجزائر لكي تلغي تدريجيا تعرفاتها الجمركية على البضائع الصناعية، مع إمكانية تنفيذ عملية تخفيف انتقائية للقيود على المواد الزراعية.

وفي 2012، مدّدت الفترة الانتقالية لتصبح 15 عاما حتى الأول من سبتمبر 2020، بالنسبة لتخفيف القيود على بعض المواد مثل الصلب والنسيج ومنتجات إلكترونية وأخرى مرتبطة بقطاع السيارات.

ومن «سينات» هذا الاتفاق أنه جرى «بشكل سيء»، لما صادقت الجزائر عليه، إذ كان عدد أعضاء الاتحاد 15، ولكن عددهم اليوم 27، وسيزيد في السنوات القادمة

أول دخول مدرسي بعد 1962 شكل أكبر تحدّ للجزائر المستقلة الاستعانة بمتعاونين فنيين من الدول العربية الشقيقة التعليم الجيد وُجد لأبناء الفرنسيين

و77.543 إنثا)، وعدد المعلمن إلى 113.33 منهم 47.170 بالعربية و 16.660 بالفرنسة موزعن إلى 307.27 جزائري و 806.5 أجنبي أي نسبة 34.15 ٪ من المجموع في التعلم الابتدائي

أما في السنة الثالثة الابتدائية و ابتداء من الموسم الدراسي 1968-1969 فتقرر تدريس مادة الحساب لمدة خمس ساعات في الأسبوع بالفرنسة و ساعة وأربعن دقيقة بالعربية، الأمر الذي أحدث ضجة في الأوساط المعنة واختلالا تريوا في الأقسام، فاعتبر هذا الإجراء فاشلا وتقرر تدريس الحساب بالعربية وحدها ابتداء من السنة الموالة ومهما كن من أمر ممكن تم ز هذه المرحلة الأولى التي استمرت إلى سنة 1969 بكونها استرجعت نهائا للغة العربية مكانتها في النظام التعليمي واهتمت بتدعيمها في المرحلة الابتدائية.

وأصبحت لغة التعلم في كل المواد، وغرت بصفة جذرة البرامج التعلمة الموروثة وتركت الكتب المستعملة في عهد الاستعمار، الأمر الذي حث على وضع أكبر عدد من الكتب الجزائرية تتماشى واختاراتنا الأساسية من تعميم التعلم وتعربه وطابعه الديمقراطي والعلمي وحفائق البلاد.

اهتمت الدولة الجزائرية الفتة عند وضع مخططات التنمية بالمنظومة التربوية ومنحتها مكانة خاصة في مشاريعها التتمو.. فالمخطط الثلاثي الأول (1967-1969) كانت حصة قطاع التربة والتعلم ما قارب 13 ٪ من المزانة العامة للدولة.

اهتمت الدولة الجزائرية الفتة عند وضع مخططات التنمية بالمنظومة التربوية ومنحتها مكانة خاصة في مشاريعها التتمو، وتتجلى مكانة المنظومة التربوية في مخططات التتمو في الجزائر فالمخطط الثلاثي الأول (1967-1969) : هو أول مخطط بدأت به الدولة الجزائرية عهدا للتخطيط ولقد كانت حصة قطاع التربة والتعلم في هذا المخطط ما قارب 13 ٪ من المزانة العامة للدولة.



1963-1964 حملة كبرة لتنظيم تدريس اللغة العربية وتعميم الإجراءات المتخذة بهذا الشأن على جميع المدارس الابتدائية وتدعيمها بتعلمات تطبقة، وهكذا تقرر تعرب السنة الأولى الابتدائية تعربا كاملا بتوقت 15 ساعة في الأسبوع، تعلم التلامذ بالعربية كل المواد المبرمجة وكان توقت السنوات الأخرى حثوي على 30 ساعة أسبوعه منها عشر ساعات للغة الوطنية .

استلزمته هذه الإجراءات مجهودات ضخمة لتوفر العدد الكافي من المعلمن لأن اللغة العربية كانت غريبة في وطنها في عهد الاستعمار ومحكوم عله بالهجر حث أنها لم تدرس كلغة أجنبية لمدة 03 ساعات في الأسبوع إلا في مدارس قليلة العدد موجودة بأحء كان طلق علها آنذاك إسم الأخاء العربية، كما شرع في تطبقة مبدأ ديمقراطية التعلم بفتح أبواب المؤسسات لكل من كان في سن السادسة وحتى للذن سبق أن حرموا من حقهم في التسجل، وكان التلامذ في السنة الأولى من التعلم الابتدائي وهم في سن التاسعة أو العاشرة إذ لم تعط لهم الفرصة قبل الاستقلال لتحقوا بالمدرسة في الوقت المناسب.

في أكتوبر 1967 طبق القرار القاضي بتعرب السنة الثانية الابتدائية تعربا كاملا تدريس كل المواد المبرمجة باللغة العربية وحدها وبتوقت 20 ساعة في الأسبوع.

وفي أكتوبر 1967 طبق القرار القاضي بتعرب السنة الثانية الابتدائية تعربا كاملا تدريس كل المواد المبرمجة باللغة العربية وحدها وبتوقت 20 ساعة في الأسبوع، وقد ارتفع عدد التلامذ إلى 1.461.776 تلميذ منهم : 918 ألف ذكور

والتجارة و الصناعة) تضم 355 طالبا منهم 9 فقط من الجزائرين . وفي عام 1954 سجل 179 طالب جزائر من أصل 528 بجامعة الجزائر في شعبة الحقوق و165 في شعبة الآداب، و66 في الطب و133 في العلوم.

فئة «أولاد الفقراء» استبعدت من التعلم

خرج الاستعمار من الجزائر غداة الاستقلال تاركا الاقتصاد الجزائري والمصالح الاجتماعية والإدارة دون إبطارات كفوّة، لهذا كانت الحاجة كبرة إلى إبطارات في كل التخصصات والمستويات، وكان على المدرسة الجزائرية سد هذا الفراغ إضافة إلى الفقر والحرمان، حيث لبى بعض الجزائريين الذين يحسنون القراءة والكتابة نداء قيادة الثورة لتعليم الجزائريين، كما تم الاستعانة بأشقاء عرب مصريين وسوريين وعراقيين.

نالت التربة في الجزائر المستقلة حصة الأسد من الاهتمام بإنشطار ه اكل التعلم بعد الاستقلال وخاصة في عهد الرئيس الراحل هواري بومدين الذي كان طمع إلى رفع مكانة الجزائر على كل المستويات والأصعدة. نالت التربة في الجزائر المستقلة حصة الأسد من الاهتمام بإنشطار ه اكل التعلم بعد الاستقلال وخاصة في عهد الرئيس الراحل هواري بومدين الذي كان طمع إلى رفع مكانة الجزائر على كل المستويات والأصعدة ، وكان ذلك غر ممكن دون إعطاء دفع قوي للتعلم ، و توفر احتاجاته من اله اكل و الإبطارات ، بما في ذلك جلب المتعاونن الفنن من بعض الدول العربية والأوربة . قامت الدولة الجزائرية بإعطاء دفع قوي للتعلم من خلال عملة واسعة لبناء المدارس في القرى ، حث عملت على تقرب المدارس من التجمعات السكنة النائية ، وتنظيم التعليم خلال الفترة 1962-1969.

قسم التعلم غداة الاستقلال إلى مرحلتين وهما مرحلة التعلم الابتدائي و مرحلة التعلم العام ، وهو ما صار عرف من بعد بمرحلة التعلم المتوسط ، و في أول دخول مدرسي تم في أكتوبر 1962 اتخذت وزارة التربة آنذاك قرارا قضى بإدخال اللغة العربية في جمع المدارس الابتدائية بنسبة سبع ساعات في الأسبوع، وقد تم توظيف 452.3 معلما للعربية، و450.16 للغة الأجنبية منهم عدد كبر من الممرنين قصد سد الفراغ الذي أحدثه عمدا أكثر من 110 ألف معلم فرنسي غادروا بلادنا بصفة جماعه.

زادة على 425 معلم جزائري من مجموع 2600 انقطعوا عن التعلم لتحقوا بقطاعات أخرى وأسندت لهؤلاء المعلمن المبتدئين مهمة التدريس بعد أن تدربوا في ورشات صفة ، وفي انتظار وضع إصلاح شامل تناول بنات التعلم ومضامنه و طرائقه ، أجرت على التعلم تحورات مختلفة منذ سنة 1962.

شكلت لجنة وطنية عقدت اجتماعها الأول في (15ديسمبر 1962) حددت الاختارات الوطنية الكبرى للتعلم ، تمثلت في التعرب والجزارة وديمقراطية التعلم والتكون العلمي والتكنولوجي .

ومن الإجراءات الفورة التي اتخذت هي الإطار الوطني الجزائري الذي وضع فاه التعلم في بلاد استعادت سادتها وحررتها واستقلالها، وأعادت الاعتبار للغة الوطنية و التربة الدنة والأخلاق والمدينة والتارخ والجغرافا، وغرها ثم شكلت لجنة وطنية عقدت اجتماعها الأول في (15ديسمبر 1962) حددت الاختارات الوطنية الكبرى للتعلم، تمثلت في التعرب والجزارة وديمقراطية التعلم والتكون العلمي والتكنولوجي.

شهد الدخول المدرسي الثاني بعد الاستقلال أي سنة

شكل الدخول المدرسي بعد الاستقلال بثلاثة أشهر أكبر تحدّ للجزائر، بحكم نقص الأموال والأساتذة .. فكل الفرنسيين غادروا والذين بقوا تم إيقاف رواتبهم ، فقد قامت الجزائر باستدعاء كل جزائري يعرف القراءة والكتابة للمشاركة في عملية التدريس ومعو الأمية التي تركتها الإدارة الاستعمارية والتي خلقت 99 بالمائة أمي، حسب شهادة المجاهد صالح قوجيل ل«الشعب ويكندا» . سهام بوعموشة

تشير بعض التقارير العسكرية الفرنسية أن الجزائرين كانوا حسنون القراءة والكتابة، وكان في كل قره مدرستان اثنتان ، وهذا ما لاحظته الجنرال فالازي سنة 1834. عملت إدارة الاحتلال الفرنسي منذ وطأت أقدامها أرض الجزائر على محاربة اللغة العربية وثقافة وديانة المجتمع الجزائري، وأولى المؤسسات التي استهدفتها هي المدارس والزوايا والمساجد، حيث تشير بعض التقارير العسكرية الفرنسية أن الجزائرين كانوا حسنون القراءة والكتابة ، وكان في كل قره مدرستان اثنتان ، وهذا ما لاحظته الجنرال فالازي سنة 1834. وهو ما لم يرق للاستعمار.

ترددت أعداد كبرة من الجزائرين على المؤسسات التعلمة للتقفه في أمور الدين والدنا، فالتعلم بالنسبة لهم مسؤولة اجتماعية، وأول ما عمد إليه الاستعمار الفرنسي في الجزائر مطاردته لعلماها و تشردهم ، و هاجر آخرون وهدمت كثر من الكتاتب والزواا.

بعد عشرين سنة مضت على احتلال الجزائر فكرت الإدارة الفرنسية على تنظيم التعلم الفرنسي للأهالي الجزائرين ، حيث أنشأت في بعض المدن الجزائرية ما عرف بالمدارس العربية الفرنسية، وقد تكونت هذه المدارس من قسم واحد للتعلم كان تداول علها معلمان أحدهما للعربية وهو جزائري و الآخر فرنسي. ولعل أحلك فترة بالنسبة للتعلم الفرنسي الرسمي ما بن سنتي (1870 – 1880م)، فخلال السنة الأخيرة يلاحظ تقلص ملحوظ لعدد المدارس من 38 مدرسة إلى 16 مدرسة، وكذلك معه عدد التلامذ الذي ضيظ من 13000 إلى 3172 تلمذا، كما أن خصوصية التعلم الفرنسي وجد أساسا لتعلم أبناء طبقة معنة القاد «الباشاغاوات» الإقطاع، والتجار، والموظفون في الإدارة الفرنسية و المتعاملن ، فالتعلم الفرنسي في الجزائر لم مس الطبقات الشعبية إلا نادرا، و تميز الوضع التربوي للجزائر بانخفاض مستوى التمدريس عند الجزائرين بإنشطار الجهل، وخاصة بن الطبقات المحرومة في الأراف والمداشر والقرى.

وحسب المؤرخين فإن النظام التربوي للاستعمار الفرنسي في الجزائر وجد لإعطاء تعلم جاد وناجح لأبناء المستوطنن الأوربن ، فالمدرسة الفرنسية وجدت بفرنسا وفروعها في الجزائر وعرف عندهم التعلم الأول أي ((أ)) أما التعلم الثاني ((ب)) فهو خاص بالأهالي و برامجه لست كبرامج التعلم الأول.

وفي عام 1954 سجل 179 طالبا جزائرا من أصل 528 بجامعة الجزائر في شعبة الحقوق و165 في شعبة الآداب، و66 في الطب و133 في العلوم.

وحسب الدكتور عبد اللطف بن آشنهو فالوضعة العامة للتعلم في الجزائر قبل الاستقلال ظلت تابعة لحاجات و تراكم رأس المال ، كما أن المضمون الاجتماعي للتعلم منذ سنة 1930 تمثل في فئات اجتماعية محددة تنتمي إلى أبناء الملاك العقاري والتجار و القادة والأغوات والباشوات ، حيث أن الغالبية العظمى من الجزائرين ظلت بعيدة عن المدرسة الفرنسية خاصة أطفال الفلاحن الفقراء.

كاد التعلم التقني العالي أن يقتصر على الأوروبن فقط، ففي عام 1953 كانت المدرسة الوطنية للزراعة تضم 120 طالبا كلهم أوروبن، والمدارس الوطنية الثلاث(التقنة

سرطان الثدي على طاولة الجراحة

أنوثة المرأة بين «مشرط» الاستئصال وإقصاء المجتمع

بعيدا عن لغة الأرقام والإحصائيات الرسمية لن يكون سرطان الثدي مجرد معلومات طبية بين أعراض، آثار جانبية ووقاية، بل هو قصة إنسان تروي تفاصيلها يوميات نساء أصبن بداء ظاهره إصابه في الثدي لكن باطنه يعكس نظرة اجتماعية قاصرة للمرأة، لا تسمح بالخروج من نمطية الصورة التي ترسمها كأننا كاملا غير منقوص، تنتقل اليوم بيت تفاصيل السرطان الذي ارتبط باللون الوردي تتأولا بعد أفضل لكل امرأة عبر العالم.

فتيحة كلواز

ويبدأ حياة جديدة مع امرأة أخرى تستطيع منحه حياة زوجية طبيعية بلا منغصات؟. وبالفعل عادت «روفيده» إلى أهلها أين وترنج تتلاعب به أعراف وتقاليده ونظرة دونية لامرأة بمرتبة أنثى، سرطان الثدي غالبا ما يكون منعرجا خطيرا تتحول فيه الحياة من صورة إلى أخرى، وامتعانا صمعا لرجل خلق سندا للمرأة وكذا نقطة فاصلة بين حب وتبذ، «روفيده» واحدة ممن وجدن أنفسهم أمام تكرار وطاق فقط لأن المرض توغل إلى جسدها.

التشخيص المبكر من خلال الفحص الذاتي والمراقبة الطبية والفحص بالأشعة

«ماموغرافي» على الأقل مرة كل سنتين. وتتعتمد الوقاية منه على الثقافة الصحية للمرأة أشهر احتجاج خلالها إلى تكفل نفسي هذه الصورة لتستحول إلى مجرد وعدم الاستجابة للعلاج، وكان لتدخل أحد الأطباء أكبر فضل في ذلك، فقد عرفها على زوجته التي كانت تعاني نفس حالتها في صمت بسبب إصابتها بسرطان الثدي الذي مازال في عرف المجتمع الجزائري واحدا من الأمراض التي تمس المرأة في كيونتها كاث، فمعايير الجمال وإن كانت

لم يتعد سنها الأربعة والثلاثين سنة عندما اكتشفت إصابتها بسرطان الثدي الذي تحول إلى منعرج حاسم ومهم في حياتها خاصة وأنها لم تستطع إخبار زوجها لكونها المرأة الفريدة والمتميزة في نظره، فكيف تصبح السبب في تمزيق هذه الصورة لتستحول إلى مجرد؟؟؟، أنفاد، امرأة.

«روفيده» واحدة من نساء عانين وعانين في صمت بسبب إصابتها بسرطان الثدي الذي مازال في عرف المجتمع الجزائري واحدا من الأمراض التي تمس المرأة في كيونتها كاث، فمعايير الجمال وإن كانت

نسبية يبقى اكتمال جسمها مقياسا مهما في وضع تعريف للأثنا، ورغم أنها تزوجت عن حب

إلا أن الرابطة الزوجية التي جمعتهما مع «توأم روحها» لم تستطع الصمود أمام الرابط الممادي الذي يجمعهما به، و«التقص» الذي «مشوا» بسبب استئصال الثدي ما اضطرها إلى الخروج «عنوة» من حياته لأنه «الزوج» لا يقبل بأقل من «امرأة».

بدأت قصة «روفيده» عندما شعرت بألم وانتفاخ تحت إبطها حاولت تجاهله كثيرا لكنها في نهاية الأمر قررت استشارة الطبيب لتتأكد بعد إجراء التحاليل والأشعة إصابتها بسرطان الثدي، كان وقع الطبيب عليها مهولا وقلوبا لدرجة عدم امتلاكها الشجاعة لتخبر زوجها عن مرضها، فكيف لتلك السيدة التي كانت بالنسبة له الأفضل والأجمل أن تكون أقل شأنًا من الأخريات لأن صورتها كأنثى اهترت وأصبحت مجرد امرأة في انتظار

استخراج شهادة وفاتها. ورغم أن زوجها لاحظ تغير سلوكها إلا أنه لم يفكر يوما أنها تخفي عنه مرضها الذي حاولت بكل قوتها إبعاده عن كل ما يمكنه كشف إصابتها له، لكن الوصول إلى المرحلة العلاج الكيماوي جعل من هذه المهمة صعبة بل مستحيلة، فالآثار الجانبية في غثبان وتقيؤ وتعب ووهن في الجسم، فضع ما حاولت إخفاؤه لشهور كاملة، فلم الزوج وكل عائلته التي كانت تعيش معها، لتنتقل «روفيده» إلى جزة مهم من قصتها مع سرطان الثدي.

حاول الزوج جمع تفكيره وقوته للوقوف إلى جانب زوجته التي كانت بالنسبة له على مدى أربع سنوات من الحياة الزوجية نفسه الذي لا يكتمل بدونه، لكن الحب الذي لم يصمد أمام المعثرات والصدمات، لذلك كان في البداية يشجعها ويؤازرها، لكن قناعة الأطباء بضرورة استئصال الثدي وضع لك ما ربينها في كفة والقام في كفة أخرى، ليجتاز في الأخير طاقها وتزكها وحيدة تعارب في معركتها مع المرض، خاصة وأن والدته وكل عائلته ساندته ودعمته حتى يتركها للثدي ولهذا فإن الوقاية منه تعتمد على

ثديها جراحيا بسبب شعورها بأنها أقل قيمة تحت الإبط، وإن اكتشفت أي خلل يجب التحرك مبشرا إلى الطبيب للعلاج، ويمكن يعتبر أي تأخر في تشخيص الأورام الحميدة سببا في تحولها إلى خبيثة حيث يتسبب انتشاره في الجسم بالوفاة في بعض الأحيان.

وكشف كواش أن علاج أورام الثدي يبدأ بالدواء ثم العلاج الكيماوي أو بالأشعة أو جسيديا وعقليا جعل من بعض الأحيان، ويمكن أحرر سيقبل تجاوزه حياته رأسا على عقب حتى وإن كان رغما عنها.

الإشعاعي في الحالات المعقدة، موضعا أن الإصاية بداء السرطان ليست نهاية العالم فكثير من النساء يعشن يدي واحد بعد الجراحة ويمارسن حياتهن بشكل طبيعي، حيث تعتبر الدهنيات القديمة وغياب الثقافة الصحية من أهم أسباب التأخر في علاج سرطان الثدي بفعل الخجل والجهل، فأغلب الحالات التي تستقبلها المستشفيات في الجزائر متقدمة من حيث الخطورة بصفة خاصة في المناطق الداخلية والأرياف.

ولاحظ في هذا الصدد أن أسباب الإصابة بسرطان الثدي تبقى مجهولة على العموم، مع وجود عوامل مساعدة منها الجانب الوراثي، التعرض للأشعة، التدخين، النوم على الصدر، النوم بجمالات الصدرية، استعمال حمالات صدرية موجود فيها معادن وأسلاك كثيرة، الزواج والإنجاب المتأخر، الامتناع عن الرضاعة الطبيعية واستعمال حبوب منع الحمل دون استشارة طبية.

التكفل النفسي ضروري ومهم

أكد الطبيب محمد كواش على أهمية التكفل النفسي للمرأة المصابة بسرطان الثدي لعدة أسباب من بينها مساهمة الدعم والتكفل النفسي في الاستجابة السريعة للعلاج والتعافي ما يعني عودة المرأة إلى حياتها الطبيعية، ويكون ذلك من خلال التعاون بين المريضة، والطبيب، الطبي، الأسرة والمجتمع حتى يصبح بالإمكان تغيير النظرة لهذا النوع من المرض، مركزا في ذات السياق على الدعم النفسي الجمالي لمن تم استئصال

ووضعت المتحدثة في هذا السياق بالعودة إلى الأغذية المتوازنة، والنظام الغذائي للبحر الأبيض المتوسط من الغذاء خلال تناول الخضار الطازجة في فصلها والفاكهة أيضا، وكذا تعليم الصغار تناولها بطريقة صحية، إلى جانب تناول الحبوب الكاملة كالقمح والشعير والشوفان، وتناول البقوليات من عدس وحمص التي تعتبر مصدرا مهما للبروتينات وغنية بالألياف الذي تفرزه الغدة الصنوبرية في الظلام حول العالم باتخاذ اللون الزهري أو الورد كشماع لها من أجل التوعية من مخاطر سرطان الثدي.

الميلاتونين، هرمون يطرده «الصوء الأزرق»

ولتفادي حصول ذلك يجب أن يحرص الإنسان على النوم الكافي والابتعاد عن مصادر الأشعة الزرقاء كالهاتف المحمول والحاسوب، لأنها تعزم الجسم من حماية طبيعية هي إفراز هرمون «ميلاتونين» الذي يفرزه الغدة الصنوبرية في الظلام، يتوقف إفرازها عند وجود مصدر ضوء حتى وإن كان خفيفا ما يحرم الجسم من الاستفادة من خصائص هذا الهرمون الذي يحمي من الشيخوخة المبكرة والأورام.

بالنوازي مع الغذاء الصحي لا بد من



المصترعة، والمرقاز والكاشير، التي يستعمل فيها الملح بشكل كبير وبعض المواد الأوتسية والمملونات حيث يعتبر اللون الأحمر المركز المستخرج من الدسوقة مسرطنا بامتياز.

وأشارت عميرات إلى ضرورة أخذ المرأة النسبة الخاصة بها من فيتامين-د» لأن

وكشفت عميرات أن شعوم البطن تعد الأخطر لأنها تسبب في إفراز مواد مسرطنة لاحتوائها على أنزيم «الاروماسان» الذي يساهم في رفع مادة الاستروجين في الجسم ما يؤثر في الخلايا السرطانية، ونصحت كل شخص بقياس دائرة البطن بحيث لا يجب أن يتجاوز محيط بطن المرأة 80 سم في

مختصة التغذية هجيرة عميرات: الحل في النظام الغذائي للبحر الأبيض المتوسط

الغذاء الصحي والمتوازن.. حل لتفادي الإصابة

الدراسات الأخيرة أكدت أن النساء المصابات بداء السرطان يعانين نقصا في هذا الفيتامين، لذلك يعتقد الأطباء أن الفيتامين «د» مسؤول عن توازن المناعة في جسم المرأة، لذلك كان لا بد من تصحيح مستوى فيتامين «د» في الدم، سواء بتناول الدواء إن كان النقص كبيرا أو الغذاء كالبطيخ، الأسماك والحليب ومشتقاته.

وكذرت المتحدثة أن جسم الانسان يحتوي خلايا سرطانية ابتدائية تصب نشطة عندما تتوفر الشروط الملائمة المثاخر، الامتناع عن الرضاعة الطبيعية واستعمال حبوب منع الحمل دون استشارة طبية.

إلى جانب الطعام، أكدت هجيرة عميرات أن استعمال أواني الفخار، «اينوكس» الزجاج ضروري إن أراد الشخص تناول طعام صحي، لأنها لا تتفاعل مع الأغذية على عكس الألمنيوم الذي يمد تواجد في جسم الانسان سببها في الإصابة بسرطان.

ووضعت المتحدثة في هذا السياق بالعودة إلى الأغذية المتوازنة، والنظام الغذائي للبحر الأبيض المتوسط من الغذاء خلال تناول الخضار الطازجة في فصلها والفاكهة أيضا، وكذا تعليم الصغار تناولها بطريقة صحية، إلى جانب تناول الحبوب الكاملة كالقمح والشعير والشوفان، وتناول البقوليات من عدس وحمص التي تعتبر مصدرا مهما للبروتينات وغنية بالألياف الذي تفرزه الغدة الصنوبرية في الظلام حول العالم باتخاذ اللون الزهري أو الورد كشماع لها من أجل التوعية من مخاطر سرطان الثدي.

الإنطلاقة كانت من خلال إنجاز دليل خاص بكل الرياضيات يتضمن كل التفاصيل التي تنص عليها إجراءات البروتوكول الصحي سُم للاتحاديات من أجل توضيح الرؤية للرياضيين والطواقم الفنية القائمين عليهم، كما كانت حصص نظرية من إشراف الأطباء التابعين للجنة الطبية للمركز الوطني للرب الرياضي التي كُلفت بإعداد هذا المرصد تضمنت شرح مُفصل لكل النقاط والخطوات التي يجب إتباعها لتفادي الإصابة بفيروس كوفيد 19 وسبب الرياضيين، بعدها تم تحديد برمجة شاملة تتعلق بتوزيع التواريخ التي يتم خلالها إستقبال العناصر المعنيين بضرورة إجتياز الفحص الطبي حتى لا يكون إكتظاظ المركز لكي تجري العملية وفق الشروط التي يفرضها الوضع الصحي الراهن خاصة في ظل عدم تفعيل نشاط الملاحق التابعة له

على تجسيد كل الإجراءات الوقاية خلال إجتيازهم للفحوصات من خلال العملية منذ تلقي الضوء الأخضر بعودة التدريبات بالنسبة لعناصر النخبة المقبلة على إجتياز دورات مؤهلة للألعاب الأولمبية وأولتي سبق لها أن حققت التأهل من قبل من أجل ضمان أفضل إستعداد لتحقيق نتائج إيجابية

تليق بمكانة الرياضة وبالرغم من الممارس عليه بسبب كثرة عدد الرياضيين

والتطوعم المراقبة لهم بتعداد من الأطباء بملكون الخبرة والتجربة في مثل هذه المواعيد الإستثنائية إستطاعوا قطع شوط كبير من هذه المهمة من خلال تحديد برمجة تتماشى مع

الطرف الحالي بتعداد يتكون من 10 أطباء مختصين في الطب الرياضي مع دعم المقدم من طرف أطباء عامين ومهم باستور الذي وفر خدمة الكشف بالبسيار، بالتسسيق مع رؤساء الاتحاديات والطواقم الفنية والطبية والأطباء المشرفين على المنتخبات الوطنية في كل الإختصاصات لتسهيل المأمورية من أجل ضمان عودة صحيحة للرياضيين للحفاظ على سلامتهم.

طارق بوسعيد: استراتيجة تعتمد ثلاث خطوات لضمان نجاحها

إستعرض الطبيب المختص في الرياضة والمشرع على المنتخب الوطني لكرة السلة وعضو اللجنة الطبية المكلفة بالسهر على سير عملية الكشوفات بالنسبة لرياضي النخبة طارق بوسعيد في تصريح خاص لجريدة «الشعب» كل ألف حالة وفاة بسببه، جديدة للإصابة بسرطان الثدي و458 ألف حالة وفاة بسببه،

الماضي في قوله «شرعنا في التحضير للدولة في أكتوبر 2006، حيث تقوم مواقع حول العالم باتخاذ اللون الزهري أو الورد كشماع لها من أجل التوعية من مخاطر سرطان الثدي.

بالنسبة للنضط الذي يعيشه الطاقم

طاقم متكامل لتجاوز الضغط والتأقلم مع الوضعية

ما لا تعرفونه عن المركز الوطني للطب الرياضي وتأهيل الرياضيين

يلعب المركز الوطني للطب الرياضي بالعاصمة دورا فعالا بالنظر للحمل الثقيل الذي ورثه جراء الأزمة الصحية التي مست الجزائر منذ مارس الماضي والتي أدت إلى توقف كل الأنشطة الرياضية لحماية الرياضيين والجمهور في نفس الوقت، حيث يسهر طاقم متكامل من عناصر الجيش الأبيض على إعادة تأهيل الرياضيين من كل الجوانب وفي كل الإختصاصات في مهمة شبه مستحيلة بالنظر للوضعية الصعبة التي أنشأتها جائحة كورونا بدنيا ومعنويا، هذا ما وقفت عنده «الشعب ويكاند» في هذه القراءة المتعلقة بطريقة سير العملية منذ إعطاء الضوء الأخضر بعودة فرق النخبة للتحضيرات شهر أوت الماضي .

نبيلة بوقرين



عناصر النخبة التي تأهلت للألعاب الأولمبية وشبه الأولمبية وأولتي تنتظرها دورات مؤهلة للموعد الهامين، حرصا على سلامتهم ولضمان أفضل جاهزية لهم لتحقيق الأهداف المسطرة وتشريف الرياضة الجزائرية وحرصنا المتوجدة في الشرق، الغرب والجنوب. تكفل المركز الوطني بالعاصمة بسير العملية منذ تلقي الضوء الأخضر بعودة التدريبات بالنسبة لعناصر النخبة المقبلة على إجتياز دورات مؤهلة للألعاب الأولمبية وأولتي سبق لها أن حققت التأهل من قبل من أجل ضمان أفضل إستعداد لتحقيق نتائج إيجابية

تليق بمكانة الرياضة وبالرغم من الممارس عليه بسبب كثرة عدد الرياضيين

والتطوعم المراقبة لهم بتعداد من الأطباء بملكون الخبرة والتجربة في مثل هذه المواعيد الإستثنائية إستطاعوا قطع شوط كبير من هذه المهمة من خلال تحديد برمجة تتماشى مع

الطرف الحالي بتعداد يتكون من 10 أطباء مختصين في الطب الرياضي مع دعم المقدم من طرف أطباء عامين ومهم باستور الذي وفر خدمة الكشف بالبسيار، بالتسسيق مع رؤساء الاتحاديات والطواقم الفنية والطبية والأطباء المشرفين على المنتخبات الوطنية في كل الإختصاصات لتسهيل المأمورية من أجل ضمان عودة صحيحة للرياضيين للحفاظ على سلامتهم.

الطرف الحالي بتعداد يتكون من 10 أطباء مختصين في الطب الرياضي مع دعم المقدم من طرف أطباء عامين ومهم باستور الذي وفر خدمة الكشف بالبسيار، بالتسسيق مع رؤساء الاتحاديات والطواقم الفنية والطبية والأطباء المشرفين على المنتخبات الوطنية في كل الإختصاصات لتسهيل المأمورية من أجل ضمان عودة صحيحة للرياضيين للحفاظ على سلامتهم.

الطرف الحالي بتعداد يتكون من 10 أطباء مختصين في الطب الرياضي مع دعم المقدم من طرف أطباء عامين ومهم باستور الذي وفر خدمة الكشف بالبسيار، بالتسسيق مع رؤساء الاتحاديات والطواقم الفنية والطبية والأطباء المشرفين على المنتخبات الوطنية في كل الإختصاصات لتسهيل المأمورية من أجل ضمان عودة صحيحة للرياضيين للحفاظ على سلامتهم.

الطرف الحالي بتعداد يتكون من 10 أطباء مختصين في الطب الرياضي مع دعم المقدم من طرف أطباء عامين ومهم باستور الذي وفر خدمة الكشف بالبسيار، بالتسسيق مع رؤساء الاتحاديات والطواقم الفنية والطبية والأطباء المشرفين على المنتخبات الوطنية في كل الإختصاصات لتسهيل المأمورية من أجل ضمان عودة صحيحة للرياضيين للحفاظ على سلامتهم.

الطرف الحالي بتعداد يتكون من 10 أطباء مختصين في الطب الرياضي مع دعم المقدم من طرف أطباء عامين ومهم باستور الذي وفر خدمة الكشف بالبسيار، بالتسسيق مع رؤساء الاتحاديات والطواقم الفنية والطبية والأطباء المشرفين على المنتخبات الوطنية في كل الإختصاصات لتسهيل المأمورية من أجل ضمان عودة صحيحة للرياضيين للحفاظ على سلامتهم.

الطرف الحالي بتعداد يتكون من 10 أطباء مختصين في الطب الرياضي مع دعم المقدم من طرف أطباء عامين ومهم باستور الذي وفر خدمة الكشف بالبسيار، بالتسسيق مع رؤساء الاتحاديات والطواقم الفنية والطبية والأطباء المشرفين على المنتخبات الوطنية في كل الإختصاصات لتسهيل المأمورية من أجل ضمان عودة صحيحة للرياضيين للحفاظ على سلامتهم.

الطرف الحالي بتعداد يتكون من 10 أطباء مختصين في الطب الرياضي مع دعم المقدم من طرف أطباء عامين ومهم باستور الذي وفر خدمة الكشف بالبسيار، بالتسسيق مع رؤساء الاتحاديات والطواقم الفنية والطبية والأطباء المشرفين على المنتخبات الوطنية في كل الإختصاصات لتسهيل المأمورية من أجل ضمان عودة صحيحة للرياضيين للحفاظ على سلامتهم.

الرياضي قائلة «الحمد لله الأمور التي سبقت العودة للتدريبات عرفت تنظيمها محكما حيث كانت من خلال القيام بعملية الكشف الطبي بما أننا نعيش في ظل الأزمة الصحية جراء جائحة كورونا، حيث وجدنا كل التسهيلات والظروف الملائمة من طرف الأطباء بالمركز الوطني للطب الرياضي الذين أخصعونا لكل المراحل للوقوف على سلامتنا ومن هنا اننا أحي وأثمن الجهود التي يقوم بها كل المشرفين على هذه العملية».

وداد دراعو: إجراء الفحص الطبي في ظروف ممتازة

المصارعة الجزائرية في إختصاص الكاراتي دو وداد دراعو في الأخرى ثمن المجهودات التي يقوم بها الأطباء من أجل ضمان سلامة الرياضيين بعد الإبتعاد عن المنافسة لفترة طويلة في قولها «في البداية كنت متخوفة من القيام بعملية الفحص الطبي لكن فيما بعد جرت الأمور عادية جدا حيث كانت أول عملية بالإتاعية وبعدها كان لنا لقاء مع كل الأطباء في إختصاص القلب، الأسنان، الصدر، أخصائية نفسانية وكذا مصحوبين بالتحاليل التي طلبت منا، وفي المرحلة الأخيرة قمنا بإجراء اختبار «البسيار» ونحن من جهتنا نشمن العمل الكبير الذي يقوم به الجيش الأبيض في مرافقة الرياضيين

لحمياتهم وفي نفس الوقت مهمة من الجانب النفسي».

أنيس جاب الله: الشكر لكل الأطباء على احترافيتهم منذ بداية الجائحة

ثمن السباح الجزائري أنيس جاب الله في تصريح خاص لجريدة «الشعب» الدور الذي يقوم به المركز الوطني للطب الرياضي من أجل الحفاظ على سلامتهم من خطر الإصابة بفيروس كوفيد 19 وقال في هذا الشأن «أجرينا الفحص الطبي بكل مراحله قبل العودة لوجوالتدريبات التي كانت في شهر أوت الماضي، حيث كان الإستقبال رائع من طرف الأطباء الذين وفروا الظروف الملائمة لنا، وكانت متابعة من طرف أخصائية نفسانية إضافة إلى الشروحات التي قُدمت لنا حول هذا الوباء وطرق التعامل مع الوضع لتفادي الإصابة بهذا الوباء الخطير وفي نفس الوقت سمحت لنا بالعودة للتدريبات في أجواء جيدة».

إيمان خليف: تسهيلات ومتابعة الرياضيين لضمان سلامتهم

تطهرت ملاكمة المنتخب الوطني إيمان خليف في تصريح خاص لجريدة «الشعب» إلى كل التفاصيل التي رافقتهم خلال القيام بعملية المتابعة الطبية التي يُشرف عليها المركز الوطني للطب

يعتبر المركز الوطني للطب الرياضي المتواجد بالعاصمة من أهم المرافق التي تدعم بها الحضيرة الرياضية في الجزائر تأسس سنة 2006 بموجب المرسوم التنفيذي رقم 371. وقم وبمها تم إنجاز ملاحق بين سنتين 2008 و2010 في الشرق والغرب والجنوب يخضع لإدارة مدير عام بمساعدة نائب المدير الطبي المسق وأمين عام.

يشمل المركز عدة مرافق تتمثل في وحدة لجراحة العظام، وحدة المرافقة الطبية للرياضيين يعمل بها أطباء نفسانيين وأطباء أسنان، وحدة طبية للأنشطة البدنية، وحدة للكشف الطبي والعناية، مصلحة الأسنان، مصلحة التوافق والبيحت بها، وحدة تسقيق برامج التكوين الطبي المتواصل والرسكلة والتي تكفل بتكوين أطباء عامين تأهين للقطاع من أجل دعم المراكز الجوية الأربعة التابعة له، قسم الإدارة العامة، قسم الوسائل العامة، يسهر على ضمان الرقابة الطبية للرياضيين.

أنهكها غلاء الورق وسياسة التقشف وفيرس كورونا

دور نشر مهددة بالإفلاس

وزيرة الثقافة تحدثت على معرض افتراضي وبعدها معرض وطني، لكن...».

ويتفق الجميع انه لا بد أن تأتي الحلول من الوزارة، مقترحين عليها تقديم «إعانات مادية وقروض بدون فائدة مع تحديد نسبة شراء للمكتبات مع إلغاء الضريبة على عملية اقتناء الورق.

وأظن، يضيف فليتس في ذات السياق « أن الوقت قد حان لتلتفت لسلطات العمومية للكتاب، فهو قطاع اقتصادي يمكنه أن يكون ناجعا جدا وقطاع استراتيجي يحتاج إلى دعم كبير، فعندها نستطيع أن نؤسس لصناعة كتاب حقيقية ونعتمد على أنفسنا»، لقد أعلنت الوزيرة أن القوانين التطبيقية للكتاب هي الآن على طاولة الحكومة وقانون الكتاب منذ 2015 ونتفاجأ بلجنة أخرى وإعادة الأمور إلى نقطة الصفر والكتاب باقي يحتضر».



نقص المقرئية والطلب أسباب أخرى تؤرق الناشرين

إعانة مادية لا تسمن ولا تغني من جوع

لم تكن الإعانة المادية كدعم للخسارة التي لحقت بها جراء الأزمة الصحية، كافية للتخفيف من أضرار دور النشر، فناهيك أن عدد كبير من الناشرين لم يستقدوا منها، فمن أخذها اعتبرها غير كافية.

كشف الناشر غصبان رضوان أنه «على الرغم من استفادة مؤسسات النشر والتوزيع من مبلغ عشرة آلاف دينار قدم على دفعتين»، إلا أن المبلغ بكل صراحة لا يكفي لاسترجاع شيء من الخسائر المترتبة عن غلق الفضاءات الثقافية العمومية والخاصة، وعدم توفر معارض كتاب ولا جلسات بيع بالتوقيع».

أيضا، يضيف « كمؤسسات نحن ملزمون بدفع الضرائب والتأمينات على العمال الذين لم يلتحقوا بمناصيهم، طبعاً مع اعتبار وجود عمال يحتاجون للنقل غير المتاح لحد الساعة على مستوى بلدياتهم للوصول لمقر المؤسسة، ناهيك عن مختلف الخسائر الأخرى باختصار الأمر كارثي جدا. وعليه فإننا نطالب بإعادة النظر في الخسائر المرتبة عن هذا وإعطاء تسهيلات وتخفيضات في الضرائب والتأمينات، إضافة إنشاء معارض ولأثية ووطنية هذه السنة لتقليل من ما تسبب فيه عدم وجود معرض سيلا».

ويرى المتحدث أن « المعارض الإلكترونية لن تحل المشكلة إطلاقاً، ففائدتها الحقيقية هي بيع الكتب من خلال المعرض وليس عرضه فقط، وهو الأمر الذي وإن تمت إتاحتها عبر الموقع سيبقى له عدت مشاكل أخرى كمشكل التوصيل عبر البريد لبعض المناطق أو العناوين السكنية التي لا تطابق وقد وقعنا فيه قبلاً عند تجربتنا بالبيع عبر البريد، وعليه فالمعرض الإلكتروني لن يلقي نفس التجاوب كصالونات والمعارض التي يكون فيها القارئ على تواصل مع كاتبه المفضل بشكل أكبر».

أفلس- يقول- العديد من دور النشر وأصبح الكتاب لا يباع تقريبا، ونحن اليوم نعاني من اكتظاظ رهيب في مستودعات التخزين».

وشاطره الرأي الناشر أحسن معزوزي صاحب دار الفاروق للنشر، الذي أشار أن تاريخ الركود الذي عرفه القطاع يعود، « إلى فترة ما قبل كورونا، حيث قال : « لقد توقفنا عن العمل قبل كورونا وبعد انتشار الفيروس لم يتلقى الناشر أي دعم، فقامت الكثير من دور النشر بتسريح أغلب عمالها، وعلى مستوى دار الفاروق اكتفينا بالإبقاء على عاملين فقط، لم يعد في مقدورنا أن نتحمل كلفة الرواتب وأوقفنا شبكة التوزيع».

كتب مكدسة في المخازن..

صرح رضوان غصبان مدير دار نقطة بوك للنشر والتوزيع في السياق ذاته : « لقد سجلنا تراجعاً كبيراً لهذه السنة خصوصاً في فترة النصف الأول من السداسي الثاني لسنة 2020 الذي كان فيه الكتاب يتقدمون لدور النشر من أجل نشر أعمالهم لضمان التحاقهم بالمعرض الدولي للكتاب، الأمر الذي تراجع مع احتمالية عدم وجود معرض في ذلك الوقت، وهو ما استدعى الكتاب للترتيب في النشر كي يحافظ على جديد أعماله، وهو طبعاً موضوع مضر اقتصادياً بالنسبة لنا كمؤسسة نشر، طبعاً هذا دون الحديث عن التوزيع الذي أضحى هاجساً، فقد قمنا بتوزيع أول شحنة مطلع سنة 2020، غير أنها لم تخرج للقراء ولم تبع وبقت حبيسة رفوف المكتبات المغلقة بعد انطلاق الأزمة، ونحن نعلم جميعاً أن التوزيع يكلف مبالغ كبيرة جداً».

ويرأي عثمان فليسي صاحب دار العثمانية للنشر والتوزيع، ازدادت الوضعية سوءاً بالنسبة للنشر والتوزيع قبل انتشار الكوفيد 19، حيث بدأت مع

الأزمة المالية العالمية وتفاقت مع سياسة التقشف

وترشيد النفقات التي اعتمدتها الحكومة الجزائرية سنة 2018. لقد أصبحنا اليوم، نحن الناشرين في وضعية المتسولين فافتحوا المكتبات واشتروا منا الإصدارات خاصة الإنتاج الوطني». النداء، هذا يشير فليسي « موجه لمؤسسات الدولة، للجامعات... كل هذه الهيئات التي تشتري الكتب المستوردة ولا تشتري ما يصدر محلياً، لمن نطبع الكتاب إذا وخاصة الرواية والدواوين الشعرية؟ لماذا لا نفتدي يتأسف فليسي بما يتم العمل به في الدول الأوروبية التي تعتمد على «الكوتا» في اقتناء الكتاب، مساندة لقطاع صناعة الكتاب وتشجيعاً لناشريها، هناك 1541 بلدية لوتفتح كل بلدية مكتبة وتشتري من الناشرين المحليين، ستتحسن أوضاعنا حتماً».

دق عدد كبير من الناشرين، وللمرة الثانية في غضون أشهر معدودة، ناقوس الخطر حول وضعيتهم التي وصفوها بـ«الكارثية والصعبة والتي ستقضي لا محالة على الكثير من المؤسسات الناشئة إذا لم تتخذ تدابير استعجالية لانقاذ الموقف».

قطاع النشر والإصدار من بين القطاعات التي تأثرت سلباً جراء تفشي فيروس كورونا وإقرار الحجر المنزلي الصحي منذ مارس الماضي، إلى حد أن عدداً كبيراً من هذه الدور يواجه اليوم شبك الإفلاس، في حين قام الكثير من الناشرين بتسريح قدر كبير من عمالهم والاكتفاء بالحد الأدنى من النشاط.

حبيبة غريب

لقد دفعت هذه الأوضاع المزرية بالوزارة الوصية إلى إطلاق سلسلة من اللقاءات شهر جويلية الماضي، أسفرت على صياغة النصوص التنفيذية لقانون الكتاب التي تم طرحها على الحكومة، هذا بالإضافة إلى الإعلان عن فرضية تنظيم صالون وطني للكتاب وصالونات محلية وكذا إطلاق منصة رقمية لبيع الكتب.

وعود وإعلانات يراها العديد من الناشرين بعيدة عن التجسيد في الوقت الحالي، في حين هم باقون يتخبطون ويواجهون شبك الغلق والإفلاس.

«تكدنا خسائر كبيرة للغاية بسبب الأزمة الصحية»

تأسف الناشر داود فليتس صاحب دار النشر «فليتس» بالمدينة لواقع النشر الذي وصفه «بالمريع والصعب للغاية» قائلاً: «لقد تكدنا خسائر كبيرة للغاية بسبب الأزمة الصحية وغلق المكتبات، وإلغاء المعرض الدولي للكتاب كان بمثابة الضربة القاضية لدور النشر. الناشر يتوقفون على الإنتاج والمبيعات توقفت كلياً، كما أصبح الإقبال على الكتاب شبه منعدم، فلا يوجد اليوم طلب من المؤسسات التابعة لوزارات التربية والثقافة والتعليم والتكوين المهنيين، ولا من جانب وزارة التعليم العالي والشباب والرياضة وغيرها...»

من جهته، أرجع أمير سي يوسف صاحب دار الأمل للنشر والتوزيع بتيزي وزو تاريخ الكارثة التي عصفت بمجال النشر إلى الأزمة الاقتصادية 2016-2017، أين بدأ الطلب ينقص وارتفع سعر الورق، مضيفاً أن الأزمة تفاقم مع انتشار الفيروس». فقد

حرب نفوذ

فضيلة بودريش

من وراء إشعال فتيل الحرب بين أرمينيا وأذربيجان في هذا الوقت بالتحديد؟ ولماذا لم تتجج مجموعة «مينسك» التي تضم دولا قوية ونافذة في إطفاء شرارة فتيل النزاع حول إقليم ناغورني قره باغ؟ المثير في الأمر أن المجموعة التي تضم أمريكا وروسيا وفرنسا لديها تجارب طويلة وخاضت جولات متعددة لتسكت أصوات بوّز التوتر التي شكلت مصدر إزعاج لها، وفوق ذلك هذه الدول بيدها تقنيات الضغط والتأثير. عادت الأزمة الأذرية الأرمنية إلى واجهة الأحداث الدراماتيكية العالمية، مستقطبة من رماد ساخن بعد أن سيطرت على الأرض المعارك وارتفع أزيز الرصاص ودوى صوت القنابل في الهواء الملبد بالأطماع، مدفوعا بمصالح القوى الخارجية التي باتت تتسابق لفرض قبضتها على هذه المنطقة الإستراتيجية كونها بوابة وممرًا يربط آسيا بأوروبا، وتتمدد على بحر قزوين الذي يذوب في مياحه نحو 12 بالمائة من احتياطي النفط والغاز العالمي. فلا تقل المنطقة أهمية عن الشرق الأوسط التي كانت مسرحا مرعبا لأطول الحروب القاسية والأكثر حصادا لأرواح الأبرياء.

الحرب على الإقليم بين الجارتين تزداد حدّة وعنفا واتساعا، وسط تضارب مصالح الدول القويّة في ظل تحذيرات جدية والخوف من انحراف الوضع نحو صراع محتدم مسلح، ينشر في القوقاز حريا مرعبة قد تستنسخ فيها مأساة سوريا أو تعيد إنتاج أفغانستان أخرى.. فهل يمكن لخط التفاوض أو لحلّول المقياضة التي عادة ما تسلكها الدول صاحبة المصالح والتي تقف وراء تحريك الخلافات حاملة لعبة الكبريت، أن تجهض الخيارات العسكرية وتقفز نحو التسوية السلمية؟

وإن كان بعض الخبراء يهتمون بالجانب الاستراتيجي، فيغلبون وركته على المصالح الاقتصادية، على اعتبار أن أذربيجان تقع على حدود إيران، مما يجعلها مكانا مثاليا للعمل الاستخباراتي عما يحدث في المنطقة، التي يبدو أنها باتت تواجه حرب نفوذ، بسبب ما تنام عليه من خيرات.

بطاقة فنية

– يتواجد إقليم «ناغورني قره باغ» في الجزء الغربي من أذربيجان، وتقدر مساحته بنحو 4400 كيلومتر مربع، حيث يشكّل 15٪ من مساحة البلاد.

– عاصمة الإقليم «ستيبانكرت» تنتصب فوق قمة جبلية ترتفع 750 متر، فوق سطح البحر، وبلغ عدد سكان الإقليم بحسب إحصائيات عام 2016 نحو 148.1 ألف نسمة، وتشير تقديرات إلى أن نسبة الأرمن من السكان تمثل 95٪، والباقي من أعراق أخرى.

– يقع الإقليم داخل أراضي أذربيجان التي تتنازع عليه مع أرمينيا الداعمة لانفصاله، وأدى هذا النزاع الذي نشب على إثر انهيار الاتحاد السوفياتي، عام 1991، إلى اشتعال حرب بينهما خلفت مذابح، وبدأ الخلاف بين أرمينيا وأذربيجان حول السيادة على هذا الإقليم عام 1988.

– تطالب أذربيجان بعودة الإقليم إلى سلطتها، وتعرض على الأرمن فيه سلطات استقلالية واسعة في سياق حكم ذاتي حلا للأزمة، وتدعم أرمينيا انفصاله عن أذربيجان. – أصدر مجلس الأمن عام 1993 قراره رقم 822، وطالب فيه القوات الأرمينية بالانسحاب من الأقاليم المحتلة في أذربيجان، لكن القوات الأرمينية لم تمتثل للقرار.

– انتهى القتال بين أذربيجان وأرمينيا على ناغورني قره باغ، عام 1994، عندما تم توقيع اتفاق لوقف إطلاق النار. وما زال الجانبان رسميا في حالة حرب، لأنهما لم يوقعا على معاهدة سلام.

– أقرّ أرمن الإقليم دستورا عام 2006، كرّسه باعتباره «جمهورية» مستقلة ومنفصلة عن أذربيجان، واختاروا مدينة «إستيبانكرت» عاصمة لهم.

– يعترف المجتمع الدولي بإقليم «ناغورني قاره باغ» بوصفه منطقة تقع في إطار حدود أذربيجان، ورغم إعلان القوى الأرمينية المسيطرة عليه انفصاله وقيام «جمهورية» فيه، فإنها لم تثل اعتراف أي دولة –بما في ذلك أرمينيا.

– أعلنت أذربيجان، بتاريخ 5 جويلية 2015، تمكن قواتها العسكرية من إسقاط طائرتين من دون طيار تابعتين للجيش الأرميني. وفي 2 أفريل 2016، تبادل الطرفان اتهامات بانتهاك وقف إطلاق النار على خط التماس، مما أدى إلى سقوط عدد من الضحايا، وهُدّد باشتعال الحرب بينهما.

– وفي 27 سبتمبر 2020، لاحظ نذير الحرب بين أذربيجان وأرمينيا مع اندلاع جولة عنيفة من التصعيد العسكري في الإقليم، حيث سقط قتلى وجرحى من الجانبين، وأعلن الانفصاليون الأرمن حالة الحرب والتعبئة العامة بالإقليم، وسط دعوات إقليمية ودولية لوقف القتال.

من أهم معالم الإقليم مدينة «شوشا» المقدسة وقرية «فانك» الواقعة شمال غرب عاصمته، وتضم أهم الكنائس لدى الأرمن في جميع أنحاء العالم.

– مجموعة مينسك«تتشكل من عدة دول من بينها روسيا والولايات المتحدة وفرنسا»، علما أنها مفوضة دوليا بالعمل وسيطا لحل هذا النزاع.

المحلل السياسي علي ربيع لـ«الشعب ويكاند»:

نزاع «قره باغ» يتجاوز الخلاف الحدودي

يرى المحلل السياسي علي ربيع، أنه لا حلّ لأزمة أذربيجان وأرمينيا التي تحوّلت هذه الأيام إلى مواجهة عسكرية ساخنة، سوى الاحتكام إلى القوانين الدولية عبر قنوات الأمم المتحدة وقراراتها طالما أن النزاع له علاقة بالحدود وهو جزء من معادلة إقليمية معقدة في منطقة القوقاز تعود إلى مخلفات الحرب الباردة، مشيرا إلى أن الخلافات والصراعات الإيديولوجية والاستراتيجية العسكرية بين دول وهوائل المنطقة، هو ما يدفع إلى استمرار هذا النزاع الذي يشبه النزاع القائم في الصحراء الغربية، وكذا القضية الفلسطينية.



هل تعتقدون أن مجموعة «مينسك» قادرة على تسوية هذا النزاع المستمر منذ ثلاثة عقود؟

■ اعتقد بأن مجموعة «مينسك» لديها القدرة على تسوية هذا النزاع، إن سُمح لها، مع العلم أنها حاولت ذلك في عدة مناسبات، لكنها فشلت، لكن السؤال المطروح: هل تقبل الأطراف المتحاربة الاحتكام إلى هذه المجموعة، بل أكثر من هذا، هل تملك هذه المجموعة الأدوات من الاتفاقيات المؤقعة بينها بما يسمى الدفاع المشترك، لوقف الاقتتال الذي ينشب بين أعضائها.

في الغالب، الأمر يتجاوز هذه المجموعة وكذلك الأمم المتحدة طالما أن الحل بيد موسكو وأنقرة. وفي حال قبل الطرفان الروسي والتركي الجلوس إلى طاولة المفاوضات وفتح قنوات الاتصال، يمكن حل هذه الأزمة ووقف إطلاق النار، لكن هذا الأمر مستبعد حاليا سوى في حالة واحدة، وهو تدخل الأمم المتحدة عن طريق المحاكم الدولية التي تقض في مثل هذا النوع من النزاعات الحدودية والقانونية في نفس الوقت، وعندما تصدر هذه المحاكم حكما يصبح القرار إلزاميا للأطراف المتنازعة، وبالتالي يتم غلق هذا الملف الذي لا أتصور أنه سيبقى مفتوحا لأن هناك إرادة دولية وإقليمية في منطقة القوقاز، لكي يستمر هذا النزاع والرفع من وتيرة التسلّح بين أذربيجان وأرمينيا، كذلك يبقى كورقة ضغط للأطراف الفاعلة في تلك المنطقة، على غرار إيران وتركيا وروسيا، لهذا استبعد الوصول إلى حل لهذا النزاع الذي استمر لعدة عقود.

ما تصوركم لتطورات المواجهة العسكرية الأرمينية الأذرية، وهل تتوقعون حلا قريبا؟

■ لا أتوقع أن تجد الأطراف المتنازعة الحل إلا من خلال اللجوء إلى القانون عبر قنوات الأمم المتحدة طالما أن النزاع ذا طابع حدودي، وكما يعلم الجميع أن مثل هذا النوع من النزاعات يستفتى فيه أهل القانون والخبراء في العلاقات الدولية ممن يؤكدون أحقية أذربيجان أو أرمينيا في هذا الإقليم، لكن تبقى الخلافات والصراعات الإيديولوجية والاستراتيجية العسكرية بين الدول والهوائل في تلك المنطقة، هي من تفضل استمرار هذا النزاع الذي يشبه نزاع الصحراء الغربية والقضية الفلسطينية.

كلمة أخيرة

■ هكذا هي العلاقات الدولية والعلاقات بين الدول، بين سيلم وتعاون وبين حرب ومواجهة، ونزاع كارباخ هو فصل من فصول التصادم بين المصالح في منطقة القوقاز، وكما هو ظاهر، فإن تركيا تريد من خلال الخلاف الأرميني – الأذربيجاني أن تعبر إلى أوروبا لكي تنقل الغاز والطاقة وتجعل القارة العجوز تعتمد بشكل كبير عليها، وهذا من بين الطموحات المستقبلية لأنقرة في المنطقة، لكن هذا الطموح يصطدم مع أهداف روسيا التي تسعى هي الأخرى إلى قطع الطريق أمام تركيا نحو أوروبا خاصة فيما يتعلق بتزويدها بالغاز، ما يمنح النزاع طابع حرب مصالح بامتياز وفي حال اتفق الأطراف سيتم إنهاء هذا الموضوع .



حوار: عزيز. ب

منذ تفكك الاتحاد السوفياتي وتحول جمهورياته إلى دول مستقلة، بداية تسعينيات القرن الماضي، برز بين أذربيجان وأرمينيا خلاف حاد حول إقليم ناغورني قريباخ

الذي تحول إلى نزاع عسكري خطير هذه الأيام، باعتقادكم ما سبب هذا الخلاف ولماذا استعصى حله؟

علي ربيع: الصراع أو النزاع بين أذربيجان وأرمينيا، جزءا من معادلة إقليمية معقدة في منطقة القوقاز، ومن مخلفات الحرب الباردة، حيث يطالب سكان إقليم ناغورني قريباخ وهم من أصول أرمينية، بالاستقلال عن جمهورية أذربيجان والانضمام إلى أرمينيا، ما جعل السلطات الأذربيجانية تتعامل بمنطق القوة العسكرية ضدهم رافضة أي مشروع انصالي يطالبون به، لكن سكان هذا الإقليم قرّروا الاستجداء بدولة أرمينيا، الشيء الذي تسبب في دخول الدولتين في حرب مباشرة، انتهت باتفاق لوقف إطلاق النار، سنة 1994، رعته الأمم المتحدة، لكن حالة الانسداد وعدم التوصل إلى تسوية نهائية أبقت الخلاف قائما، ليلتهب النزاع بين الحين والآخر، وما يجعل الأزمة تعتقد هو التدخل الأجنبي، فقد وقفت تركيا إلى جانب أذربيجان، بينما تحالف الأرمن مع روسيا.

■ أذربيجان تؤكد أحقيتها في الإقليم المتنازع عليه، لأنه يقع داخل جغرافيتها وتؤكد وجود قرارات أممية تدعم موقفها، لكن أرمينيا ترى نفسها الأحق بضم ناغورني كريباخ لأن سكانه من الأرمن ..

■ أصل النزاع يكمن في الأرض أو الإقليم، وكما يعلم الجميع فإن واحدة من الأشياء التي تعقد صفوة العلاقات الدولية بنسبة 70 بالمائة من الحروب منذ معاهدة وستفاليا، سنة 1648 إلى يومنا هذا تعود إلى الحدود وعدم اعتراف دول الجوار ببعضها البعض، وهو ما ينذر في أغلب الأحيان باندلاع الأزمات والمواجهات العسكرية.

من الناحية القانونية، يبدو أن أذربيجان لها الأحقية، لأن هذا الإقليم يقع داخل ترابها، وهي تعتقد بأن سكانه ذوي الأغلبية الأرمينية يخوضون حركة انفصالية بمطالبتهم الالتحاق بأرمينيا، لهذا فهي ترى أن تحركها العسكري شرعي لوقف هذه الحركة الانفصالية وتصر على رفض التنازل عن أية قطعة من ترابها طالما أن مطالبها قانونية ووفق الشرعية الأممية، وهو ما يجعلها في موقع قوة على جميع الأصعدة مقارنة بأرمينيا.

في 1994 تم توقيع معاهدة وقف إطلاق النار بين أرمينيا وأذربيجان، لكن النزاع عاد بحدّة إلى الواجهة، فما الأسباب التي حرّكت المياه الراكدة؟

شهاد

■ مسألة وجود مرتزقة أو مقاتلين من دول أخرى

لتأجيج الحرب بين أذربيجان وأرمينيا أمر وارد، لأننا شهدنا ذلك في سوريا وليبيا واليمن، اليوم نتوقع نقل هؤلاء الإرهابيين الذين يلقبون بالمقاتلين الأجانب إلى هذا الإقليم، سواء من طرف روسيا أو تركيا أو غيرهما، وهناك حديث عن نقل الأتراك لمسلّحين من سوريا واليمن وليبيا إلى هذه المنطقة ليقاتلوا إلى جانب القوات الأذرية ضمن أجندة أنقرة مما سيزيد الأمور تعقيدا.

أعتقد أن الوتيرة المتصاعدة لنقل المقاتلين لتأجيج نزاع كارباخ، يرمي أيضا لتفادي بعض الدول المجازفة بجيوشها، حيث أصبحت تدفع الأموال إلى الشركات الأمنية الخاصة لتؤدي دور الجيوش الكلاسيكية التقليدية، وبهذا تقلل من الخسائر البشرية، لكن في المقابل قد تخسر ماديا.

بالإضافة إلى أن هذه الحرب ستمكن القوات الروسية والتركية من استعمار وتجريب كل أنواع الأسلحة في ظل التطور الهائل الذي تشهده ترسانتهما من طائرات بمختلف أنواعها وصواريخ عن بعد، وهو نوع من استعراض العضلات بين الطرفين في المنطقة.

مباراة ودية
تحضيريةالجزائر - نيجيريا غدا على الساعة 20:30 بالنمسا
«الخضر» لاستعادة ديناميكية الانتصارات من بوابة «النسور الممتازة»

يوأجله، غدا، المنتخب الوطني نظيره النيجيري وديا، بمدينة كلاجنفورت بالنمسا، تحضيرا للمواعيد المقبلة التي تنتظر أشبال الناخب الوطني في تصفيات كأس أمم إفريقيا وكأس العالم حيث سيكون الاختبار الأول الودي أمام نيجيريا يعد في غاية الأهمية لإعادة شحن بطاريات اللاعبين، بعد غياب طويل عن المنافسة الدولية.

عمار حميسي

يعود المنتخب الوطني إلى أجواء المنافسة بعد غياب طويل قارب السنة حيث تعود آخر مواجهة لعبها زملاء محرز إلى الجولة الثانية من تصفيات كأس أمم إفريقيا أمام بوتسوانا، في نوفمبر الماضي، وبعبءها توقفت عجلة المباريات الدولية بسبب تداعيات انتشار فيروس كورونا.

إلغاء تريض مارس الماضي زاد من فترة التوقف الدولي حيث كان بلماضي يراهن على التريض الماضي كثيرا من أجل مواصلة الانتصارات والعمل الميداني لتقوية خطوط المنتخب، لكن الأمور لم تسر كما يريد وتم إلغاء فترة التوقف الدولي لشهر مارس، وتم الانتظار إلى غاية الشهر الحالي من أجل برمجة تريض تحضيري ومواجهتين وديتين.

تعرف مواجهة نيجيريا غياب بعض اللاعبين المهمين في المنتخب على غرار بلالي وبن العمري، إضافة إلى سليمان وعناصر أخرى شاركت في كأس إفريقيا الماضية وساهمت في التتويج باللقب القاري حيث يبقى غياب كل لاعب لأسباب مختلفة، إلا أن عامل الجاهزية لعب دورا كبيرا في عدم استدعاء العناصر المذكورة.

غيابات وتغييرات مُرتقبة

تعرف مواجهة نيجيريا غياب العديد من العناصر التي كانت تلعب بصفة أساسية في المنتخب على غرار عطال وبن العمري، إضافة إلى بلالي، سليمان وهو ما يجعل الناخب الوطني مطالبا بالقيام ببعض التغييرات من أجل منح الإضافة اللازمة للمنتخب خلال منتخب «النسور الممتازة». في الدفاع يغيب يوسف عطال بسبب الإصابة وهو ما يجعل الناخب الوطني يفصل بين حلايمية وزفان من أجل سد الثغرة على مستوى الجهة اليمنى من الدفاع بالنظر إلى أهمية وقيمة عطال سيكون اللاعب الذي سيعوضه مطالبا بالظهور بشكل جيد من أجل إقناع الناخب الوطني بإمكانياته.

من ناحية أخرى، سيعرف محور الدفاع تغييرا بسبب غياب جمال بن العمري الذي كان بعيدا عن المنافسة بسبب انشغاله بإنهاء إجراءات انتقاله إلى ليون الفرنسي، وهو ما دفع بلماضي إلى عدم استدعائه وسيتم منح الفرصة للاعبين آخرين في هذا المنصب لتكوين ثنائي قوّي مع ماندي.

تبقى الجهة اليسرى من الدفاع، هي التي تعرف استقرارا بفضل ثبات مستوى رامي بن سبعيني مع فريقه بروسيا مونشنغلادباخ حيث لعب كل مباريات الفريق، منذ انطلاق الموسم كأساسي، وهو ما جعله يحافظ على مستواه الفني وحتى من الناحية البدنية يتواجد اللاعب في مستوى جيد حيث يراهن عليه بلماضي كثيرا لمنح الإضافة في منصبه.

منافسة كبيرة بين اللاعبين

تعرف بقية الخطوط منافسة كبيرة بين اللاعبين حيث يرغب كل طرف في تقديم كل ما لديه في التدريبات من أجل الظفر بمكانة أساسية في المنتخب خلال مواجهة نيجيريا أو على الأقل لفت انتباه الناخب الوطني للحصول على الفرصة اللازمة وإثبات الذات أمام منتخبات قوّية في صورة نيجيريا والمكسيك.

في وسط الميدان المنافسة كبيرة بين اللاعبين لخطف مكانة أساسية رغم أن الناخب الوطني يراهن على الاستقرار إلا أن تغيير منصب أو اثنين يبقى أمرا ممكنا من أجل التعرف على مستوى اللاعبين الجدد في صورة زرقان المرّشح للعب مكان قديورة كوسط ميدان محوري يساهم في بناء الهجمات من الخلف ومساعدة الدفاع على صد الهجمات المرتدة.

نفس الأمر ينطبق على الهجوم الذي يعوّج باللاعبين المميزين وسيكون بلماضي أمام اختبار حقيقي لمعرفة قدرات بعض اللاعبين الذين تبدو الفرصة مواتية أمامهم من أجل تقديم الإضافة والظفر بمكانة أساسية مستقبلا في صورة بن رحمة المطالب باستغلال غياب بلالي عن التريض الحالي لإثبات أحقيّته بالتواجد في التشكيلة الأساسية.

فيما يخضّ منصب المهاجم ورغم أن بونجاح يتواجد في لياقة عالية بعد أن شارك في العديد من المباريات مع فريقه السد القطري، إلا أن الناخب الوطني قد لا يفاخر به خلال مواجهة نيجيريا بعد أن وصل متأخرا إلى التريض ولم يتدرب كثيرا مع المنتخب، وهو ما يفتح الباب أمام لاعبين آخرين للمشاركة أمام نيجيريا في صورة اندي ديبلور.



ملعب «جاك ليمانس» تحت المجهز

تجري مباراة المنتخب الوطني أمام نظيره النيجيري على ملعب جاك ليمانس، بمدينة كلاجنفورت، بالنمسا حيث سيذيع صيته كثيرا في الفترة المقبلة، بما أنه سيحتضن مواجهة مرتقبة بين الجزائر ونيجيريا وقيمة وسمعة المنتخبين ستلعب دورا كبيرا في التشهير بالملعب ليكون معروفا لدى العديد من المتابعين.

يتواجد ملعب جاك ليمانس خارج العاصمة النمساوية فيينا، ويبعد عنها بحوالي 300 كلم، وهذا بسبب طلب السلطات النمساوية بضرورة برمجة المواجهة خارج العاصمة، بمسافة بعيدة لضمان أمن

بعد عودة الخضر إلى أجواء التريضات والمنافسة الرسمية، اتصلنا بالمدرّب والمحلّل الرياضي، محمد ميهوبي، الذي حدّثنا عن قائمة جمال بلماضي وعن وديتي نيجيريا والمكسيك، في هذا الحوار:

حوار: محمد فوزي بقاص

«الشعب»: تريض النمسا هو الأول لـ«الخضر» في سنة 2020، بعد أكثر من 10 أشهر لم يلتق فيها بلماضي لاعبيه بسبب فيروس كورونا؟

محمد ميهوبي: تريض النمسا سيسمح للناخب الوطني الوقوف على جاهزية لاعبيه، خاصة بعد التوقف عن المنافسات الرسمية لكرة القدم العالمية جراء الفيروس الذي انتشر عبر كل أنحاء العالم، تريض هذا الشهر سيبيح الفرصة كذلك لمعاينة لاعبين جدد يمكنه الاتكال عليهم في الاستحقاقات المقبلة التي تنتظر الفريق الوطني خصوصا في سنة 2022، كما أنه سيعطي الفرصة لبعض اللاعبين لرفع عدد دقائق اللعب بما أن الغالبية لم يشاركوا كثيرا مع فرقهم، منذ انطلاق الموسم الكروي (2020 - 2021)،

أعتقد أن تريض شهر أكتوبر جاء في وقته لجمع كل المعلومات عن الحالة البدنية والفنية والتقنية للاعبين فرديا وجماعيا وخاصة من الناحية النفسية.

■ بعد غياب بعض «الكوادر» بسبب نقص المنافسة، استدعى بلماضي وجوه جديدة، يتعلق الأمر بالثنائي مديوب وزركان، إضافة إلى عودة الكثيرين يتقدمهم بولحية وفرحات؟

■ في الحالة التي يتواجد فيها المنتخب، كان يتوجب على الناخب الوطني استدعاء وجوه جديدة لتدعيم صفوف الخضر، وذلك لضخ روح تنافسية وتحسيس اللاعبين بضرورة إعطاء أفضل ما لديهم للعب يوم المباراة، خصوصا مع غياب بعض الكوادر الذين يعلق عليهم المسؤول الأول على رأس العارضة الفنية آمالا كبيرة في نهجه التكتيكي، على غرار الثلاثي (بلالي، سليمان وبن العمري)، لكي يدفعهم لبذل جهد مضاعف لتدارك التوقف الطويل عن المنافسة الرسمية والتدريبات الجماعية الذي بلغ مدة 7 أشهر كاملة.

وضعية الكوادر تعتبر نقمة بالنسبة إليهم، كونهم يمشقون المنتخب ويعملون للبروز معه، لكنها قد تكون نعمة على الفريق الوطني والطاغم الفني الذي قد يجد عناصر إضافية يمكنه الاتكال عليها في الأشهر المقبلة، خصوصا

السكان وتفاذي انتشار فيروس كورونا حيث رفضت برمجة المواجهة، بالعاصمة.

لا يمتلك الملعب مؤهلات استضافة مباريات دولية كبيرة، وتم اختياره بناء على بعده عن العاصمة، إضافة إلى جودة العشب والأرضية التي تعد من الدرجة الممتازة وستساعد منتخب نيجيريا والجزائر كثيرا، بالنظر إلى امتلاكهما مجموعة مميزة من اللاعبين الممتازين من الناحية الفنية والتقنية.

إجراء المباراة دون حضور الجمهور ساهم أيضا في عملية اختيار الملعب المذكور خاصة أن مدرجاته لا تتسع إلا لـ 2500 مناصر، وهو عدد قليل جدا في حال جرت المباراة بحضور الجمهور بالنظر إلى تواجد عدد كبير من الجالية الجزائرية بأوروبا وتستطيع التنقل بكل سهولة إلى النمسا.

المدرّب والمحلّل محمد ميهوبي:

لقاء نيجيريا يشبه ودية البنين التي أعقبت «كان 2019»



أن أشبال بلماضي مقبلين على الكثير من المباريات التأهيلية لمنافستي «كان» الكاميرون وكأس العالم لسنة 2022.

أبطال إفريقيا كسبوا الكثير من الخبرة مع المنتخب سواء من ناحية تسيير المباريات وكيفية خوضها، والأكثر من ذلك أنهم قضوا على مشكل التأقلم مع الأجواء الإفريقية التي كانت في زمن ليس بالبعيد عائقا كبيرا، وهذه كلها عوامل تجعل من استدعاء لاعبين جدد في التعداد الخضر أمرا مهما ومفيدا لفريقنا الوطني، وذلك كي يندمجوا مع النواة التي شكلها بلماضي، الأمر الذي سيجعلهم يستفيدون كثيرا من خبرة المخضرمين، أعتقد أن

الفرصة مناسبة
للاعتدال على الوجوه
الجديدة

هذه هي السياسة المنهجية من قبل الناخب الوطني الذي يعمل دائما على وضع نفسه في أفضل الظروف لتفادي المفاجآت غير السارة، وهذا هو العمل المحترف الدقيق الذي لا يترك أي مجال للخطأ.

■ بعد تأجيل «الكان» شرع بلماضي في عملية التشييب؟

■ التشييب لديه وقته وظروفه، الظروف الحالي يسمح لزرقان ومديوب وبولحية والآخرين من الاندماج مع المنتخب ومحاولة فرض أنفسهم، 10 أشهر دون منافسة على مستوى المنتخبات هناك الكثير من اللاعبين الذين بلغوا خلافا عقدهم الثالث، ومع تقدّمهم في السن وفي حالة عدم تدريّبهم بالشكل الجيد خلال هذه الفترة سيفقدون الكثير من إمكانياتهم، وهو ما قد يرهّن حظوظهم في مواصلة مشوارهم الكروي، خصوصا أننا نعرف بأن التدريب الخاطئ وقلة حجم العمل قد تعرضهم إلى إصابات خطيرة، مع استئناف المنافسة الرسمية وقد تبعدهم عن الميادين إلى الأبد، ولهذا الأمر بالذات المدرب الذكي هو الذي يملك قائمة مؤسّسة مشكلة من 40 لاعبا على الأقل بينهم لاعبين شباب وذوي الخبرة وكلهم تافسيين، وهو ما يقوم به بلماضي، منذ تقلّده مهمة قيادة الخضر، الكل يتذكر حين أفصح الأخير عن القائمة النهائية المنتقلة إلى كأس أمم إفريقيا بمصر، الكل انتقد خيارين على الأقل هما قديورة وسليمان، بسبب تقدمهما في السن وعدم كسبهما وقت لعب، لكنهما خلال «كان» وبعبءا أبانا عن إمكانيات كبيرة، وكانت أمم إفريقيا محطة مهمة في مشوارهما الكروي الذي بُعث من جديد بعد تلك المنافسة، أحيانا وضع الثقة في المخضرمين أمر مهم

بلماضي:

«أبحث عن الصعوبة بهدف التحسّن»



برر مدرب المنتخب الوطني لكرة القدم، جمال بلماضي، خياره بمواجهة نيجيريا والمكسيك، خلال وديتي شهر أكتوبر الجاري، بـ «نوعية» المنافسين و«مميزاتهم» التي تسمح للفريق الوطني بالتحسن على جميع المستويات. صرح بلماضي، أمس، خلال ندوة صحفية من مدينة فيلاخ النمساوية بواسطة تقنية التواصل المرئي عن بعد أن «الهدف هو إيجاد الصعوبة من خلال مقابلة منتخبات نواجه معها مشاكل. وبمجرد مواجهة عراقي، يدفعنا إلى العمل على تصحيح الأخطاء والتحسّن. وهو أمر أدعّمه بقوة لأن خبرتي هي من تقول ذلك. نبحت دوما عن منافس نوعي مع كل الاحترام الذي نكنه لبقية الفرق».

أضاف بلماضي: «كان بإمكاننا اختيار منتخبات أقل قوة وبلقاءات أسهل، لكننا اخترنا فرق غنية عن التعريف. فنيجيريا شاركت في المونديال الأخير (روسيا-2018) وتحتل مركزا محترما في ترتيب المنتخبات. كما سنحت لنا الفرصة بمواجهة هذه التشكيلة في نصف نهائي كأس إفريقيا للأمم-2019 واللقاء كان صعبا أمامها».

وفيما يخضّ منتخب المكسيك، أوضح الناخب الجزائري أنه «فريق قوي اكتسب الثقة، ولأعبوه يلعبون دوما بعزيمة نظرا لطريقة لعبهم ولمستواهم والنتائج التي يحققونها. أحب مواجهة منتخبات من أمريكا الجنوبية والوسطى تتمتع بإمكانيات كبيرة، المكسيك فريق يلعب بانتظام ويمتلك عناصر تنشط في البطولة الأمريكية وفي أوروبا». أفاد أيضا : «أبحث دوما

بمواجهة هذه التشكيلة في نصف نهائي كأس إفريقيا للأمم-2019 واللقاء كان صعبا أمامها».

وفيما يخضّ منتخب المكسيك، أوضح الناخب الجزائري أنه «فريق قوي اكتسب الثقة، ولأعبوه يلعبون دوما بعزيمة نظرا لطريقة لعبهم ولمستواهم والنتائج التي يحققونها. أحب مواجهة منتخبات من أمريكا الجنوبية والوسطى تتمتع بإمكانيات كبيرة، المكسيك فريق يلعب بانتظام ويمتلك عناصر تنشط في البطولة الأمريكية وفي أوروبا». أفاد أيضا : «أبحث دوما

بمواجهة هذه التشكيلة في نصف نهائي كأس إفريقيا للأمم-2019 واللقاء كان صعبا أمامها».

وفيما يخضّ منتخب المكسيك، أوضح الناخب الجزائري أنه «فريق قوي اكتسب الثقة، ولأعبوه يلعبون دوما بعزيمة نظرا لطريقة لعبهم ولمستواهم والنتائج التي يحققونها. أحب مواجهة منتخبات من أمريكا الجنوبية والوسطى تتمتع بإمكانيات كبيرة، المكسيك فريق يلعب بانتظام ويمتلك عناصر تنشط في البطولة الأمريكية وفي أوروبا». أفاد أيضا : «أبحث دوما

بمواجهة هذه التشكيلة في نصف نهائي كأس إفريقيا للأمم-2019 واللقاء كان صعبا أمامها».

وفيما يخضّ منتخب المكسيك، أوضح الناخب الجزائري أنه «فريق قوي اكتسب الثقة، ولأعبوه يلعبون دوما بعزيمة نظرا لطريقة لعبهم ولمستواهم والنتائج التي يحققونها. أحب مواجهة منتخبات من أمريكا الجنوبية والوسطى تتمتع بإمكانيات كبيرة، المكسيك فريق يلعب بانتظام ويمتلك عناصر تنشط في البطولة الأمريكية وفي أوروبا». أفاد أيضا : «أبحث دوما

بمواجهة هذه التشكيلة في نصف نهائي كأس إفريقيا للأمم-2019 واللقاء كان صعبا أمامها».

وفيما يخضّ منتخب المكسيك، أوضح الناخب الجزائري أنه «فريق قوي اكتسب الثقة، ولأعبوه يلعبون دوما بعزيمة نظرا لطريقة لعبهم ولمستواهم والنتائج التي يحققونها. أحب مواجهة منتخبات من أمريكا الجنوبية والوسطى تتمتع بإمكانيات كبيرة، المكسيك فريق يلعب بانتظام ويمتلك عناصر تنشط في البطولة الأمريكية وفي أوروبا». أفاد أيضا : «أبحث دوما

بمواجهة هذه التشكيلة في نصف نهائي كأس إفريقيا للأمم-2019 واللقاء كان صعبا أمامها».

في إطار مكافحة الإرهاب والجريمة مفازز للجيش تنفذ عمليات نوعية في أسبوع



نفذت وحدات ومفازز للجيش الوطني الشعبي، خلال الفترة الممتدة من 30 سبتمبر إلى 06 أكتوبر الجاري، عدة عمليات أسفرت عن «نتائج نوعية» تعكس مدى «الاحترافية العالية واليقظة المستمرة والاستعداد الدائم» للقوات المسلحة في مجال مكافحة الإرهاب ومحاربة الجريمة المنظمة بكل أشكالها في البلاد.

أوضح بيان لوزارة الدفاع الوطني أن وحدات ومفازز للجيش الوطني الشعبي نفذت، من 30 سبتمبر إلى 06 أكتوبر 2020، «عمليات عديدة أسفرت عن نتائج نوعية تعكس مدى الاحترافية العالية واليقظة المستمرة والاستعداد الدائم لقواتها المسلحة في كامل التراب الوطني».

وفي إطار «محاربة الجريمة المنظمة ضد الاتجار بالمخدرات، أوقفت مفازز للجيش الوطني الشعبي بالتنسيق مع مصالح الدرك الوطني في عمليتين منفصلتين ببشار ستة تجار مخدرات وحجزت كمية ضخمة من الكيف المعالج تُقدر بـ 10 قناطر و 80 كيلوغرام».

وأوقفت مفرزة أخرى بالتنسيق مع مصالح الأمن الوطني بالعاصمة تاجري مخدرات بحوزتهما 116,543 كيلوغرام من الكيف المعالج ومبلغ من المال يقدر بـ 895 مليون سنتيم، في حين تم توقيف 08 تجار مخدرات وحجز 149 كيلوغرام من نفس المادة و 25811 قرص مهلوس و 6156 وحدة من مختلف المشروبات خلال عمليات متفرقة بكل من تلمسان وباتنة وتبسة والوادي وبجاية وسطيف».

وأوقفت مصالح الدرك الوطني 12 شخصا وحجزت 15 بندقية صيد و 100 كيلوغرام من مادة البارود و 13047 خرطوشة و 1870 كبسولة و 101363 وحدة من الأعما

وأحيطت محاولات تهريب كميات من الوقود تُقدر بـ 13720 لتر بكل من تبسة والطارف وسوق أهراس وبرج باجي مختار وتندوف».

وفي سياق آخر، تمكن حراس السواحل ومصالح الدرك الوطني من «إحباط محاولات هجرة غير شرعية وإنقاذ (169) شخص كانوا على متن قوارب مطاطية وقوارب تقليدية الصنع بكل من وهران وتلمسان وسكيكدة والشلف، فيما تم توقيف 10 مهاجرين غير شرعيين من جنسيات مختلفة بكل من تلمسان وغليزان والطارف وتبسة».

النارية بكل من عنابة وسطيف وأم البواقي وميلة وتبسة و بشار وورقلة»، فيما «أوقفت مفازز أخرى للجيش الوطني الشعبي بكل من تلمسان وعين قزام وبرج باجي مختار وجانت، 77 شخصا وحجزت 24 مركبة رباعية الدفع وثلاثة 03 شاحنات و 07 دراجات نارية و 05 أجهزة كشف عن المعادن و 118 مولد كهربائي و 90 مطرقة ضغط و 44 كيسا من خليط خام الذهب والحجارة ومعدات تفجير وأغراض أخرى تستعمل في عمليات التتقيب غير المشروع عن الذهب، بالإضافة إلى (1.98) طن من المواد الغذائية الموجهة للتهريب».

الجزائر تدعو إلى التطبيق الشامل لمخطط السلام الأممي في الصحراء الغربية

دعت الجزائر، أمس، بجنيف، إلى التطبيق الشامل لمخطط السلام الأممي من أجل الصحراء الغربية قصد تسوية أزمة «عمليات الترحيل القسري في هذا الإقليم المحتل من خلال «العودة الإرادية» للاجئين الصحراويين».

في مداخلة له خلال الدورة 71 للجنة التنفيذية لبرنامج المحافظة السامية للاجئين المنعقدة بجنيف من 5 إلى 9 أكتوبر الجاري، ذكر مهدي لتيتم القائم بالأعمال لدى البعثة الجزائرية بجنيف أن الجزائر «تستقبل منذ 45 سنة لاجئين من إقليم الصحراء الغربية غير المستقل بمخيمات قرب تندوف».

في هذا الصدد، أكد المسؤول الجزائري قائلا إن «الحل المستدام لمواجهة الوضع يتطلب عودة اللاجئين الصحراويين إراديا في إطار التطبيق الشامل لمخطط السلم الأممي حول الصحراء الغربية والذي يضمن للشعب الصحراوي الحق في تقرير مصيره بكل حرية». كما أضاف أن «مخطط السلام صفقة منسجمة ومترابطة ترمي إلى وضع حد للنزاع بالصحراء الغربية الذي يشكل السبب العميق لهذا الترحيل القسري»، مؤكدا أن «إحصاء اللاجئين الصحراويين هو جزء لا يتجزأ من هذا المخطط مما يميزه عن الإحصاء المعمول به في حالات أخرى للاجئين».

وستستمر الجزائر في احترام التزاماتها المتمثلة في الحماية والمساعدة وتسهيل تنفيذ البرامج الإنسانية لصالح اللاجئين الصحراويين بالتنسيق الوثيق مع شركائها الدوليين حسب السيد لتيتم الذي أوضح أن هذه الجهود وهذا التنسيق سمحا بحماية هؤلاء اللاجئين من الإصابة بكوفيد-19.

الوضع الوبائي 121 إصابة جديدة، 94 حالة شفاء و6 وفيات



سجلت 121 إصابة جديدة بفيروس كورونا (كوفيد-19) و 6 حالات وفاة خلال الـ 24 ساعة الأخيرة في الجزائر، في الوقت الذي تماثل فيه 94 مريضا للشفاء، بحسب ما كشف عنه الناطق الرسمي للجنة رصد ومتابعة فيروس كورونا، الدكتور جمال فورار.

وخلال اللقاء الإعلامي اليومي المخصص لعرض تطور الوضعية الوبائية لفيروس (كوفيد-19)، أوضح السيد فورار أن إجمالي الحالات المؤكدة، بلغ 52.520 حالة، من بينها 121 حالة جديدة، وهو ما يمثل 0,3 حالة لكل 100 ألف نسمة في 24 ساعة.

الملك سعود، من رسالة طويلة قوله:

«يا صاحب الجلالة !

ما زلنا نعتقد أن جلالته أعلم الناس بالحركتين الإصلاحية السلفية، والثقافية العلمية العربية بالجزائر، وأعلم الناس بأثارهما الطبية في الأمة الجزائرية».

يضيف الإمام إبراهيمي في نفس الخطاب :

«نتبعنا هذه الأطوار باهتمام مصحوب بالاغتراب والسرور، والدعاء لجلالته، إلى أن قرأنا أن سفيركم بواشنطن تكلم باسم جلالته في قضايا الجزائر الدينية والثقافية والسياسية كلاما رسميا، قويا واضحا جريئا، عليه نور إيمانكم وعزيمتكم».

ويضيف الإمام في برقيته:

«فاسمحوا لنا يا صاحب الجلالة أن نلفت نظر جلالته إلى أن من بين رجالات العرب، رجلين متخصصين في الإلمام التام بشؤون الجزائر من جميع نواحيها- وهما الأستاذ أحمد بك الشقيري، والأستاذ عبد الرحمن عزام باشا، فإن ذا وافق نظركم السامي على أن تكلفوهما أو أحدهما، بالاستعداد من الآن لمتابعة قضايا الجزائر، والدفاع عنها باسم جلالته- إن رأيتم هذا ووافقتم عليه. كنتم قد وضعتم القضية في يد محام بارع عالم بأدلتها، وبراهينها، محيط بجزئياتها».

لقد قطع مثل هذا الموقف قول كل خطيب، فليحرص الأفاكون.

• بخصوص مادة، تمازيغت»، ألا ترى أنه من الصعب فرض الحرف الذي تكتب به والأمر يحتاج إلى النقاش معمق بين المختصين؟

• إن الأمازيغية كلمة حق أريد بها باطل، وهي واضحة ثقافيا، وحضاريا، ووطنيا، إلا في عقول من يريد استغلالها سياسيا وحزبيا.

إن «تمازيغت» إرث جزائري متنوع اللهجات، وهو نابع من أطراف الشعب

بشأن شكاوى ووقائع
قد تحمل «وصفا جزائيا»

قاضي إحسان يخضع لتحقيق ابتدائي بسيدي أحمد

أكدت نيابة الجمهورية لدى محكمة سيدي أحمد التابعة لمجلس قضاء الجزائر، في بيان لها أمس، أن قاضي إحسان، مسير لجراند الكترونية، يوجد محل تحقيق ابتدائي بشأن شكاوى ووقائع قد تحمل «وصفا جزائيا».

أوضح نفس المصدر أنه «على إثر ما تداولته بعض وسائل الإعلام بخصوص المدعو قاضي إحسان، بصفته مسيرا لجراند الكترونية، وعملا بمقتضى المادة 11 من قانون الإجراءات الجزائية، فإن نيابة الجمهورية لدى محكمة سيدي أحمد، وحرصا منها على تنوير الرأي العام، توضح أن السالف الذكر محل تحقيق ابتدائي بشأن شكاوى ووقائع قد تحمل وصفا جزائيا».

وعليه يضيف البيان فإن «مقتضيات التحقيق طبقا لقانون الإجراءات الجزائية تستوجب استدعاء المعني أمام المصالح المكلفة بالتحقيق للاستماع إليه والتحقيق معه بشأن ما هو منسوب إليه، وأن هذه الإجراءات تتم تحت إشراف نيابة الجمهورية». لذلك، فإن نيابة الجمهورية «تفند كل المعلومات والادعاءات المنشورة خلافا لهذه المعطيات وتؤكد بأن استدعاء المعني والتحقيق معه كان في كنف الاحترام التام للقانون».

حوادث المرور وفاة 52 شخصا وإصابة 254 آخرين بجروح في أسبوع

توفي 52 شخصا وأصيب 254 آخرون بجروح في 149 حادث مرور سجل خلال الفترة الممتدة ما بين 29 سبتمبر و5 أكتوبر الجاري، بحسب حصيلة مصالح الدرك الوطني.

أوضح المصدر أن ولاية تيبازة سجلت أكبر عدد من حوادث المرور بـ 9 حوادث، تليها ولاية الجزائر (8)، وبخصوص العوامل المؤدية لوقوع هذه الحوادث، فإن العنصر البشري يبقى المتسبب الرئيسي فيها بنسبة 83% من خلال السرعة المفرطة والتجاوزات والمناورات الخطيرة، إلى جانب عدم احترام مسافة الأمان وقانون المرور، فضلا عن أسباب أخرى متعلقة بحالة المركبات والطرق والمحيط.

وفي هذا الصدد، تدعو قيادة الدرك الوطني مستعملي الطريق إلى «التحلي بروح المسؤولية واحترام قواعد السباقة السليمة من خلال تجنب السرعة المفرطة والتجاوزات الخطيرة التي تؤدي إلى وقوع حوادث مرور وخيمة قد تؤدي بحياتهم وحياة غيرهم».

وتضع الرقم الأخضر (1055) تحت تصرف المواطنين لتقديم يد المساعدة أو التدخل في الحالات الطارئة وصفحة الفيسبوك وموقع (tarik.dz) للتعرف على حالة الطرقات الأنبة وموقع الشكاوى المسبقة والاستعلام عن بعد (ppgn.mdn.dz).

تتمة حوار صفحة 24

• تكلمتم عن «بيان أول نوفمبر» مرجعية للدولة البعض قال إن جمعية العلماء المسلمين في صيغتها الأولى لم تلحق بثورة أول نوفمبر بشكل رسمي إلا سنة 1956 ؟

• إنكم تتكلمون عن «البعض» ونقل الكفر ليس بكافر فقد كنا نظن أن الجهل بالتاريخ صار مستحيلا في عصر العلم، والتكنولوجيا، والكشف عن الحقائق.

إن «أول نوفمبر» مرجعية للدولة وللشعب ويمكن القول، بأن ما قامت به جمعية العلماء المسلمين، في عملها الإحيائي التغييري، يسمح بالقول، بأن بيان أول نوفمبر، هو الذي التحق بمنهج جمعية العلماء، من حيث تجسيد المبادئ التي قامت عليها الجمعية والتي أصبحت تعرف اليوم بالثوابت الوطنية، وإن الشعار الذي رفعه ابن باديس «الوطني قبل كل شيء»، والحق فوق كل أحد «إن هو إلا المقدمة السليمة التي كانت أول نوفمبر، نتيجتها العملية فإذا أضفنا إلى ذلك، دستور الجزائر المستقلة الذي احتواه نشيد الإمام عبد الحميد الصنهاجي:

شعب الجزائر مسلم
والى العروبة ينتسب
من قال حاد عن أصله
أو قال مات فقد كذب
أورام إدماجا له
رام الحال من الطلب

هذا على الصعيد النظري، أما على الصعيد العملي، فمواقف علماء الجمعية لا تخفى على ذي علم، وذو عقل، وذو وطنية.

فالتداء الذي وجهه الإمام الإبراهيمي من صوت العرب بالقاهرة، يوم الثالث من نوفمبر، يدعو فيه الجزائريين إلى الانضمام إلى الجهاد.

والخطاب الذي وجهه الإمام الإبراهيمي يوم الخامس من جانفي 1955 إلى

الفتوى لا تتعلق بشخص، ولكنها من اختصاص هيئة

الجزائري في جميع جهاته، فمن الطبيعي أن يؤصل هذا الإرث الجزائري، فيكتب بالحرف الوطني الذي يوحد الجزائريين، وهو الحرف العربي الإسلامي، وذلك ضمنا لالتفاف الجزائريين حوله.

وتبقى الإشكالية الأخرى، وتتمثل في توحيد لهجاته، والنأي به عن الطائفية والجهوية، كي يكون ملكا للجميع، ويحيطه الجميع، وأهم عقبة في هذا هو التدخل الاجتماعي في قضيته. والأكاديمية البربرية في فرنسا التي تعمل على «تصفيته» من الكلمات العربية ومن الحرف العربي، فحذر من الوقوع في هذا الفخ.

• فكرة «مفتي الجمهورية، قديمة، لكنها لم تأخذ طريقها إلى التجسيد، كيف ترى السبب، وهل ترى أنها صالحة في ظل دولة مدنية فيها مذهبان (المالكي والإباضي؟

• إن فوضى الفتوى التي تعاني منها الجزائر هي الدافع القوي اليوم، إلى تنظيمها وتحديد مرجعيتها، وهو ما حدا بنا في جمعية العلماء إلى اقتراح مجلس أعلى للفقهاء والفتوى، يضم خيرة علماء الجزائر، على أساس الكفاءة العلمية، أي أيا كان مذهبهم.

ولطالما حذرنا من أن الفتوى لا تتعلق بشخص، ولكنها من اختصاص هيئة، ولذلك طالبنا بضم المجلس المقترح، متضمنين في الفقه بشقيه المالكي والإباضي، ومدعين بعلماء في الطب، والاقتصاد، وعلم الاجتماع، وعلم النفس، لأن النوازل اليوم أصبحت ذات طابع شامل، يشمل الدماء، والحروب، والنزاعات الاقتصادية، والعقد النفسية، إلخ.

ولا عبر بالقول بأن الدولة المدنية قد يكون عائقا، فالأصل في الدولة أن تكون مدنية لا عسكرية، وأن تكون شاملة لا طائفية، ومن أحسن من الدين عموما، والفقهاء على الخصوص، لتحقيق هذا الهدف.

رئيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، الدكتور عبد الرزاق قسوم لـ «الشعب ويكاند»:

«المطبّعون» لا يعبرّون عن الواقع العربي الإسلامي

■ فوضى الفتوى هي الدافع إلى تنظيها وتحديد مرجعيتها

يدافع الدكتور عبد الرزاق قسوم عن فتوى تحريم التطبيع مع إسرائيل التي أصدرتها جمعية العلماء المسلمين الجزائريين - ويقول إن الذين أقدموا على التطبيع مع العدو المحتل، «غرباء عن واقعهم الوطني».

وفي حوار مع «الشعب ويكاند»، يفضل قسوم في موقف الجمعية من وثيقة تعديل الدستور، كما يتناول قضايا أخرى ذات الصلة.

حوار: الخير شوار

• الآن وقد أصبح التطبيع «واقعا» بفضل تعدّد الدول المطبّعة، هل تحريم ذلك أصبح على سبيل «إبراء للذمة»؟

●● إن من المسلّم به عقلا، ودينا، وأخلاقا، أن الحرام يبقى حراما، مهما يكثر مقترفوه، وبطل زمانه، وتغيرت عليه الأحوال، وكما يقول نزار قباني: الخمر يبقى خمرا وإن تقادم عهدها وقد تتبدل الكؤوس والأكواب ذلك أن «إبراء الذمة» لا يغير الظلم إلى حق، والاحتلال إلى الفتح، والعدو إلى صديق.

ثم من قال إن التطبيع أصبح واقعا، وهو واقع بالنسبة لمن؟ إن «المطبّعين» لا يعبرون عن الواقع الجماهيري العربي الإسلامي، وهو الواقع الصحيح، أما الذين أقدموا على التطبيع مع العدو المحتل، فهم غرباء عن واقعهم الوطني، ولا يمثلون إلا نشازا في معزوفة اللحن العربي الإسلامي السليم.

• هل تحريم التطبيع مع إسرائيل، اجتهاد فقهي أم موقف سياسي، وما موقفكم من بعض الفقهاء المعروفين الذين أيّدوا ذلك؟

●● معاذ الله، أن يصل الاجتهاد الفقهي إلى حد تحليل الحرم، فالفقه علم يمارسه ذوو العقول السليمة التي تتصف بالصفاء، ولا مكان فيها للتدنيس أو الغباء.

إن كون التطبيع مع إسرائيل موقف سياسي، فعن أية سياسة نتحدث؟ إن السياسة في مفهومها الصحيح موقف وطني، نابع من مبادئ حماية الأوطان ومصانة قداسة الإنسان، والتأني بهما عن نزع أي شيطان.

فإننا وجد بيننا، من يحشرون أنفسهم في زمرة الفقهاء، الذين يحلون الحرام، فأولئك: هم إخوان الشياطين، أو ما يمكن وصفهم على تعبير الفقه نفسه، بالتبويس

د. محمد العربي ولد خليفة

يكتب لـ «الشعب ويكاند»

هناك أسباب شخصية أو جماعية تدعو للالتجاء للدين، فقد يكون الدافع إحساس الفرد بالضعف أو التعرض للخطر وحالات الخوف الذي يعتري أي إنسان في حالات السلم والحرب، فالخوف شعور غريزي يظهر في الطفولة الأولى، والالتجاء إلى الله عند المتتسبين إلى أي دين - يخفف من وطأة الإحساس بالضعف والعجز، ويدفع إلى طلب النجدة والعون والحماية من الله، ومناشدة كبار الأولياء الصالحين وزيارة الأضرحة.

يجد المسلمون في تكرار الحج والعمرة والصوم في غير شهر رمضان والتكبير عن السيئات بالصدقات، الطريق إلى راحة النفس والتقليل من تأنيب الضمير، وقد جاء في القرآن الكريم آيتان هما: «إنّ النفس لأمارة بالسوء» «والنفس اللوامة» من المحتمل أن نجد فيهما المعاني السابقة.

ويجد المسيحيون بمختلف مذاهبهم في الاعتراف أمام القساوسة وطلب الغفران طريقا للتخلص من الذنوب والراحة النفسية، وقد وضع القديس أغسطين التوميدي الروماني كتابه الشهير بعنوان: الاعترافات، وهو مرجع إلى اليوم في اللاهوت المسيحي.

ويرى بعض المختصين في تاريخ العلوم أن س. فرويد (S. Freud) ميلامأدler (Adler) ويونغ (Young) اقتبسوا منهج التحليل النفسي من الاعترافات أمام كهنة الكنيسة، حيث يكشف المريض بعد التويم (Hypnose) أو تقنية الرورشاخ: أي الإسقاط على الرسوم القعد أو ما يعانيه من اضطرابات نفسية مرضية (Psy-chose) أو عقلية (Névrose)، ويوجد الآن في الجزائر كثير من المختصين في علم النفس الكلينيكي وعيادات مختصة في هذا النمط من العلاج.

استغلال الدين للتطبيب واستطلاع مجهول

في مجتمعتنا تنشر الصحف وبعض مواقع التواصل الاجتماعي أخبارا عن استغلال الخلفية الدينية للدعوة لتعاطي العلاج بالرقية والتعاويذ (الحروز) التي تستهوي البعض عندما يتعرّضون لأمراض مستعصية أو لتزويج البنات... وهي ظاهرة قديمة، ولا تقتصر على

المستعارة، الذي يحللون بالأوامر، وقد تحدث عنهم الرسول صلى الله عليه وسلم فقال: «لعن الله المحلل والمحلل له».

• كيف تقرّ الآن المشهد «الشرق أوسطي» الجديد؟ هل تفت «صفقة القرن»، وما تأثير ذلك على مستقبل القضية الفلسطينية؟

●● إن حلفاء إسرائيل من جهابذة الغرب قد برعوا في نحت المصطلحات المظلومة، مثل مصطلح «الشرق الأوسط»، وذلك لطمس المفهوم الصحيح الذي هو العالم أو الوطن العربي، الذي يقضي ضمينا إسرائيل.

كما أن مما برع فيه هؤلاء، الناحتون مصطلح «صفقة القرن» أو «لعنة القرن» أو «صفقة القرن»، وكل ذلك محاولة منهم لطمس القضية الفلسطينية بإفراغها من مضامينها الصحيحة، والقضاء على وجودها وحدودها، كتحويل الفلسطينيين إلى مجرد لاجئين، ومنح القدس وهي القبة الأولى للمسلمين، إلى عبدة الهيكل المزعوم واستئصال المسجد الأقصى وإخراجه من إطاره العلوم.

أما عن تأثير ذلك كله على مستقبل القضية الفلسطينية، فهو تأثير معدوم، ذلك أن مستقبل القضية الفلسطينية يسنعه ويضمنه المؤمنون من الفلسطينيين والعرب والمسلمين

والأساسيين الحقيقيين. فطالما كتائب الأقصى، وقوافل الشهداء، وجحافل السجناء تتوالى، وطالما أطفال الحجارة، وقناديل الإدارة، تظل مضاة، كالمنارة، فلا خوف على القضية الفلسطينية، وإن المستقبل سيكون لمن يضحى بالروح في سبيل قضيتة، لا من يدفع الدولار، ويسير في موكب العار.

• وجهتكم إلى لجنة صياغة الدستور مجموعة من الاقتراحات، قلمتم إنهم لم يأخذوا بها. الآن وقد أصبح المشروع جاهزا للاستفتاء، كيف تقرّون جديده مقارنة سابقيه؟

●● نحن نعتقد، بأن الدستور في كل بلد هو عنوان طموحات وتطلعات شعبه أي الغالبية العظمى من الشعب. ويكفي أن نقرأ نصوص أي دولة لنقرأ فيه روح شعب تلك الدولة، وطبيعة أثمانها الحضاري. وكنا نظن، وبعض الظن ليس بإثم، أن الذين أوكلت إليهم مهمة صياغة الدستور، سيستمون بالوفاء الكامل لروح شعبنا العربي المسلم حضارة، الأمازيغي أصالة، وهي مقومات التكامل الحضاري لدى أبناء وطننا، لكن ما راعنا إلا أن لجنة الصياغة، قد جاءت من هذا الخطأ

الوطني الأصيل.

وإيماننا منا، بإمكانية تصحيح الخطأ، قدمنا، باسم جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، مقترحات للرئاسة حرصا منا على تدارك الأخطاء، وتصحيح ما قد يطفو على السطح من عناء، غير أن لجنة الصياغة لم تأخذ باقتراحاتنا، وها هو النص المقدم للاستفتاء يعاني من الكثير من النقص.

• بخصوص مشروع المادة المتعلقة بـ «حرية المعتقد»، البعض قال إن مقترح حكم هو بمثابة إفراغ المادة من محتواها، كيف تعلقون على ذلك؟

●● قلت في جوابي عن سؤال سابق إن مقترحات جمعية العلماء، كانت بدافع إزالة الغموض عن بعض المواد، وتقادي التأويلات لهذه المواد، في علاقتها بالواقع الوطني.

وخوفنا مشروع، لأن الضبابية التي طالت بعض المواد، تصبح خاضعة في تطبيقها لنفسية المشرع، وقناعته وإيديولوجيته.

ومن هذه المواد المادة المتعلقة «بحرية المعتقد» فهذا المصطلح فضفاض، يحتوي على عدة مفاهيم مغلوطة.

فقد يستخدم هذا المعتقد عبدة الشيطان، فيقولون، من حقنا أن نمارس حقنا في العبادة التي يكلفها لنا الدستور. كما قد يستغلها البعض الآخر الذي يطالب بحرية الأديان، في وطن 99٪ منه ينتمون إلى الإسلام، فبهذه الحرية حرية المعتقد، يمكن، للمتطرفين، والداعشين، والمبشرين بدبابات أخرى، من حقهم في تحويل الناس عن معتقدهم، باسم «حرية المعتقد».

نحن إذن لم نضرغ المادة من محتواها، كما يتهمن البعض، بل على العكس من ذلك نحن ندقق ونعمق مدلول المادة، حتى لا يستخدم أداة لتمزيق وحدة الوطن، ودمس، الفتنة والذبذبة بين عقول أبنائه.

.. يتبع صفحة 23



سباعية غاندي

■ مصطفى هيميسي

من بين أجمل ما أذكر من أقوال المهاتما غاندي قوله:

سبعة أشياء تدمر الإنسان: سياسة بلا مبادئ، متعة بلا ضمير، ثروة بلا عمل، معرفة بلا قيم، تجارة بلا أخلاق، علم بلا إنسانية، عبادة بلا تضحية.

وحتى من دون أي عناء تمنع ومن دون إعمال العقل نرى أن الحكمة الإنسانية والقيم، مع اختلاف الأديان والثقافات، تلتقي كثيرا.

نعم ألا نلاحظ أن الكثير من أمراض واقعا التي تعمل اليوم على تجاوزها هي غياب المبادئ والضمير والأخلاق والتضحية والعواطف الإنسانية.

وفعلا فإن الانحرافات التي حدثت، والتي صارت منطفا مدمرا ومنطقا معطلا لطاقات الإنسان وعواطفه وفطرته، كانت بسبب طغيان المادة وطغيان المصالح الخاصة على حساب المصالح العام وعلى حساب «الدولة».

لقد ثبت بما لا يدع مجالا لشك أن ذلك الطريق كان مكلفا جدا وكان طريقا قادا إلى الخواء والرداء والفساد. لقد طغت المصالح على المؤسسات وعلى المبادئ وعلى الضمائر وعلى القيم والأخلاق، وهذا الطغيان خلف عواقب جمة.

لهذا البداية صعبة ومعقدة، لأنها تواجه كل هذا الميراث المرير وكل هذا الواقع السقيم وكل هذا التزوير الحاد وهذه الاختلالات المتعددة الأبعاد.

ولو توقفتنا عند مسائل بسيطة لا تنلسف فيها لرأينا أن من نفسه من دون عواطف لا تجاه «شرف»، تاريخنا ولا تجاه تضحيات شهدائنا أو تجاه تضال مجاهديننا فضلا عن من نفسه بلا عاطفة تجاه الجزائريين ومعاناتهم واشغالاتهم وتطلعاتهم، لا يمكن أن يفكر بشكل جدي لا في بدائل حلول وأقل من ذلك أن ينذر نفسه لخدمة الناس وأن ينكر ذاته خدمة لمصلحة عامة.

البلاد في حاجة اليوم للعمل للكثير من العمل وفي حاجة للثروة للكثير من الثروة ولكنها في حاجة ماسة للكثير من الضمير والكثير من الأخلاق، وأزعم أن كل هذا في حاجة لدولة ومؤسسات وليادة القانون وسيادة العقل وسيادة الذكاء وسيادة عاطفة أكيدة للوطن ولناس الوطن. لهذا صدق غاندي فما دمر كل الأشياء الجميلة فينا وفي بلدنا هو تلك السباعية التي ينبغي أن نتجنبها كثيرا.



خلاصة

ويدون التوغّل في أسباب ودوافع إظهار الانتماء الديني في بلدان تضع الصليب باعتباره رمزا وطنيا على أعلامها والصليب المعكوف في النظام النازي الألماني المسيحي جدا، ووصف جمهوريات بالإسلامية، كما هو الحال في باكستان وموريتانيا، وعودة العراق إلى علم يحمل جملة «الله أكبر» بعد مسحة علمانية ألقاها صدام حسين في آخر سنوات حكمه، يعني كل ذلك أن الدين الملجأ والدين الذريعة حالة دائمة، وإن تغيّرت دوافعه وأسبابه وفي نفس السياق تقول إسرائيل، إنها دولة يهودية عاصمتها اورشليم أي القدس وتذكر بهيكلي سليمان وحائط المبكى تعتبر الدولة العبرية، يوم السبت مقدسا (كيبور) ويسهر على كل ذلك رجال الدين المتشدّدون، والجميع يضطهدون الفلسطينيين على مرأى من العالم الحر المدافع عن حقوق الإنسان، وإذا ارتفع صوت يدافع عن تلك الحقوق الأولية رفع آخرون قضية المحرقة التي لا علاقة للعرب والمسلمين بها، ولكن جانبا من هذه المسألة يعود إليهم بسبب الغفلة والصراعات البيئية، ولا نجد تعبيرا أفضل من قول الشاعر:

من يهن يسهل الهوان عليه... ما لجرح يميت إلام وقد عبّر أنشأتان عن هذه الحالة في منكراته بالجملة التالية:

لا يتحرّر العبد إذا توهّم وهو نائم بأنه حرّ.

الدين الملجأ.. التدين الذريعة

التي قلّست من مساحة المجهول في الطبيعة والإنسان، كما ساهمت الجدلانية المادية في إضفاء الروحانيات والتقليل من تأثير الكهنوتية بصفة مؤقتة في المنظومة الاشتراكية السابقة، ولكن الحاجة إلى قوة روحانية يوفّرها الدين لم تختف أبدا في حالات الضيق والشدة أو في الحالات العادية.

نجد في سيرة كبار الفلاسفة العقلانيين في الغرب أعلاما ملتزمين بالدين نقرأ ذلك في مؤلفاتهم، نذكر منهم على سبيل المثال روني ديكارت (R.Descartes) وباسكال (Pascal) ولابنتز (G.W.Leibenz). يبدو مما تقدّم أنّ إلغاء التدين والعلاقة بالدين لم يتحقق أبدا باعتبار الدين الملجأ عند الحاجة في كلّ الأديان.. أمّا الدين الذريعة لأغراض إشهارية أو لتغطية أهداف شخصية نفعية أو حتى سياسية فإنه بالإمكان التقليل من آثارها على الجمهور بالتوعية ونشر الثقافة العلمية من المدرسة الابتدائية إلى وسائط الثقافة العامة.

إذا رجعنا إلى واقع الحال اليوم فإنّ التدين النزائي لا يزال يمارس حتى في بلاد قطعت شوطا كبيرا في التقدم العلمي، ومن الأمثلة على ذلك رفع الرئيس الأمريكي دونالد ترامب الإنجيل أمام مقرّ الرئاسة-البيت الأبيض- أثناء الاحتجاجات العارمة على قتل أحد الملوئين (السود) من طرف الشرطة. وقد علق خصمه الديموقراطي على ذلك قائلا بأنّ الرئيس لم يفتح الإنجيل في حياته، كما نقلت ذلك قناة س.ن.ن. (C.N.N) الأمريكية.

هناك أيضًا دوافع سياسية وإيديولوجية للتشكيك في الفتوحات